

دور الجامعة في تفعيل التعليم المستمر في ضوء خصائص اقتصاد المعرفة "رؤية مقترحة"

د. سهير عبد اللطيف أبو العلا

جامعة أسوان - كلية التربية، قسم: أصول التربية

ملخص البحث. هدفت هذه الدراسة إلي: توضيح دور التعليم الجامعي في تفعيل التعليم المستمر في ضوء خصائص اقتصاد المعرفة في رؤية تحليلية تناولت مفهوم كل من التعليم المستمر وأهميته . وأستخدم المنهج الوصفي في دراسة الظروف والظواهر و العلاقات المرتبطة بكلٍ من: التعليم المستمر، واقتصاد المعرفة. وعرضت الدراسة بعض الدراسات العربية والأجنبية التي أجريت في مجالي: اقتصاد المعرفة، والتعليم المستمر، وجاءت الدراسة في ثلاثة محاور رئيسة؛ تناول المحور الأول الأسس النظرية للتعليم المستمر من حيث: المفهوم، والأهمية، و الخصائص. وتناول المحور الثاني مجتمع اقتصاد المعرفة من حيث تعريفه، وخصائصه، وركائزه. وتناول المحور الثالث انعكاسات خصائص اقتصاد المعرفة علي التعليم المستمر، وتناولت الدراسة في هذا المحور التعلم الالكتروني كتقنية من التقنيات الحديثة ودوره في تدعيم التعليم عن بعد والتعليم المفتوح باعتبارهم من أنماط التعليم الجامعي الملاءمة لتفعيل التعليم المستمر، وأختتمت الدراسة بمجموعة من النتائج ورؤية مقترحة لدور الجامعة في تفعيل التعليم المستمر في ضوء خصائص اقتصاد المعرفة ، وذيلت الدراسة بقائمة من المراجع التي تم الاستعانة بها والاستفادة منها.

مقدمة البحث

إنه في ظل النظام العالمي الجديد، وثورة المعلومات والاتصال، وتكنولوجيا المعرفة التي أصبحت من أهم عناصر الاقتصاد، أصبحت سمة اقتصاد هذا العصر أنه مبني علي المعرفة وأطلق عليه عصر اقتصاد المعرفة Knowledge Economy، وهذا يعني أن مجتمعات الغد ستكون قائمة علي المعرفة وهيمنتها، ويكون التعليم أهم مصادر تعزيز التنافس بين الدول، باعتبار أن التعليم هو جواز المرور لدخول عصر المعرفة وتطوير المجتمعات من خلال تنمية حقيقية لرأس المال البشري الذي يعد محور العملية التعليمية، ويعني ذلك أن مجتمع المعرفة مرتبط بمجتمع التعليم الذي يتيح للفرد أن يتعلم كيف يعرف، ويتعلم بهدف أن يعمل، ويتعلم كيف يعيش مع الآخرين، ويتعلم لكي يحقق ذاته.

وبناءً على ذلك تسلم المجتمعات بأن العصر الراهن هو عصر المعرفة، "وعلي المجتمعات تأكيد نشر المعرفة والتقنية والمعلوماتية، وإيلاء الاهتمام الكبير لتجارة العقل وتصدير الأفكار وتطوير البحث العلمي، والتوجه إلي خارج الحدود للاختراق، والتمركز والتوسع والتحكم والسيطرة في اندفاع متتال ومستمر يحقق نمو السوق واتساعه، وتحقيق التواجد الحيوي الفاعل، وذلك من خلال توفير البنية التحتية التي تبدأ بالعقل المنظم". (ضياء زاهر، ٢٠٠٥)

إن مجتمع المعرفة بما له من خصائص وبما يفرضه من تحديات يتطلب نوعية معينة من الأفراد تمتلك عديداً من المهارات والخبرات وأنماط التفكير التي تمكنهم من التفاعل مع معطيات هذا المجتمع وتحدياته، إلا أن هذه النوعية من الأفراد يصعب أن يتم إعدادهم من خلال التعليم النظامي وحده؛ لأن سرعة التطور والتغير في المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا واستمرارية تزايدها يجعل التعليم النظامي غير قادر علي

الاستجابة لهذه التطورات والتغيرات بالسرعة التي تمكنه من إعداد أفراد علي النحو الذي يمكنهم من التكيف والتعامل مع متطلبات هذا العصر وتحدياته.

كما أن تلك التطورات والتغيرات العلمية والتكنولوجية أدت إلي خلق أوضاع جديدة أثرت علي المعرفة والمهارات المرتبطة بالمهن المختلفة؛ فالتقلبات في سوق العمل تفرض علي الأفراد اكتساب معارف ومهارات جديدة تمكنهم من تغيير أعمالهم ووظائفهم والالتحاق بأعمال ووظائف جديدة، كما أن البعض يرغب في تجديد معلوماته ومهاراته وتحديثها لتتلاءم مع تطورات العصر وتغيراته، وهناك من يرغب في مواصلة التعليم بجانب العمل للحصول علي مؤهل أعلى يمكنه من الارتقاء في العمل، وفي مكانه الاجتماعية، ولا يتحقق هذا دون تعليم يواكب متطلبات العصر ويواجه تحدياته، تعليم يكون نقطة الانطلاق الأساسية لتحسين نوعية الحياة، ومساعدة الأفراد والمجتمعات علي تحقيق الأهداف التنموية للمجتمع، تعليم يتوافر لجميع الأفراد بصرف النظر عن تكلفته وعائده الاقتصادي، تعليم لكل من يحتاجه ويربده، وفي أي وقت يحتاج إليه فيه، وفي أي مكان يعيش فيه، وبالطرق التي تلائم كل ما يحتاجه لتحقيق النجاح والسيطرة علي المعرفة التي تؤهله للاستفادة منها والاستمرار في هذا حتى نهاية حياته.

وقد اهتمت التوجهات العالمية بتطبيق مبدأ التعليم للجميع كمحور أساسي لتحقيق التنمية المرجوة للألفية الثالثة التي يعيشها العالم اليوم، وهذا ما دعت إليه التقارير والمؤتمرات التالية:

• تقرير اليونسكو (١٩٩٩م) الذي اعتبر التعليم المستمر أساساً لتحقيق التعليم للجميع، ووضعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أول متركزاتها التعليمية "

التعليم حق من حقوق الإنسان المصري والتوسع الكمي فيه، وتوفيره لكل مواطن إعمالاً لمبدأ اليونسكو" (وزارة التعليم العالي: ٢٠٠٢).

• المؤتمر العالمي للتعليم للجميع (داكار ٢٠٠٠) الذي أوصي بضرورة توفير تعليم جيد للجميع وتحسين نوعية التعليم، وضمان الامتياز للجميع؛ كي يحقق جميع الدارسين نتائج معترفاً بها ويمكن قياسها.

• المؤتمر القومي السنوي التاسع - العربي الأول - (القاهرة ٢٠٠٢م) الذي أوصي بضرورة التعليم المستمر من خلال مؤسسات التعليم العالي لتحقيق التنمية المستدامة.

• قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة (٢٥٤/٥٧) (٢٠٠٢) بإقرار مشروع العقد (٢٠٠٥ - ٢٠١٥) "التعليم من أجل التنمية المستدامة" (ESD) ويعني أن التعليم هو الذي يكسب الأفراد القدرة علي الرؤية المستقبلية، ومواجهة المشكلات المهددة للحياة وحلها. (unesco,2002)

• تقرير التنمية الإنسانية العربية (٢٠٠٣م) الذي أكد ضرورة أن يستجيب التعليم العربي لأنواع التعليم المستمر الذي يلبي حاجات شرائح عريضة من المتعلمين الذين لا تسمح ظروفهم الشخصية بالدراسة في الجامعات أو البرامج التعليمية المعتادة. (الحوات، ٢٠٠٣)

• الإستراتيجية العربية للتعليم عن بعد (تونس ٢٠٠٥) التي دعت إلي ضرورة العمل علي نشر نظم التعليم المستمر في الوطن العربي وتحقيق ديمقراطية التعليم، وتوفير فرص لكافة شرائح المجتمعات العربية. (زاهر، قمبر، ٢٠٠٥).

ففي قلب التغيرات الناشئة عن الثورة المعلوماتية، والاقتصاد المعرفي يكون التعليم المستمر هو الأداة لتحقيق التغير الاجتماعي وبناء مجتمع جديد يتكيف ويتواكب

مع الاقتصاد الجديد من خلال تعليم مستمر بكل أشكاله من تعليم مستمر تعويضي لمعالجة أوجه القصور وجوانب الضعف في التعليم النظامي أو إكمال مراحلها، وتعليم مستمر مجتمعي، وتعليم مستمر مهني وكلها ينظر إليها على أنها جزء أساسي متكامل مع برامج التنمية الاقتصادية، والاجتماعية والبشرية؛ فالتعليم المستمر يثبت دائماً قدرته علي التكيف مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ويعد شيئاً جوهرياً في تحقيق حراك الوظائف في اقتصاد السوق الجديد؛ فهو قادر على تنمية المعرفة والمهارات ونشر القيم بين أفراد المجتمع في أسرع وقت لإحداث التغير والتحول المجتمعي.

بناءً علي ما سبق، بدأ الاهتمام بصيغة التعليم المستمر Continuing Education كتطبيق لمبادئ التعليم للجميع، خاصة وأن التعليم النظامي وحده لم يعد قادراً علي تحقيق أهداف التعليم للجميع في ظل الانفجار المعرفي والضغط المتزايدة من أجل التحول إلي مجتمع اقتصاد المعرفة، وزيادة الطلب الاجتماعي علي التعليم، والجامعة النظامية تحديداً تمثل البيئة الملائمة والحاضنة لصيغ التعليم المستمر خاصة وأن ذلك يتفق مع الأدوار المجتمعية التربوية التي تقدمها الجامعة ومنها: (مطاوع، ٢٠٠٢).

١ - صقل المواهب وإعداد الفنيين والمتخصصين وتدريبهم.
٢ - تعميق مفهوم العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وتكوين الأجيال المتعلمة.

٣ - إعداد جيل من العلماء والباحثين الذين تتطلبهم المرحلة المقبلة.

٤ - خدمة البيئة المحلية والمساهمة في حل مشكلاتها.
ويقوم التعليم المستمر في مجتمع المعرفة علي أربعة أعمدة حددها تقرير

اليونسكو في الآتي: (جاك ديلور، ١٩٩٩)

- **التعلم لنعرف**: يتطلب ذلك تكوين معرفة عامة عريضة كافية مع توافر الفرص للعمل والدرس بعمق في عدد صغير من الموضوعات، وأن نفيد من الفرص التي يوفرها التعليم المستمر.
- **التعلم لنعمل**: أي لنكتسب مهارة مهنية، ولكي نكتسب الكفاءة في معالجة كثير من المواقف ولنعمل في فرق Teams وقد تكون هذه الخبرات غير نظامية نتيجة للسياق المحلي أو القومي، أو نظامية تتضمن وتتطلب مقررات دراسية تدرس بالتناوب مع العمل.
- **التعلم لنكون**: بحيث ينمي الفرد شخصيته علي نحو أفضل وأن يكون قادراً علي التصرف باستقلال ذاتي أعظم، وحكم أرشد، ومسئولية شخصية.
- **التعلم للعيش معاً**: نتيجة فهما الآخرين وتقديرنا للاعتماد المتبادل في القيام بمشروعات وتعلم إدارة الصراعات بروح من الاحترام للتعددية في القيم والفهم المتبادل والسلام.

مشكلة الدراسة

لقد صرح ph-coombs بقوله: "إن أعظم الجامعات لا تستطيع أن تأمل في تخريج أشخاص متعلمين، بمعنى أنهم أتموا تعلمهم إلى هذا الحد. بل ينبغي أن يكون هدفها تخريج أشخاص قادرين علي التعلم، أي لديهم القدرة على الاستمرار في طلب العلم، وهناك اتجاه متزايد نحو اعتبار ما تعلمه الفرد في الجامعات سوف يصبح قديماً وبالياً عندما يصل الخريج إلي منتصف حياته المهنية، إذ سيحتاج إلي الجامعة مرة. كما أن مجالات أخرى ستظهر ف العمل في المستقبل". (أناس، ١٩٨٩)

وفي الحقيقة إن معظم متطلبات بناء اقتصاد المعرفة تتركز حول التعليم، والبحث العلمي، والتطوير التقني مما يدل على أهمية الاستثمار في مجال التعليم حيث تتوقف الانطلاقة الاقتصادية على إمكانية استثمار كثيف في البشر من خلال التعليم. وإذا عرفنا أن أولويات مجتمع اقتصاد المعرفة يتمثل في إعداد متعلمين قادرين على امتلاك معارف تخصصية متعمقة ومهارات عالية ولديهم القدرة على العمل ضمن فريق، ولديهم القدرة على الاستقصاء وتوظيفه في الحياة الشخصية والمهنية واكتساب المهارة والدافعية للتعلم مدى الحياة والاستفادة من تقنية المعلومات والاتصالات في تكوين فهم عالمي، فإنه يتضح لنا أن البنية الحالية لمؤسسات التعليم في وطننا لا تستطيع الوفاء بهذه الأولويات. وأن أرباب الأعمال يشكون من ضعف مستوى خريجي مؤسسات التعليم العربية وافتقارهم لمهارات مهمة، مثل: القدرة على تطبيق ما تعلموه، وإتقان مهارات اللغة الإنجليزية، ومهارات التواصل والعمل ضمن فريق. (حيدر، ٢٠٠٤)

وإذا كان التعليم المستمر أسلوباً دينامياً قادراً على الاستجابة للتغيرات التي تفرضها التطورات العلمية والتطبيقات التكنولوجية، فهو أيضاً، بماله من أهداف و أنماط وعناصر ومتطلبات وغيرها من الأمور الأخرى يمثل منظومة لها مكوناتها المتكاملة والمتفاعلة، وتكنولوجيا التعليم إحدى مكونات هذه المنظومة التي يمكن أن تسهم بقدر كبير في تحقيق أهداف التعليم المستمر والاستجابة لمتطلباته بما تتضمنه هذه التكنولوجيا من مواد ووسائل ومصادر تعليمية ومستحدثات تكنولوجية

وبناءً على ما سبق يتضح لنا أهمية التعليم المستمر وأن الجامعة هي السبيل لتحقيق ذلك؛ فهي أنسب مكان لأداء هذه المهمة لما لديها من المعرفة والإمكانات المادية والقوة البشرية المناسبة لتحقيق هذا الهدف، وعليها أن تنمي لدي طلابها مفهوم

التعليم المستمر وتنمي لديهم الوعي بأهمية التعليم المستمر بعد تخرجهم من كلياتهم؛ لأن المعارف والمهارات التي يكتسبونها في أثناء التعليم الجامعي ستتقدم سريعاً؛ نظراً لما يتميز به عصر اقتصاد المعرفة من تفجر معرفي؛ فالتعليم المستمر قادر علي إحداث حراك للوظائف بتعليم الأفراد وتدريبهم كجزء أساسي متكامل مع كل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية البشرية، كما أنه قادر علي أن يثبت قدرته علي التكيف مع تغيرات الاقتصاد والمجتمع، وتقديم المعرفة والمهارات في تخصصات العمل المختلفة، إنه قادر أيضاً علي نشر القيم الثقافية والسياسية والوطنية في أسرع وقت لإحداث التغير المجتمعي. كما أن عصر اقتصاد المعرفة يتميز بخصائص ومميزات عديدة ساهمت في تفعيل التعليم المستمر وسهولة الحصول عليه لكل من يرغب في تنمية معارفه ومهاراته.

ولبيان العلاقة بين التعليم المستمر كمنظومة ومجتمع اقتصاد المعرفة، يتم استعراض التعليم المستمر من حيث تطوره، ومفهومه، وأهميته وخصائصه، ثم بيان مفهوم اقتصاد المعرفة وخصائصه وركائزه ومقوماته وتوضيح العلاقة بين مجتمع اقتصاد المعرفة والتعليم المستمر من خلال جوانب متعددة وأبعاد متنوعة من بينها تحليل خصائص مجتمع اقتصاد المعرفة ومميزاته التي أكدت الأدبيات والبحوث والدراسات أهميتها وفعاليتها وأنها تستخدم وتوظف في الأنماط والصيغ المختلفة للتعليم المستمر، ثم يلي ذلك عرض موجز لواقع بعض خصائص اقتصاد المعرفة وانعكاساته علي بعض أنماط التعليم المستمر ثم تحتتم الدراسة بالنتائج و برؤية مقترحة لدور الجامعة في تفعيل التعليم المستمر في ضوء خصائص اقتصاد المعرفة.

تساؤلات الدراسة

حاولت الدراسة الإجابة عن التساؤلات الآتية:

س١: ما مفهوم التعليم المستمر، وما أهميته، وما خصائصه وأسس، وما تحدياته؟

س٢: ما مفهوم اقتصاد المعرفة، وما خصائصه، وما ركائزه؟

س٣: ما انعكاسات خصائص اقتصاد المعرفة على التعليم المستمر؟

س٤: ما الرؤية المقترحة لدور الجامعة في تفعيل التعليم المستمر في ضوء خصائص اقتصاد المعرفة؟

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى: تقديم رؤية مقترحة لتفعيل دور الجامعة في تطوير التعليم المستمر في ضوء خصائص اقتصاد المعرفة. وللتوصل إلى هذه الرؤيا تناولت الدراسة مفهوم التعليم المستمر وأهميته، وخصائصه وأسس، والتحديات التي تواجه التعليم المستمر. وتناولت الدراسة تعريف اقتصاد المعرفة ومجتمعه، وخصائصه، وركائزه، وعوائق الاندماج فيه. كما تناولت الدراسة انعكاسات خصائص اقتصاد المعرفة على التعليم المستمر.

أهمية الدراسة

انبثقت أهمية هذه الدراسة من الآتي:

١- تزايد الاهتمام بوظائف الجامعة والمتمثلة في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع على جميع المستويات العالمية والإقليمية والمحلية، حيث أن تقدم

المجتمعات أصبحت تقاس بقدرتها على امتلاك قوى بشرية تتميز بمهارات وخبرات عالية؛ وهنا تظهر أهمية التعليم المستمر في تكوين هذه القوى التي تقود المجتمع نحو اقتصاد المعرفة.

٢ - ازدياد الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة و الدول النامية - التي ننتمي إليها - وذلك نتيجة للقصور والعجز الذي يعترى مخرجات التعليم الجامعي لدى المجتمعات النامية.

٣ - نقل الجامعات في مجتمعاتنا من الأنظمة المغلقة إلي الأنظمة المفتوحة علي المجتمع المحلي لدراسة أهم متطلباته ومحاولة تلبيتها سواء الموارد البشرية أو المادية.

٤ - دور الجامعة في إعداد وتأهيل الموارد بشرية - عن طريق الصيغ الجديدة للتعليم الجامعي التي تستخدم المستحدثات التكنولوجية (التعليم الإلكتروني) - القادرة على التحول بالمجتمع نحو اقتصاد المعرفة.

مصطلحات الدراسة

١ - التعليم المستمر : Continuing Education

التعليم المستمر هو تعليم إضافي يقدم في الأساس للكبار من كل الأعمار بعد المرحلة الثانوية والتعليم الجامعي ، ويتضمن برامج شاملة ومصممة لجعل المهنيين علي اتصال دائم بكل ما هو جديد في مجال عملهم ، كما يتضمن أيضاً عديداً من البرامج المعتمدة والمتنوعة والمصممة خصيصاً للكبار وللإرشاد المهني وخدمة التغيرات المهنية ، بالإضافة إلي عدد من البرامج الحرة. (GENE,1973)

٢- اقتصاد المعرفة: Knowledge Economy

هو الاقتصاد الذي تكون فيه المعرفة هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي. واقتصاديات المعرفة تعتمد على توافر تكنولوجيات المعلومات والاتصال واستخدام الابتكار والرقمنة. وعلى العكس من ذلك الاقتصاد المبني على الإنتاج، حيث تؤدي المعرفة دوراً أقل، وحيث يكون النمو مدفوعاً بعوامل الإنتاج التقليدية، فإن الموارد البشرية المؤهلة وذات المهارات العالية، أو رأس المال البشري، هي أكثر الأصول قيمة في الاقتصاد الجديد المبني على المعرفة. وفي الاقتصاد المبني على المعرفة ترتفع المساهمة النسبية للصناعات المبنية على المعرفة أو تمكينها، وتتمثل في الغالب في الصناعات ذات التكنولوجيا المتوسطة والرفيعة، مثل الخدمات المالية وخدمات الأعمال. (Wikipedia)

وقد عرّف (Valenduce) مجتمع المعرفة بأنه: "مجتمع يعترف بالدور الحاسم للمعرفة في تشكيل ثروة المجتمع وتكريس رفاهيته". (Valenduce:2000)، وأطلق (Kirchberger,2005) على اقتصاد المعرفة أنه "مجتمع العمليات والممارسات القائمة على إنتاج المعرفة واستخدامها، وفيه يؤدي عمال المعرفة Knowledge Workers دوراً مهماً، ويمثلون في نفس الوقت المجموعة الاجتماعية والسياسية السائدة، وهو أيضاً المجتمع الذي تؤثر فيه القدرة الاجتماعية والمهنية والجغرافية على وظيفة سوق العمل". ويمثل اقتصاد المعرفة مرحلة النضج والتطور لاقتصاد المعلومات، والتحول من اقتصاد المعلومات إلى الاقتصاد المبني على المعرفة، وفي الوقت الذي يركز فيه اقتصاد المعلومات على معالجة البيانات والتقنيات وسرعة الاتصال، فإن الاقتصاد المبني على المعرفة يركز على قيمة القدرات الفكرية لدى الفرد وينظر إلى الإنسان بوصفه منتجاً للمعرفة. وتوصف المعرفة بأنها الاستخدام المثمر للمعلومات في الاقتصاد.

٣- مجتمع المعرفة

يعرّف بأنه " ذلك المجتمع الذي يقوم أساساً بنشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي، الاقتصاد، المجتمع المدني، السياسة، الحياة الخاصة وصولاً لترقية الحالة الإنسانية باضطراد. (جمعة، ٢٠٠٩)

منهج الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لمناسبتة لموضوع الدراسة، ويهدف هذا المنهج إلى دراسة الظروف والظواهر أو المواقف أو العلاقات كما هي موجودة، والحصول على وصف دقيق لها يساعد على تفسير المشكلات التي تتضمنها أو الإجابة عن الأسئلة الخاصة بها. أي أنه يقوم بوصف ما هو كائن، وتفسيره والخروج بالاستنتاجات ذات الدلالة والمغزى بالنسبة للمشكلة المطروحة للدراسة.

إجراءات الدراسة

تمشياً مع منهجية الدراسة وأهدافها جاءت الدراسة الحالية وفق ثلاثة محاور والتوصيات كما يلي:

- ١ - تناولت ما كتب في بعض الأدبيات عن التعليم المستمر.
- ٢ - تناولت أيضاً ما كتب في بعض الأدبيات عن الاقتصاد المعرفي.
- ٣ - تناولت انعكاسات مجتمع اقتصاد المعرفة علي أنماط التعليم المستمر وصيغته.

٤ - قدمت الدراسة بعض التوصيات والاقتراحات التي من شأنها تحقق الاستفادة من خصائص اقتصاد المعرفة في تطوير التعليم المستمر على المستوى الجامعي.

الدراسات السابقة

أولاً: دراسات تناولت اقتصاد المعرفة

دراسات عربية:

١- تقرير: " التنمية الإنسانية العربية " (٢٠٠٣)، الذي استهدف تشخيص حال المعرفة في البلدان العربية ومدى قدرتها على إقامة مجتمع المعرفة، وتوصل التقرير إلى ضعف منظومة المعرفة في البلدان العربية، وأرجع ذلك إلى المعوقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتوصل إلى أن منظومة التعليم العربي عامة بنوعياتها المختلفة غير قادرة على الوفاء بمطالب مجتمع المعرفة، ذلك المجتمع الذي يحض عليه الدين والثقافة والتاريخ العربي، ووضع التقرير رؤية استراتيجية لإقرار مجتمع المعرفة في البلدان العربية.

٢- دراسة: حيدر (٢٠٠٤)، بعنوان " الأدوار الجديدة لمؤسسات التعليم في الوطن العربي في ظل مجتمع المعرفة "، هدفت الدراسة إلى استخلاص الأدوار الجديدة التي يفرضها مجتمع المعرفة على مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي بمستوياتها: التعليم العام، والتعليم الجامعي، وأظهرت نتائج الدراسة أن خصائص مجتمع المعرفة هي: المعرفة التخصصية، ومجتمعات التعلم، والعمل في فريق، والاستقصاء، والتعلم المستمر، وتقنيات الاتصالات والمعلومات، والعولة. كما أظهرت النتائج أن التعلم يشكل أهم العوامل المؤثرة في بناء مجتمع المعرفة، وجوانب القصور الحالية في مؤسسات التعليم في الوطن العربي من حيث مواكبتها القليلة لمجتمع المعرفة، وأظهرت نتائج الدراسة أيضاً الأدوار الجديدة لمؤسسات التعليم في الوطن العربي لإعداد المتعلمين لمجتمع المعرفة.

٣- دراسة: سورطي (٢٠٠٥): بعنوان "الاقتصاد المعرفي والتعليم العالي في الوطن العربي"، التي هدفت إلى تحليل العلاقة بين الاقتصاد المعرفي والتعليم العالي في الوطن العربي من خلال الإجابة عن سؤالين، هما: ما تأثير الاقتصاد المعرفي على التعليم العالي؟ هل يمكن للتعليم العالي في الوطن العربي مواكبة الاقتصاد المعرفي؟ وأظهرت نتائج الدراسة أن للاقتصاد المعرفي تأثيرات على التعليم العالي في الوطن العربي تتمثل في إقامة علاقة شراكة بين مؤسسات التعليم العالي وأماكن العمل المختلفة، واعتبار الجامعات محطة انطلاق البحث العلمي، وتزويد الطلبة بالمهارات الجديدة التي يتطلبها الاقتصاد المعرفي، وأظهرت أيضاً ضعف قدرة الجامعات العربية على مواكبة التحديات ومتطلبات الاقتصاد المعرفي، لاعتمادها على المعلومة القديمة المستوردة، وندرة الاعتماد على إنتاج معرفة جديدة، وعدم إقامة علاقة بين أماكن العمل والإنتاج، واعتمادها على طرق التدريس القديمة وعدم الاعتماد على التقدم التكنولوجي.

٤- دراسة: الأحمد، الشورة (٢٠٠٧) بعنوان: "أهمية التوجه نحو الاقتصاد المعرفي في التعليم من وجهة نظر الخبراء التربويين"، وتكون مجتمع الدراسة من الخبراء التربويين من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، والقيادات العليا في وزارة التربية والتعليم، وأسفرت نتائج الدراسة عما يلي:

- بلغ المتوسط الحسابي العام لأهمية التوجه نحو الاقتصاد المعرفي ككل (٤.٢٦) من أصل (٥) درجات وهذا يعبر عن الوعي لدى الخبراء التربويين في التوجه نحو الاقتصاد المعرفي في التعليم.

- ومن أهم توصيات هذه الدراسة ضرورة تطوير استخدامات التكنولوجيا الحديثة في المؤسسات التعليمية، وأن تتاح للطلبة لكي يكونوا عامل مساعد في ابتكار المعرفة وجعلهم قادرين على استخدامها.

٥- دراسة: محمد (٢٠٠٨)، بعنوان: " دور التعليم العالي في مواجهة تحديات تأسيس مجتمع المعرفة في مصر "، واستهدفت هذه الدراسة تعرّف التحديات التي تواجه بناء مجتمع المعرفة وتوضيح متطلبات تفعيل أدوار مؤسسات التعليم العالي في سبيل بناء مجتمعات المعرفة في مصر ومواجهة تحدياتها على الدوام، والمتمثلة في توفير بنية تحتية تتضمن بناء شبكات وبني متكاملة من تكنولوجيا المعلومات، وزيادة مخصصات البحث العلمي، وتوفير بنية تشريعية متمثلة في دعم الحرية الأكاديمية والاستقلال المؤسسي لمؤسسات التعليم العالي، واعتماد البنية التنظيمية الأفقية التي تسمح بتقاسم المعارف بسهولة ويسر، وإعادة النظر في الهيكل التنظيمي للجامعات المصرية.

دراسات أجنبية

٦- دراسة: " World Bank 2002 " حول تأسيس مجتمعات المعرفة: تحديات جديدة للتعليم العالي، التي تناولت مساهمات التعليم العالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تكوين رأس المال البشري للحياة والعمل في بيئة عالمية تحمل الكثير من الفرص والتحديات مما يقتضي رؤية جديدة للتعليم العالي تنطلق من أن المعرفة مكونٌ جوهريٌ للتنمية وتسعى لبناء نظام للإبداع الوطني، ولتدعيم عرى التماسك الاجتماعي والتعاون الدولي، والتحول في مفاهيم التعليم والتدريب لتشمل الجميع في استجابة للحاجات والمطالب المتجددة دائماً.

٧- دراسة: " Diana 2002 " التي استهدفت إعادة النظر في عمليات التعليم والتعلم في مجتمع المعرفة، وانطلقت من قناعة بأن التعليم العالي يواجه بضغوط التوسع في فرص الالتحاق بمجتمع المعرفة إذ أن مجتمع المعرفة بحاجة لحاملي شهادات جامعية أكثر، هؤلاء الخريجون يجب أن يكونوا مهنيين لفرص التعلم مدى الحياة والعودة للدراسة، وترى أن أهداف التعليم تتمحور في مجتمع المعرفة والتعلم حول أربعة أهداف رئيسة:

- تمكين الأفراد من تطوير إمكاناتهم إلى حدها الأعلى.

- زيادة المعرفة والفهم.

- خدمة حاجات الاقتصاد.

- تشكيل وتكوين مجتمع ديمقراطي متحضر، وترى أن الجامعات ستحتفظ بتنافسياتها في مقابل صناعات المعرفة.

٨- دراسة: " yves 2007 "، التي استهدفت تقديم رؤية مستقبلية للتعليم في الاقتصاد القائم على المعرفة، الذي يكون ممكناً من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال. ولقد أشارت الدراسة إلى أن: فضاءات التعلم Learning Space تضع المتعلمين في بؤرة التعلم، وفي نفس الوقت أشارت إلى رؤية التعلم بأنها كعملية اجتماعية، أن حيوية فضاءات التعلم المعززة بواسطة ICT يمكن أن تُدرك في سياق اجتماعي ومؤسسي مفتوح للإبداع ومدعوم من قِبَل بيئة سياسية إيجابية.

ثانياً: دراسات تناولت التعليم المستمر

رجعت الدراسة الحالية إلى بعض الدراسات السابقة المرتبطة بالتعليم المستمر

وتفصيل ذلك فيما يلي:

١- دراسة: السنبل (٢٠٠٠) بعنوان، " التربية المستمرة في عالم عربي متغير "

هدفت هذه الدراسة إلى طرح مفهوم التربية المستمرة وبيان أهميتها وتحديد الخصائص المميزة لها. كما بينت الدراسة أهم المبررات التي تدعو للأخذ بفلسفة التربية المستمرة، وأهم المبادئ التي ينبغي الأخذ بها لبلورة إستراتيجية عربية للتربية المستمرة، ومن هذه المبادئ ما يلي:

- التأكيد على أهمية إصدار الدول العربية لتشريعات رسمية تتناول التربية المستمرة خاصة في بعدها غير النظامي الذي لم يتبلور بمفهومه الواسع في شكل سياسات واضحة في عديد من الدول العربية، والتأكيد على آليات التنسيق والربط بين الأجهزة الرسمية الحكومية والخاصة والأهلية في تحقيق مبادئ وموجهات التربية المستمرة.

- ضرورة إحداث نوع من التكامل والتنسيق بين التعليم النظامي وغير النظامي، خاصة فيما يتعلق باستثمار الموارد المتاحة، وفتح قنوات وبناء جسور بينهما لإتاحة الفرصة للدارسين للدخول والانتقال من نظام إلى آخر في مرونة ويسر، وتذليل مسائل الاعتراف بالشهادات واحترام الخبرات التي يحظى بها الدارسون في كلا النظامين.

- ضرورة الأخذ بأنظمة التعليم عن بعد؛ حيث يعد نمط التعليم عن بعد من أكثر الأنماط التربوية المؤهلة لأن يكون لها وضع متميز في المنظومة التربوية في القرن الحادي والعشرين.

٢- دراسة: فايق (٢٠٠٣) بعنوان، " الاتجاهات الحديثة في تحقيق التكامل بين

التعليم النظامي وغير النظامي"، تناولت هذه الدراسة الإطار المجتمعي والمعرفي الموجه للتكامل بين التعليم النظامي والتعليم غير النظامي، موضحة تنامي الدعوات التي

توجهها أيديولوجيات ما بعد الحداثة، التي تدعو إلى هدم مؤسسات الحداثة وتفكيكها التي كانت سائدة في عصر الصناعة مثل المدرسة، التي يدّعي البعض أنها فقدت وظيفتها الأساسية في عصر المعلوماتية باعتبارها المحكرة للمعرفة والقادرة إلى نقلها للطلاب، وخاصة بعد انتشار الشبكات والوسائط التكنولوجية الفائقة التي تستطيع القيام بعمليات النقل للمعارف بطرائق تتميز بالدقة والسرعة غير المتوفرة للمؤسسات التعليمية النظامية. وعلى العكس من ذلك دعت توجهات ما بعد الحداثة المصاحبة للكوكبية إلى تفكيك الدولة الحديثة ومؤسساتها، فالشركات عابرة القوميات والمنظمات الدولية تحاول ملء هذا فراغ هذا التفكيك، وتيسر صيغ التعليم والتثقيف من بعد، وفرص تكوين إنسان كوكبي؛ وهذا التكوين ينصب حول مبدأ الكفاءة والاستقلال للمتعلم الموجه ذاتياً والساعي إلى التعلم المستمر مدى الحياة.

٣- دراسة: الحصري (٢٠٠٤): بعنوان، "التعليم المستمر وتكنولوجيا التعليم"، ولبیان العلاقة بين التعليم المستمر كمنظومة وتكنولوجيا التعليم كإحدى مكونات هذه المنظومة تناولت الدراسة التعليم المستمر وتطوره، ومفهومه وخصائصه وأهميته، وبينت الدراسة مفهوم تكنولوجيا التعليم ووضحت العلاقة بين التعليم المستمر وتكنولوجيا التعليم من خلال جوانب متنوعة من بينها، خصائص ومميزات بعض المواد والوسائل والمصادر التعليمية والمستحدثات التكنولوجية، وأهميتها وفعاليتها، واستخدامها وتوظيفها في الأنماط والصيغ والأشكال المختلفة للتعليم المستمر، وتناولت الدراسة في عرض موجز واقع استخدام تكنولوجيا التعليم في بعض أنماط التعليم المستمر. ثم اختتمت الدراسة بمجموعة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في تحقيق الاستفادة من تكنولوجيا التعليم في برامج التعليم المستمر.

٤- دراسة: سنقر(٢٠٠٩)، بعنوان " التعلم مدى الحياة (Life Long Learning) مفهوم يُناقش من جديد" طرحت هذه الدراسة بعض المضامين التربوية المرتبطة بالتعليم المستمر، مثل:

- أن مفهوم التعلم مدى الحياة كغيره من المفاهيم التربوية تأثر بالمجتمعات الجديدة التي وصفها البعض بأنها مجتمعات المخاطر، لأن التقدم المعرفي والتكنولوجي جعل المجتمعات والأفراد في حالة مواجهة دائمة.

- أن مفهوم التعلم مدى الحياة يجسد القيم التي تؤكد عليها البشرية وتدعو لها، مثل: حقوق الإنسان والمرأة وحقوق الطفل، ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة من الموهوبين والمعوقين، والتعلم للجميع.

- أن سياسات التعلم مدى الحياة أصبحت تشكل مساحة جديدة في بيئة التعلم بسبب التقنيات الحديثة والجديدة للاتصال والمعلومات.

- لا يعد التعلم ضمن التعلم مدى الحياة تجميعاً للمعرفة الأكاديمية ولا تدريباً على مدى محدد من التطبيقات والقيم. إنما يشمل كل ما يتعلق باكتساب معارف متنوعة في مجال الاتصالات والمعلومات، والمؤسسات الاقتصادية بهدف بناء مواطنين فاعلين قادرين على تحمل المسؤولية وتطوير كفاءاتهم للتكيف مع التغير المستمر.

٥- دراسة: مصطفى (٢٠٠٩)، بعنوان " التعليم المستمر: دراسة مقارنة للجامعة المفتوحة والجامعة الافتراضية"، هدفت هذه الدراسة إلى تعرّف صيغتين من صيغ التعليم المستمر هما: الجامعة المفتوحة والجامعة الافتراضية التي تمكن الفرد من مواصلة تعليمه دون قيود، ومن خلال المقارنة بين الصيغتين توصل الباحث لعدد من الإجراءات المقترحة لتطبيق صيغة التعليم المستمر بالتعليم الجامعي في المجتمع المصري بما يناسب الأوضاع الثقافية المصرية ومتطلبات القرن الحادي والعشرين، ورأت

الباحث: إن من إجراءات التحول نحو تطبيق التعليم المفتوح أو التعلم الإلكتروني، المرور بمرحلة انتقالية يتم خلالها إنشاء نظام انتقالي للتعليم يشمل خليطاً من التعليم المفتوح والإلكتروني والعادي، علي أن يتم خلال هذه الفترة الانتقالية تدعيم فلسفة التعليم المفتوح والإلكتروني، وتنضج خلالها آليات التطبيق، وتُسن القوانين المنظمة، وتُدرّب الكفاءات التدريسية والإدارية اللازمة.

٦- دراسة: السعادات (٢٠١٠)، بعنوان " أهمية التعليم عن بُعد من وجهة نظر بعض المتدربين"، هدفت هذه الدراسة إلى تعرّف أهمية التعليم المستمر عن بُعد من وجهة نظر المتدربين في مركز التدريب التربوي بالدمام بالمملكة العربية السعودية وأظهرت نتائج الدراسة أن التعليم عن بعد وسيلة مهمة للتعليم المستمر، وأنه يعد نمطاً من أنماط التعليم المستمر، وأنه يؤدي إلى توفير الوقت والجهد والمال. كما أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق دالة إحصائية في استجابات المتدربين باختلاف العمر وطبيعة العمل والخبرة في مجال العمل، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية باختلاف الدورات التدريبية، وأوصت الدراسة بنشر ثقافة التعليم المستمر عن بُعد في المجتمع لما له من أهمية في عصر تقنية المعلومات، وتطوير برامج التدريب عن بُعد للموظفين والعاملين في مؤسسات المجتمع، تعزيز مبدأ المجتمع المعلم المتعلم ومجتمع المعلومات والمعرفة بواسطة برامج التعليم المستمر عن بعد التي تقدم لأفراد المجتمع.

التعليق على الدراسات السابقة

أوضحت الدراسات السابقة ما يلي:

- مساهمة التعليم العالي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تكوين رأسمال بشري قادر على الحياة والعمل في بيئة عالمية تحمل الكثير من الفرص والتحديات.

- أن منظومة التعليم العربي بكافة أنواعه غير قادرة على الوفاء بمطالب اقتصاد المعرفة.
- أن التحول نحو اقتصاد المعرفة له مبرراته الاقتصادية، والمعرفية، والسياسية، والثقافية، والاجتماعية.
- أن اقتصاد المعرفة له تأثيراته على التعليم العالي في الوطن العربي تتمثل في إقامة شراكة بين مؤسسات التعليم العالي وأماكن العمل المختلفة، واعتبار الجامعات محطة انطلاق البحث العلمي، وتزويد الطلبة بالمهارات الجديدة التي يتطلبها مجتمع اقتصاد المعرفة.
- تفعيل أدوار مؤسسات التعليم في مجتمع المعرفة، وذلك بتوفير بنية تحتية تتضمن بناء شبكات وبني متكاملة من تكنولوجيا المعلومات، وتدعيم البحث العلمي، وتوفير بنية تشريعية وتنظيمية تسمح بتقاسم المعارف بسهولة ويسر.
- تدعيم التعليم المستمر في عصر الاقتصاد المعرفي لما له من دور في تعزيز مبدأ المجتمع المعلم المتعلم ومجتمع المعلومات والمعرفة.
- تدعيم العلاقة بين التعليم المستمر والمستحدثات التكنولوجية، واستخدامها وتوظيفها في الأنماط والصيغ والأشكال المختلفة للتعليم المستمر.
- إن التحول نحو تطبيق التعليم المفتوح أو التعلم الإلكتروني يتطلب المرور بمرحلة انتقالية يتم خلالها إنشاء نظام انتقالي للتعليم يشمل خليطاً من التعليم المفتوح والإلكتروني والعادي، علي أن يتم خلال هذه الفترة الانتقالية تدعيم فلسفة التعليم المفتوح والإلكتروني وتنضج خلالها آليات التطبيق وتُسن القوانين المنظمة، وتُدرّب الكفاءات التدريسية والإدارية اللازمة.

المحور الأول: التعليم المستمر: المفهوم، والأهمية، والخصائص، والأسس، والتحديات

يجب الاعتراف بأن مجتمعاتنا تواجه ما يمكن تسميته بأزمة التعليم، وبأن هذه الأزمة نشأت نتيجة عجز النظم التعليمية عن الموازنة بين مطالب مجتمع سريع التغير وبين نوعية مخرجاتها. فالحاجة للتعليم صفة إنسانية، والفرد دائماً في حاجة مستمرة للتعليم، وهذه الحاجة كغيرها من الحاجات عرضة للتغير بتقدم الفرد في الحياة وبتعرضه لخبراتها المختلفة المتنوعة، والمجتمعات كذلك عرضة للتغير كانعكاس لتغير أفرادها، لكن التغير في الأفراد وفي المجتمع يكون أسرع من التغير في النظم التعليمية وسابق له، وباستمرار التغير السريع الذي يطرأ علي الأفراد والمجتمع وضعف قدرة النظام التعليمي علي ملاحقة التغير تنشأ الفجوة بين تطور المجتمع وتأخر نظامه التعليمي ومن هنا تنشأ أزمة التعليم، وهنا يصبح التعليم المستمر ضرورة لإيجاد حالة من التوازن والموازنة بين التغير السريع في الفرد والمجتمع وبين إحداث التغير في نظام التعليم.

ولفهم دور الجامعات في تفعيل التعليم المستمر يجب تناول مفهوم التعليم المستمر، وأهميته، وخصائصه، وأسس، والتحديات التي تواجهه، وذلك فيما يلي.

١- مفهوم التعليم المستمر

إن مفهوم التعليم المستمر يكمن في تكامل التربية مع أنشطة الحياة الأخرى للأفراد في المجتمع؛ فالتربية لا يجب أن ينظر إليها كنشاط مستقل عن العمل الذي يقوم به الإنسان وكجزء لا يتجزأ من التطور المهني للأفراد وأيضاً كطريقة في إشباع حاجاتهم الترويحية وقضاء جزء من أوقات فراغهم. ولقد اكتسبت فكرة التعليم المستمر في السنوات الأخيرة أهمية كبيرة واتسع نطاق قبولها من المربين والإداريين التربويين

علي حدٍ سواء. ولقد خضعت هذه الفكرة للاختبار الناقد علي المستوى الدولي بحيث أصبحت تشكل مبدأً تربوياً رئيساً في الفكر التربوي المعاصر.

" لقد تعددت المصطلحات التي أطلقت علي هذا النوع من التعليم فمنها: التربية المستمرة والتربية مدي الحياة، والتعلم الذاتي أو التوجيه الذاتي، وكلها تؤكد أن التربية عملية مستمرة تدوم مدي الحياة، وتتضمن اكتساب الفرد المعلومات والاتجاهات والمهارات والقيم بالتعلم حتي يحقق التكيف مع نفسه وبيئته الطبيعية والاجتماعية، وبالتالي التعلم بالاستمرارية ولا يقتصر علي مرحلة من العمر أو ينحصر في سنوات دراسية محددة، وإنما يستمر باستمرار الحياة متلاحماً معها وفي سياقها" (علي بركات، ١٩٨٨).

ويقصد بالتعليم المستمر، ذلك النوع من التعليم الذي يهدف إلي مساعدة الفرد في مواجهة المتغيرات الحضارية - الاجتماعية والتقنية - سواء في مجال العمل أو المجتمع، تحقيقاً للتكامل والترابط بين الإنسان والبيئة التي يعيش فيها وصولاً إلي النهوض عن طريق حشد الطاقات البشرية وإثرائها، وحشد طاقات البيئة والاستفادة منها، وذلك طبقاً لخطط وإجراءات تنظيمية تقوم بدور الوسيط بين هذه الطاقات كمدخلات، وبين المخرجات كنتائج مستهدفة.

ولا يعد مفهوم التعليم مدي الحياة ((L.L. L Life Long Learning أو التعليم المستمر مفهوماً جديداً فقد كان سقراط وأفلاطون من بين الفلاسفة الأوائل الذين أدركوا معني التعليم كعملية مستمرة مدي الحياة. وكانت أثينا القديمة مدينة تعلم، رقت التعليم وشجعت مشاركة المواطنين فيه، وأكدت التربية الصينية القديمة أهمية التعلم مدي الحياة في تحقيق التنمية، " وشاع المثل الصيني الذي انتشر عام ٦٤٥ ق.م،

عندما تخطط لسنة ازرع قمحاً، وعندما تخطط لعقد ازرع شجراً، وعندما تخطط لمدي الحياة فعلم الإنسان وثقفه" (<http://www.bahaedu.gov.sa/vb/f33/a-39934.html>)).

والتعليم المستمر في التربية الإسلامية يعد ضرورة عقائدية، والتأكيد عليه له حضور دائم وأسس ثابتة لا تتبدل ولا تتغير علي مر الزمان؛ فالعلم دعامة ثابتة من دعائم الدين وطلبه فريضة علي كل مسلم ومسلمة دون حدود للزمان والمكان، وتوجد عديد من الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة التي تدعو إلي طلب العلم والاستمرار فيه؛ ومن تلك الآيات قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَمَا أَوْثَقُ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ سورة الإسراء من الآية (٨٥)، وقوله تعالى ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ سورة طه الآية (١١٤)، وقوله صلي الله عليه وسلم "لا يزال الرجل عالماً ما طلب العلم فإن ظن أنه قد علم فقد جهل". (المعهد الإسلامي للدراسات الاستراتيجية المعاصرة) ومن الأحاديث المشتهرة على ألسنة الناس "اطلبوا العلم من المهد إلي اللحد" (مركز الفتوى - رقم الفتوى ٦٠٨٠٤)

وفي العصر الحديث كان للتعليم المستمر حضور واضح في المؤتمرات الدولية، فالمؤتمر الدولي الأول الذي عقد بالدانمارك عام ١٩٤٩م أكد دور الهيئات والمؤسسات غير الرسمية في التعليم وخاصة تعليم الكبار. "غير أن التعليم المستمر لم تتحدد سماته وتوضح خصائصه إلا عام ١٩٦٠م حينما عقد المؤتمر الدولي الثاني لتعليم الكبار في مدينة مونتريال بكندا برعاية اليونسكو، وقرر هذا المؤتمر أن السنوات المحددة التي يقضيها الفرد في التعليم لم تعد كافية ليتمكن من أن يسلك طريقه في الحياة، وإن ما يتعلمه الفرد في سنوات التعليم المحددة يتقادم بسرعة ويحتاج إلي إضافات جديدة" (حجي، ٢٠٠٣)

وفي عام ١٩٦٤م وافقت ١١٨ دولة في مؤتمر لليونسكو علي توصية تنص علي اعتبار الأشكال المختلفة للتعليم خارج المدرسة وتعليم الكبار جزءاً لا يتجزأ من نظام التعليم لتتاح الفرص للأفراد ليستمروا في التعليم مدي الحياة. (بركات، ١٩٨٨)، وأكد المؤتمر العام لليونسكو عام ١٩٦٨م أن عام ١٩٧٠م هو العام الدولي للتعليم؛ حيث حددت اليونسكو اثني عشر هدفاً من بينها هدف التعليم المستمر. وتلا ذلك عديد من المؤتمرات في اليابان وباريس أكدت مفهوم التعليم المستمر.

وفي عام ١٩٧٢م قدم Edgar Foure رئيس اللجنة الدولية لتطوير التعليم بمنظمة اليونسكو تقريراً بعنوان "تعلم لتكون" Learning to be متضمناً ٢١ توصية الأولي منها أكدت ضرورة أن يكون التعليم مدي الحياة ركناً أساسياً في رسم السياسات التعليمية سواء في الدول المتقدمة أو النامية، وأشار التقرير إلي أن التعليم المستمر مدي الحياة هو أحد مفاتيح القرن الحادي والعشرين ويستجيب للتحدي الذي يطرحه عالم سريع التغيير وأنه يجب أن يكون بمثابة القلب بالنسبة للمجتمع. كما أكد المؤتمر العالمي "التربية للجميع" الذي عقد في مدينة جومتيان بتايلاند عام ١٩٩٠م مفهوم التعليم المستمر، أما المؤتمر الدولي الخامس لتعليم الكبار الذي عقد في هامبورج بألمانيا في ١٩٩٧م فقد أكد أهمية تعليم الكبار ودعمه دولياً واعتباره منظومة من منظومات التعليم المستمر ومدخلاً لتحقيق التنمية البشرية الدائمة والعادلة، وأشار رئيس هذا المؤتمر إلي أن التعليم المستمر يعد أعظم استثمار لولوج المستقبل.

إن الاهتمام المتزايد الذي أولته المنظمات الدولية وبالتحديد اليونسكو لتعليم الكبار والتعليم المستمر جعل كثيراً من دول العالم تنظر إلي التعليم المستمر كنمط رابع من التعليم تمييزاً له عن التعليم الابتدائي والثانوي والعالي تفرضه الحاجة المستمرة والمتجددة مدي الحياة. وفي ضوء هذا التغيير برزت إلي حيز الوجود علي الصعيد

الدولي مؤسسات متعددة تلبي احتياجات التعليم المستمر للكبار من بينها الجامعات، ومراكز إعداد القيادات السياسية والاجتماعية، ومراكز محو الأمية والتثقيف العمالي والشبابي والنسائي، ومراكز تعليم اللغات الأجنبية، و مراكز التدريب المهني.

إن الاهتمام الدولي بالتعليم المستمر لم يأت من فراغ، وإنما هو نتيجة قناعات متأصلة بأن التعلم حق للأفراد طوال حياتهم وأنه جزء لا يتجزأ من حقوق المواطنة، وأنهم قادرون عليه وأنه الكفيل بمواجهة التحديات الكبرى وتنمية معارف ومهارات واتجاهات الإنسان القادر علي البناء وعلي البذل والعطاء من أجل تنمية نفسه وتنمية مجتمعه؛ فتنمية الإنسان تعلقو في أهميتها وقيمتها تنمية العناصر المادية في التنمية، لأن هذه العناصر المادية لا قيمة لها في غيبة الإنسان الواعي القادر علي حسن استثمار واستخدام هذه العناصر والموارد والإمكانات المادية.(السنبل، ٢٠٠٠)

وإن القرن الحادي والعشرين في حاجة إلى التنوع في المواهب لذا يجب أن تتاح فرص الاكتشاف والتجريب وتنمية الخيال والإبداع، ولا بد أن يسبق الخيال البشري التقدم التكنولوجي وإقامة الجسور بين نظم التعليم المختلفة والارتقاء بمستويات التعليم لإقامة مجتمع التعلم.

وهذا يقوم على دعائم التربية التالية: التعلم للمعرفة، والتعلم للعمل، والتعلم لتكون، والتعلم للعيش مع الآخرين.(عبد الحميد، ٢٠٠٦)

• فالتعلم للمعرفة يأتي بالجمع بين ثقافة واسعة وبين إمكانية البحث العميق في عدد محدد من المواد، ويعني كيفية تعلم كيفية التعلم للإفادة من الفرص التي ينتجها التعليم المستمر.

• والتعلم للعمل يعني الحصول على تأهيل مهني و أيضاً اكتساب كفاءة اجتماعية تؤهل الفرد لمواجهة مواقف عديدة؛ فالتعلم للمعرفة مرتبط بالتعلم للعمل

ومهام الإنتاج أصبحت تتسم الآن بالطابع الفكري والعقلي، والكفاءة باعتبارها مزيجاً من المهارة المكتسبة بالإعداد والتدريب التقني ومن السلوك الاجتماعي والقدرة على العمل الجماعي.

• تعلم لتكون وكان هذا الأمر هو الرئيس في تقرير Edgar Foure 1972م حيث الدعوة إلى الاستقلال الذاتي والحكم على الأمور لدعم المسؤولية الشخصية في تحقيق الأهداف المشتركة، واكتشاف الكنوز في أعماق الإنسان: الذاكرة، الخيال، الاستدلال، سهولة الاتصال بالآخرين، وأن يعرف الإنسان ذاته أفضل لأن معرفة الآخر والتعايش معه لن تتم إلا عبر معرفة الذات، لأننا لا نستطيع العيش معاً في القرية الكونية ونحن لا نستطيع العيش في مجتمعاتنا التي ننتمي إليها.

• تعلم العيش مع الآخرين، وذلك بتنمية مهارات فهم الآخر في ظل احترام التعددية الثقافية والتفاهم والسلام من خلال تحليل مشترك لمخاطر المستقبل، ذلك أن العالم يمر بتوترات عديدة، مثل: التوتر بين العالمي والمحلي، والكلبي والخاص، والتقاليد والحداثة، والحاجة إلى التنافس والحرص على تكافؤ الفرص، التوتر بين التوسع الهائل للمعارف وقدرة الإنسان على استيعابها، والتوتر بين الروحي والمادي.

إن الوفاء بدعائم التربية السابقة يتطلب إعادة النظر في نظام التعليم المستمر بحيث يركز على الأبعاد الثلاثة التالية:

- أن يأخذ التعليم المستمر أشكالاً مختلفة من التعليم الرسمي، وغير الرسمي.
- أن يتم التوسع في التعليم المستمر سواء في الجامعة أو من خلال التفاعل الاجتماعي في مواقع العمل والإنتاج أو التعلم الذاتي.
- أن يتم التعليم المستمر عبر النظام التعليمي، وبالتحديد عن طريق إستراتيجية "تعلم التعلم" و"تعلم كيف تتعلم". أي أن المفهوم الجديد للتعليم المستمر

تطلب تصحيحاً في العملية التعليمية يقوم على تعميق العلاقة بين التعلم والعمل، ورفع الحواجز القائمة بين نظام التعليم الرسمي ومواقع العمل.

٢- أهمية التعليم المستمر

إن الاهتمام بموضوع التعليم المستمر تجاوز بعد الممارسة الميدانية التطبيقية منذ أوائل الأربعينات من القرن الماضي عندما قررت بعض الجامعات الأمريكية اعتماد التعليم المستمر حقلاً تخصصياً أكاديمياً للدراسات العليا، ليس من باب الترف أو اللهث خلف التقلبات العابرة بقدر ما هو إيمان متجذر بمدى أهمية هذا الحقل وانعكاساته المباشرة على تحسين نوعية الحياة في المجتمع، ومنذ ذلك الوقت بدأ الاهتمام العالمي ببحث الظواهر الميدانية الخاصة بتعليم الكبار، خاصة فلسفة الدارسين فيه واهتماماتهم ودوافعهم، وإدارة برامجهم وتطوير مناهجهم وغير ذلك من الموضوعات. ولعبت الجامعات الأمريكية والكندية والبريطانية والمنظمة الأمريكية للتعليم المستمر، دوراً ريادياً في مسألة التنظير لحركة تعليم الكبار ووضعت نماذج يمكن الاهتداء بها والحذو حذوها. (السنبل، ٢٠٠٠)

إن الاهتمام بالتعليم المستمر على مستوى الممارسة والتنظير لا يأتي من فراغ إنما هو نتاج قناعات متأصلة بأن التعليم حق للأفراد طيلة حياتهم، وأنه حق من حقوق المواطنة وأنهم قادرون عليه وأنه الكفيل بمواجهة التحديات الكبرى وتنمية الإنسان القادر على البذل والعطاء من أجل تنمية نفسه وتنمية المجتمع الذي يعيش فيه؛ فتنمية الإنسان تعلق في أهميتها وقيمتها تنمية العناصر المادية في التنمية، لأن هذه العناصر المادية لا قيمة لها في غيبة الإنسان الواعي القادر على حسن استثمار واستخدام هذه العناصر والموارد والإمكانات المادية. وتنمية الإنسان تعني تنمية معارفه ومهاراته

واتجاهاته المرغوبة وتطوير خبراته وتوسيع مداركه والانتفاع بمستواه الفكري والثقافي ومستوى الأمة المستمر حتى يستطيع الإسهام بفاعلية في تنمية نفسه ومجتمعه.

إن سمة التغير التي تتصف بها الحياة في هذا العصر تسحب علي معظم مكونات الحياة، وتتدخل في عناصرها بشكل فعال، ولما كانت التربية ألصق المناشط البشرية بالحياة؛ فإن عناصر العملية التربوية هي الأخرى ستكون متغيرة باستمرار، وقد نجمل الهدف العام للعملية المعاصرة بتكليف الإنسان ليصبح قادراً علي التفاعل مع نمط الحياة المعاصرة بالتعايش معه و الإسهام في تطويره، بمعنى أن الهدف العام المراد تحقيقه هو التربية من أجل الحياة، وأن التعليم المدرسي في جميع مراحلها بما في ذلك التعليم الجامعي ليس إلا واحداً من المؤثرات التربوية في الحياة وأنه غير قادر بمفرده علي إعداد كل ما هو مطلوب.

وقد نبعت أهمية التعليم المستمر من حقائق واضحة تميز العصر الحديث وتطبعه بسمات معينة ليصبح معها التعليم المستمر مطلباً أساسياً وحاجة ملحة، ومن هذه السمات التي تميز العصر الحديث ما يلي:

• يتصف العصر الحالي بأنه عصر المعرفة، وبناء مجتمع المعرفة يعني اعتماد المعرفة مبدأ ونظام للحياة البشرية، بهدف تطوير نهضة إنسانية في الوطن العربي عبر إنتاج المعرفة والتوظيف الكفاء لها. ويعد النشر الكامل للتعليم راقى النوعية، مع إيلاء عناية خاصة لطرفي المتصل التعليمي، وللتعليم المستمر مدى الحياة وتوطين العلم وبناء قدرة ذاتية في البحث والتطوير التقني في جميع النشاطات المجتمعية من أركان مجتمع المعرفة.(تقرير التنمية الإنسانية العربية، ٢٠٠٣)

• **التغير السريع والمستمر في مختلف مظاهر الحياة**، وخاصة في ميادين العلوم والتكنولوجيا، وما يصاحبها من تغيرات اقتصادية واجتماعية وتغيرات في القيم الثقافية التي تحكم العلاقات الاجتماعية بين البشر، تلك التغيرات التي تميزت بسرعتها الفائقة وشموليتها وعالميتها وتعدد أبعادها. إن التغير السريع في العلم والتكنولوجيا و المعرفة في ميادينها المختلفة أدى إلي ظهور وظائف جديدة، واختفاء أخرى، كما أدت إلي ظهور أدوات جديدة للإنتاج واختفاء أخرى، ويتطلب هذا التغير أن يجري الفرد خلال سنوات عمره تكيفات جديدة لعدة مرات، وهذا يعني أن التعليم الذي يحصل عليه في سنوات عمره المبكرة لم يعد كافيا لينقله عبر سنوات العمر براحة وطمأنينة.

وهنا "يعمل التعليم المستمر علي توفير فرص التعليم للأفراد الذين لم يحصلوا عليها من قبل، أو الذين التحقوا بوظائف لا تتفق مع رغباتهم وتخصصاتهم أو من تدهورت مهاراتهم بسبب التغيرات التكنولوجية ويكونون بحاجة إلي إعادة التعليم والتدريب". (زيتون، ١٩٩٦)

• **التحديات السيكولوجية**: عندما يحدث التغير بشكل سريع في ميادين العمل والعلاقات الاجتماعية؛ فإن الأفراد يفقدون المعاني الحقيقية لتفاعلاتهم مع بيئاتهم الاجتماعية، وبالتالي يفقدون الثقة في أنفسهم وعلاقاتهم مع المجتمع، وهذه الحالة الداخلية من ضعف اليقين عند الفرد من الممكن أن تؤدي إلي ظهور مشاعر الاغتراب الهدام لكيان الفرد، كما أن التركيز علي الجوانب العقلية والمهارية لحياة الفرد علي حساب الجوانب الانفعالية والوجدانية وطغيان القيم المادية علي القيم الروحية والجمالية يساعد على ازدياد مظاهر الاغتراب لديه. (توق، ١٩٨٥)

• **تهديد المجتمع**: إن التغير السريع يهدد البنية الاجتماعية التي يتفاعل ضمنها الأفراد بالتفكك والزوال سواء كان ذلك في مؤسسات الأسرة أو العمل أو الجماعات

الصغيرة التي ينتمي إليها الإنسان. أن هذه المؤسسات هي المصادر الحقيقية للقيم والمعايير التي تطبع سلوك الأفراد وتحدد أدوارهم في المجتمع، فإذا تزعزعت هذه المؤسسات حلت العدائية والشك والخوف محل الثقة والتفاهم والطمأنينة والتعاطف.

ويمكن تجنب هذه التهديدات بتزويد الأفراد بالمهارات اللازمة للقيام بتعليم جديد مستمر، وبالتالي يمكن تلافي الآثار السلبية للتغير عن طريق تحصيل معلومات ومهارات جديدة عندما يحتاجها الفرد من ناحية وعن طريق تمكنه من امتلاك قدرات لمقاومة مشاعر الاغتراب من ناحية أخرى.

• **القصور والعجز في الأنظمة التربوية والتقليدية،** إن التعليم الحالي والأنظمة التربوية القائمة تعاني من مظاهر نقص شديدة تقلل من قدرتها علي إعداد الأفراد لحياة منتجة فعالة مواكبة لتحديات العصر، ومن أوجه القصور:

- قصر التعليم علي المراحل المبكرة من حياة الإنسان وإغفال مراحل الحياة اللاحقة.

- التركيز علي معرفة الحقائق علي حساب الاتجاهات والاهتمامات والقيم.

- طغيان التمدرس علي جانب التعلم من الحياة وخارج جدران المدرسة.

- الانفصال ما بين التربية والحياة.

وقد أشارت إحدى الدراسات بالقول: أن مفهوم التعليم المستمر هو أحد مفاتيح القرن الحادي والعشرين ويستجيب للتحدي الذي يطرحه عالم سريع التغيير، وأنه ينبغي أن نُجَلَّ التعليم مدي الحياة مكانة القلب من المجتمع، وأكد هذا التوجه أحد البحوث بالقول إن أنسب صيغة تربوية للتعامل مع الأوضاع الاقتصادية الحالية والمستقبلية تكمن في تبني سياسة التعليم المستمر، إن التعليم المستمر والتدريب المقترن بالحياة وبالعمل هو الحل، فكما أن العمل هو جزء من التعليم، فكذلك يجب أن

يصبح التعليم جزءاً لا يتجزأ من العمل، ويجب علي الناس التعلم في أثناء العمل وفي أماكن عملهم، وينبغي أن تتحول أماكن العمل إلي أماكن للتعلم، وفي هذا الصدد يذكر رئيس المؤتمر العالمي الخامس لتعليم الكبار المنعقد في هامبورج عام ١٩٩٧م، أن التعليم المستمر أعظم استثمار لولوج المستقبل. (الرشيد، ١٩٩٩)

إن الأخذ بفلسفة التعليم المستمر لا يتحقق من خلال رفع الشعارات وترديدها وتجميل السياسات القائمة بها، بقدر ما يتحقق من خلال التغيير الجذري للتصورات التي تحكم المنظور التربوي من داخلها، وما لم يتم التغيير في القوالب الفكرية الكلاسيكية للتخطيط التربوي فلا يمكن لفلسفة التعليم المستمر أن تنمو نمواً طبيعياً. فحجم التغيير المعرفي والتعدد التكنولوجي جعلت المعارف تتزايد بمتواليات رياضية لا تمكن التعليم من المرحلة الابتدائية إلي الجامعية مهما كانت جودته أن تحصن الفرد و تكيفه للعيش بها مدي الحياة؛ ولذا لا بد أن يواصل الفرد تعليمه بشكل مستمر ومتواصل مدي الحياة إن أراد أن يطور نفسه ويواكب التغييرات.

وفي ضوء توجهات التعليم المستمر بدأت بعض الدول بسن تشريعات إلزامية للمشاركة في برامج التعليم المستمر لبعض الشرائح المهنية التي تخضع لمجالات عملها لتغييرات نوعية متسارعة في جوانبها المعرفية، مثل: الطب، والهندسة، والقانون، والصيدلة، والتعليم، وغير ذلك من المهن. ووضعت لهذا الغرض إجراءات وضوابط لتقنين إلزاميتها وللتحقيق في آلية الأخذ بها. وقد تبنت هذه الدول مفاهيم وممارسات عدة أدت إلي فتح القنوات بين أنظمة التعليم المختلفة، وألغت الحواجز التقليدية الموقوفة للاستفادة من فرص التعليم والتعلم، ووظفت المؤسسات المجتمعية للربط بين التمدرس والحياة، وسمحت للمواطنين بالإنفاق علي تعليمهم وتدريبهم المستمر واقتناء التكنولوجيا الحديثة وغير ذلك الكثير من الممارسات الموجهة لتحقيق ديمومة

التعليم واستمراريته بما يعكس إيجابياً علي حياة المواطن اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.
(السنبل، ٢٠٠٠)

وإذا أردنا أن نشير إلي اهتمام بعض الدول بالتعليم المستمر؛ " فيمكننا أن نكتفي بالقول بأن الحكومة البريطانية قد عينت وزيراً للتعليم مدي الحياة، ويعكس هذا التزام بريطانيا بتطوير مدخل جديد نحو التربية والتعليم والتدريب والاقتصاد والمجتمع، ويعكس أيضاً الإدراك المتحضر لدور التعليم المستمر في تقدم المجتمع ثقافياً واقتصادياً وسياسياً. ويتضح اهتمام الحكومة البريطانية بالتعليم المستمر في وضع عدة تقارير للتعليم المستمر منها تقرير كينيدي، وتقرير ديرنج وتقرير فريير، وكان الهدف من تقرير كينيدي الاهتمام بتشجيع الإقبال علي التعليم الإضافي للذين لم يشاركوا في التعليم والتدريب ولم يفيدوا منها أما تقرير ديرنج فاهتم مباشرة بالتعليم المستمر، مشيراً إلي أن الهدف منه هو تغطية حياة الفرد كلها، وإنه يسهم في النوعية الكلية للحياة وجودتها، ويركز هذا التقرير علي التعليم العالي ودوره في تطوير المجتمع وأفراده، ويشير التقرير إلي أن الأمم الناجحة اقتصادياً في القرن الحادي والعشرين هي الأمم التي تعتبر مجتمعات تعلم، حيث يلتزم الجميع من خلال التعليم والتدريب بالتعلم مدي الحياة، أما تقرير فريير فقد هدف إلي تقديم المشورة إلي الوزارة في الأمور المتصلة بتعليم الكبار، مع الإشارة الخاصة بتوسيع دائرة التعلم مدي الحياة، وإعادة بناء قدرات جديدة والكفاءة الاقتصادية والتماسك الاجتماعي.(حجي، ٢٠٠٣)

وفي اليابان يُعد التعليم المستمر من أهم المفاتيح في إستراتيجية التعليم اليابانية؛ لذا فقد خُصص قسم التعلم مدي الحياة بوزارة التربية والعلوم والثقافة في اليابان، وفي عام ١٩٩٠ وفي إطار الحركة الكلية والإستراتيجية الشاملة لإصلاح

التعليم في اليابان تم إصدار قانون التعلم مدى الحياة بعد موافقة البرلمان الياباني عليه، كما أنشئ مجلس التعلم مدى الحياة كجهاز استشاري لوزير التربية والعلوم والثقافة. (أوكاموتو، ١٩٩٩)

٣- خصائص التعليم المستمر وأسسها

إن الإيجابيات التي انطوت عليها فلسفة التعليم المستمر ساهم في بلورتها عدد من المتغيرات العالمية من بينها الدعوات المتزايدة لتحقيق مبدأ ديمقراطية التعليم والاهتمام بمبادئ التعلم الذاتي، ونتائج الأبحاث التي أثبتت قدرة الكبار علي التعلم، والحقائق المرتبطة بالعلاقات الإيجابية المترابطة بين مستوى التعليم والدخل والإنتاج. هذه الجوانب جعلت كثيراً من العلماء وصناع القرار ورجال التربية يلتفتون لهذه المسألة ويولونها اهتماماً بالغاً. وفي ضوء كل هذا يمكن القول: إن فلسفة التعليم المستمر تستند إلي عدد من الخصائص والمفاهيم التي تشكل طبيعتها وتجعل منها خياراً ذا جدوى كبري لتحسين نوعية الحياة في المجتمعات، وتغري كثيراً من صناع القرار لتبنيها، وتتلخص هذه الخصائص والأسس التي تستند عليها فلسفة التعليم المستمر في الأبعاد الرئيسة التالية:

أ) الكلية والشمولية: وتندرج تحتها الخصائص التالية:

- التعليم المستمر يبدأ ببدء الحياة وينتهي بنهايتها.
- يستهدف التعليم المستمر تحقيق التكامل والترابط في بعده الرأسي وفي بعده الأفقي في كل مرحلة من مراحل حياة الفرد.
- التعليم المستمر لا يقتصر علي تعليم الكبار فقط، ولكنه يتضمن كل مراحل التعليم: ما قبل التعليم الأساسي، والأساسي، والثانوي، والجامعي، وما بعده.

• يتضمن التعليم المستمر أنماط التعليم النظامي وغير النظامي، والتعليم والتدريب والتعليم العام والفني، كما يتضمن التعليم المخطط والعرضي.

ب) التكامل: وهذا المفهوم يعني أن التعلم يحدث طوال مراحل الحياة المختلفة وبنفس الطريقة التي تستمر فيها فيها عملية نمو شخصية الفرد ويتضمن الخصائص التالية:

• بينما يعتمد التدريس التقليدي علي الكتاب والمعلم وحسب، تناسب مدخلات التعليم المستمر إلي المتلقي عبر وسائط لا حصر لها، فالتعليم المستمر يتم في المنزل وفي المدرسة والجامعة وفي المجتمعات المحلية من نقابات واتحادات، ومؤسسات، وهيئات، وأندية، ومواقع العمل، ودور العبادة، ووسائل الإعلام المختلفة.

• التعليم المستمر ليس نظرياً وحسب، ولكنه إلي جانب ذلك عملي مهني، ولما كانت المهن في تغير مستمر، نظراً لارتباطها بأخر التطورات في المجالات العلمية والتقنية؛ فإن الحاجة تكون ضرورية لاكتساب علم جديد، ومعرفة جديدة للمحافظة علي الفعالية المهنية للأفراد.

• يتيح التعليم المستمر عدة أنماط وأشكال بديلة لاكتساب التعلم، مثل: التعلم الذاتي، والتعلم بالمراسلة، والتعلم من بعد، والجامعات المفتوحة، والتعليم المبرمج، والجامعات الافتراضية ومؤتمرات الفيديو التفاعلي وغيرها من الأشكال والأنماط الأخرى.

• وفي شأن التكامل بين التعليم والتدريب والتعليم النظامي والتعليم المستمر العرضي، قدمت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وثيقة نوقشت في المائة المستديرة ضمن فعاليات المؤتمر الإقليمي حول التعليم للجميع في يناير ٢٠٠٠ تناولت رصد واقع تعليم الكبار في الوطن العربي الذي كان من أبرز مشكلاته ضعف التنسيق

بين المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني التي تقدم تعليماً غير نظامي في مجال التعليم المستمر للكبار، ثم التأكيد علي أن التوجهات العالمية تتعامل مع التعليم المستمر للكبار باعتباره عملاً إجبارياً لا بد أن تتجه إليه الدول، وتري الباحثة أن التعليم والتدريب المستمرين من خلال مؤسسات التعليم النظامي ومؤسسات التعليم المستمر هما السبيل للدخول في سوق العمل الكوكبي مع أهمية التعاون الشبكي لتسيير عمليات الاتصال والتنسيق ونقل الخبرات وتحقيق المرونة والاستفادة القصوى من إمكانات التعليم النظامي وغير النظامي في إطار التعليم المستمر مدي الحياة، مع التأكيد علي أهمية تقديم تعليم إثرائي يتيح التميز للجميع وليس مجرد إتاحة الفرصة التعليمية للجميع. (المنظمة العربية للتربية ٢٠٠٠ ب).

ج) الديمقراطية: وتتضمن الآتي:

- التعليم المستمر لا يستهدف تعليم فئة معينة وإنما يستهدف تعليم كل أفراد المجتمع، وهو بذلك يتيح تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع للتعليم في أي فترة من فترات حياتهم، وهو بذلك يقوم بدور مهم في تحقيق مبدأ ديمقراطية التعليم.

د) المرونة: تؤكد دروس التجارب العالمية وجوب مرونة النظام التعليمي، حيث لم يعد يقتصر علي سنوات معينة، ولم يعد محصوراً داخل جدران المؤسسة التعليمية، وعدد سنوات الدراسة ومحتواها وانفتاح المدرسة علي عالم العمل وتنوع مسارات التعليم، وتيسير الانتقال بين المراحل والأنواع التعليمية، والقضاء علي الحواجز بين التعليم النظامي وغير النظامي والتكامل والتناوب بين الدراسة والعمل، وأن تصبح مؤسسات العمل والإنتاج مؤسسات تعليمية وتدريبية في نفس الوقت حتي يصبح التعليم شأناً مجتمعياً شاملاً.

فالتعليم المستمر يتغلب علي تقليدية ونمطية وجمود الشكل الحالي للتعليم، فهو يتيح للإنسان أن يحصل علي التعليم حسب حاجته وحسب ظروفه، فهو يستجيب للحاجات المتعددة والظروف المتغيرة للأفراد والمجتمعات. ويتيح للفرد أن يحدد ما يود أن يتعلمه حسب طموحاته في المستقبل وخطته المستقبلية، ومن ثم يقرر بنفسه أيضاً المحتوى الذي يحتاجه مستقبلاً؛ فهو لا يشكل عبئاً علي حياة الفرد ولا يشغل كل الوقت، لأنه يمكن أن يتم علي فترات، ويمكن أن يحدث أو يتم في أي وقت من حياة الإنسان، وبشروط ميسرة ومدد متغيرة بتغير ظروف الأفراد واختياراتهم.

هـ) تحقيق الذات: وتشمل الخصائص التالية:

- تقع مسؤولية التعليم المستمر بالدرجة الأولى علي الفرد ذاته، كما أنه يتوقف علي اتجاهات الفرد نحو التعليم المستمر، وفي الوقت ذاته على مدى امتلاك الفرد لمهارات التعليم المستمر وقدرته علي التعامل بكفاءة وفاعلية مع المصادر التعليمية والمستحدثات التكنولوجية المتاحة والمستخدمة في مجال التعليم بالإضافة إلي قدرته علي تحديد أهدافه واختيار برامج التعليم التي تتحقق من خلالها هذه الأهداف.
- يهدف التعليم المستمر إلي تحسين نوعية الحياة لكل فرد، وذلك بمساعدة الأفراد علي التكيف للتغيير، وإطلاق العنان لقدراتهم الإبداعية الخلاقة؛ فهو في النهاية يهدف إلي خلق مجتمع مبدع وخلاق من خلال إيجاد الثقة الذاتية اللازمة عند أفراد ذلك المجتمع، وهذا يتطلب أفراداً قادرين علي مواجهة والضغوط السياسية والاجتماعية للعصر وقادرين علي التعبير عن مشاعرهم ويستطيعون تحقيق ذواتهم من خلال التعاون مع الآخرين. (السنبل، ٢٠٠٠)

و) المتطلبات السابقة للتعليم: ينظر إلى هذه الخصيصة على أنها تصف وسائل التعليم المستمر التي تتمثل في توفير الإمكانيات التعليمية بشكل كبير لجميع الأفراد في مختلف الأعمار، إلا أن التعليم المستمر لا يمكن أن يتحقق بدون توافر المهارات المناسبة والاستعدادات اللازمة عند الأفراد الذين سيستفيدون من هذه الإمكانيات التي تسمى بالقابلية للتعليم إضافة إلى الدوافع والقيم والاتجاهات المناسبة.

إن القابلية للتعليم تتضمن امتلاك الفرد لمهارات التعلم المناسبة مثل القدرة على تحديد مهمات التعلم التي يريد إنجازها، والتمكن من استخدام الإمكانيات المتوفرة لتنفيذ هذه المهمات، وأخيراً الحكم الجيد على مناسبة النتائج التي تم التوصل إليها لحاجاته ومتطلبات الموقف التعليمي.

ولذا فإن التعليم المستمر يؤكد أهمية اكتساب المهارات العامة للتفكير التي تعتمد على طبيعة بناء المعرفة، ومنطقها ويشار إلى هذه العملية بتعلم كيفية التعلم.

إن هذه الأهمية والخصائص التي ميزت فلسفة التعليم المستمر سيطرت على فكر رجال التربية في العالم العربي الذين أمعنوا النظر في استشراف مستقبل التربية في الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين؛ فالدراسات التي قامت بها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ومكتب التربية العربية لدول الخليج العربي، ومركز دراسات الوحدة العربية، ومنتدى الفكر العربي جميعها تدعو إلي حتمية الأخذ بالموجهات الفكرية الأساسية لفلسفة التعليم المستمر لتطوير التعليم العربي وتجويد نوعيته، ففي التسعينيات من القرن الماضي، طرح منتدى الفكر العربي مشروعه الحضاري الكبير حول تعليم الأمة العربية في القرن الحادي والعشرين " الكارثة والأمل" وحدد المشروع المفاهيم الحاكمة التي ينبغي أن تهتدي بها توجهات فلسفة التعليم المستمر في المفاهيم التالية:

١ - مفهوم الشجرة التعليمية

وهو مفهوم جديد يكون الإطار للهيكلية الجديدة المقترحة لتعليم المستقبل. والمقصود به أن تتم إعادة هيكلة النظام التعليمي ليكون أكثر مرونة وتنوعاً من حيث إمكانيته في السماح للطلاب بالانتقال الأفقي والرأسي أو من حيث إمكانية الامتداد والتشعب اللامحدود للتخصصات والمقررات الدراسية والتدريبية، ويقترح أن يحل هذا المفهوم كإطار لتنظيم التعليم بدلاً من مفهوم السلم التعليمي الذي يحدد سنوات للتدرس وآليات محددة للانتقال عبر هذا السلم، وبالتالي ضرورة الانتقال إلى مفهوم جديد يتيح تنوع المسارات ويفتح القنوات بين التعليم النظامي وغير النظامي وييسر الحركة داخل بنية النظام التعليمي في نفس الوقت وهو مفهوم الشجرة التعليمية الذي اعتمده نداء عمان في أوائل التسعينات من القرن الماضي حيث يمتد الجذع إلى ١١ عاماً تبدأ في السنة الرابعة من حياة الطفل. (فايق، ٢٠٠٣)

ويهتم جذع الشجرة بحاجات الطفل وتمكنه من مهارات القراءة والكتابة من أجل أن يتعلم، والاعتناء بنموه المتكامل وتكسبه مقومات ثقافة المواطنة أساسيات المنظومة المعرفية في الرياضيات والعلوم الاجتماعية وقواعد الدين والأخلاق. أما الفروع فهي متشعبة تستوعب التشعب الحالي وتضيف إليه وفقاً للتغيرات المعرفية والمجتمعية، وتمكن المتعلم من التنقل بمرونة تتيح له الالتحاق بالتعليم العالي، أو الانخراط في سوق العمل وفقاً للمجال الذي اختاره في التعليم الثانوي، ويتميز التعليم العالي أيضاً بالمرونة في الاختيار والتنقل والتناوب مع العمل ويزاوج بين التعليم والعمل.

٢ - التعلم الذاتي أو تعليم كيفية التعلم

ويعني هذا أن علي المؤسسات التعليمية أن تجعل مهمتها الأساسية في ظل التنامي السريع للمعرفة والمعلومات، وفي ظل بروز مصادر معرفية أخرى نظامية وغير نظامية تمكين المتعلم من اكتساب مهارات التعلم الذاتي، وما يرتبط بها من تكوين قدرات لمعرفة مصادر المعلومات وتحليلها ونقدها، والاختيار الأمثل من بينها بدلاً من تلقين المعارف والعلوم.

يتطلب ما سبق إدخال الوسائط المتعددة في مؤسسات التعليم وفي مقدمتها الكمبيوتر والإنترنت وتعلم اللغة الإنجليزية مما ييسر اللحاق بالطريق السريع للتعلم، وتظل مهمة التعليم النظامي إنتاج خريج قد تم تمكينه من مهارات التعلم الذاتي، ومن ثم يصبح قادراً على التعلم مدى الحياة، كما أن الوسائط المتعددة للاتصال تسهم في إيضاح الخاصية الأساسية لماهية الإنسان في القرن الحادي والعشرين وهي خاصية الاتصال.

وقد أدرك إعلان دمشق (عام ٢٠٠٠ حول مدرسة المستقبل في الوطن) تلك الحقائق، وأكد على ضرورة بناء النظام التربوي المرن في أبنيته ومراحله وأنواعه وسنوات الدراسة فيه وأعمار المنتسبين إليه ومناهجه وتقنياته وسائر مقوماته. وهو ما يتطلب تجديد التربية تجديداً دائماً دائماً عن طريق التربية المستمرة، وتأكيد أهمية العناية بالتعليم الذاتي وإجادة أساليبه وتقنياته.(وزراء التربية والتعليم العرب، ٢٠٠٠)

٣- فك الارتباط بين الشهادة والوظيفة

هذا المفهوم يعني: تحول النظم التعليمية العربية من الإطار الضيق الذي ارتبطت به واستقر في أذهان ووجدان الأفراد من طلاب ومسؤولين وأولياء أمور، والذي يربط ما بين التعليم والحصول علي شهادة ومن ثم الحصول علي وظيفة حكومية إلي مفهوم جديد يقوم علي أن التعليم يعد للعمل المنتج المجزي الذي يمكن ان

يكون خارج الأجهزة الحكومية، وليس بالضرورة أن يكون لزاماً علي الدولة إيجاد وظيفة للخريج. إن تحقيق هذا المفهوم " يجعل الطلاب أكثر دأباً وحرصاً علي اختيار تخصصاتهم بعناية، والتهيؤ الدائم للعودة إلي مقاعد الدراسة لإعادة التأهيل والتدريب علي المهن والأعمال التي يحتاجها الاقتصاد الوطني بالفعل." (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ٢٠٠٠ أ)

التحديات التي تواجه التعليم المستمر

أشار (Drucker)) إلى أنه علي مدى القرن العشرين حدثت تغيرات عديدة متسارعة ومتداخلة، وتميزت هذه التغيرات بأنها حدثت في شكل تحولات وقفزات والانتقال من وضع إلي وضع جديد تماماً، يختلف عن الوضع السابق له، بمعنى أن التطور لم يحدث في شكل تدريجي ومستمر يسير في اتجاه محدد وبشكل متزايد ولكن في شكل تحول، ومن أهم تلك التحولات ما يلي: (Drucker) ١٩٩٤،

أ) التحولات التكنولوجية

لقد تحولت بنية المجتمعات بمرور الزمن، وانتقلت من المجتمع الزراعي إلي المجتمع الصناعي وأخيراً مجتمع المعرفة، ومجتمع المعرفة هو مجتمع يقوم علي أساس إنتاج المعارف، وأن ظهور هذا المجتمع أدي إلي إحداث تغيرات واسعة في مختلف مجالات الحياة مما أوجد تحديات لاحصر لها علي مستوي العالم، حيث حدثت تغيرات مباشرة نجمت عن التقدم العلمي والتقني والتقدم في وسائل الاتصال، كما حدثت تغيرات غير مباشرة كالتغيرات الثقافية والفكرية والقيمية فمجتمع المعرفة يقوم علي افتراض أن المجتمعات متشابهة من حيث جوهر المشكلات، ومختلفة من حيث الاستجابات، باعتبار أن الاستجابات تخضع لنظم تعليمية وسياسية وفكرية واجتماعية تختلف من مجتمع لآخر. (زاهر ١٩٩٥)

ويحاول الاقتصاديون الآن، مع ازدياد توليد المعرفة والمعلومات ونشرها واستخدامها، إيجاد طرق لإدخال عامل المعرفة بشكل مباشر وواضح في نظرياتهم ونماذجهم الاقتصادية، فالعلاقة بين التنمية وبين توليد المعلومات واستخدامها أصبحت واضحة، أي أن الاقتصاد العالمي قد تحول بشكل كبير إلي نظام جديد يعتمد علي المعرفة البشرية فبعد أن كان الاقتصاد في السابق يعتمد علي القوة اليدوية والآلات الصناعية والمواد الخام أصبح اليوم مسيراً بواسطة الماكينة المعلوماتية، ففي المجتمع المعرفي تزداد قيمة الشيء بالمعرفة لا بالجهد و أصبح الاستثمار في المعرفة أحد عوامل الإنتاج فهو يزيد في الإنتاجية كما يزيد في فرص العمل.

والمتتبع لتاريخ الثورة العلمية والتكنولوجية يجد أنها مرت بثلاث مراحل أساسية وهي: (الخضيري، ٢٠٠٠)

المرحلة الأولى: بدأت في القرن السابع عشر في أوروبا وبالتحديد في بريطانيا وبناءً علي ذلك تحولت بريطانيا إلي قوة عالمية مؤثرة لمدة قرن من الزمان، وقد أسست هذه الثورة الحضارة الصناعية الحديثة ومهدت لبروز آليات حديثة وكان لها دورها في بداية عصر الصناعات الثقيلة.

المرحلة الثانية: بدأت في القرن العشرين بعد الحرب العالمية الثانية وتركزت في أمريكا وقد قامت هذه الثورة علي أساس تطوير الحاسب الآلي وتقنيات الفضاء وقد ساعدت هذه الثورة علي تقارب شعوب العالم ومهدت لدخولهم عصر العولمة.

المرحلة الثالثة: بدأت في الربع الأخير من القرن العشرين ومازالت في طور التشكيل، رغم أن معالمها الأساسية ونتائجها الحياتية والفكرية أكثر وضوحاً وهنا ترتبط الثورة العلمية والتكنولوجية بعدة جوانب منها ما هو خاص بالتطورات المدهشة

في عالم الكمبيوتر ومنها ما هو خاص بتطور وسائل وتكنولوجيا الاتصال ومنها ما هو متعلق بالمستحدثات في حقل الهندسة الوراثية و الإنترنت.

هذه التغيرات تتطلب من الأفراد التحديث والتجديد المستمر لمعلوماتهم ومهاراتهم ومعارفهم، ليصبحوا أعضاء منتجين في المجتمع، وهذا بدوره يتطلب تعليماً مستمراً مدى الحياة؛ فالتغيرات في سوق العمل وفي مجالات العمل المختلفة تستلزم من الفرد " تعلم كيف يتعلم " Learning How To Learn، مما يستلزم اكتساب مهارات التعامل الفعال مع نظم المعلومات والاتصال والتكنولوجيا المتطورة (ICTS)؛ حيث أصبحت هذه النظم مطلباً ضرورياً للتعامل مع واقع العمل والحياة المدنية اليومية في شتى المجالات. وقد تؤكد الارتباط الوثيق في مجتمع المعرفة بين التعليم المستمر، ونظم إدارة العمل والتدريب المهني للأفراد عبر مسيرتهم المهنية من جهة وأهداف المجتمع التنموية من جهة أخرى.

ب (التغير العالمي في متطلبات العمل وفرصه

يشهد المجتمع المعرفي تغيراً كبيراً في متطلبات السوق وفرص العمل، وهذا يمثل أهم التحديات التي تواجه برامج التعليم بصفة عامة والتعليم المستمر للكبار بصفة خاصة، وأصبحت المهارات المعرفية العليا والمؤهلات العلمية الجامعية من أهم متطلبات سوق العمل. بيد أن هناك عدداً من التحديات التي تفرض نفسها، فأغلب القوي العاملة في المجتمع خارج دائرة التعليم العالي؛ فأغلب الأفراد لم يتمكنوا من إكمال التعليم العالي لأسباب اقتصادية أو اجتماعية، كذلك فإن الاستثمار في التعليم ما زال لا يتناسب مع متطلبات سوق العمل على كلا المستويين المحلي والعالمي؛ مما يفرض الحاجة لمزيد من التدريب والتطوير للأفراد معرفياً وعملياً؛ لمواكبة هذه

المتطلبات. وفي ضوء ذلك يجب تضمين قضايا العمل في برامج التعليم المستمر وذلك بمراعاة ما يلي:

- ١ - تعزيز الحق في العمل من خلال برامج التعليم.
- ٢ - التأكيد على مدخل العمل لمختلف المستويات والقطاعات.
- ٣ - تنوع محتويات وأطر برامج التعليم المستمر المرتبطة بالعمل.
- ٤ - تنمية مهارات العمل في سياق التقنية والمعلوماتية.

ج) تطور مفهوم التنمية البشرية

تعد التنمية البشرية كنوزاً حقيقية في الاقتصاديات الحديثة نظراً لما تساهم به في تحقيق الأهداف الإستراتيجية، ودورها في تامين باقي الموارد، حيث يتحدد مستوى نشاط مختلف الوظائف داخل التنظيم بمدى كفاءة وفعالية المورد البشري، فالاهتمام بالمورد البشري يشكل أحد أهم أهداف الإدارة الحديثة وأكثرها صعوبة.

كانت التنمية في الماضي تشير إلى تطوير قدرات الفرد للعمل لتحقيق الإنتاج والنمو الاقتصادي للدولة وزيادة الدخل القومي ودخل الفرد، غير أن مفهوم التنمية تطور بشكل كبير في مجتمع المعرفة؛ ليصبح مرادفاً للتنمية البشرية Human Development، وبناءً على ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في (١٩٩٠م) تعريفاً للتنمية البشرية بأنها: عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس، بتمكينهم من الحصول على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة، وبتمكينهم من أن يعيشوا حياة طويلة خالية من العلل، ومن أن يكتسبوا المعارف التي تطور قدراتهم وتساعدهم على تحقيق إمكاناتهم الكامنة وبناء ثقمتهم بأنفسهم وتمكنهم من العيش بكرامة والشعور بالإنجاز واحترام الذات." (Human Development Report, 1990)

ويعرف تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ ، التنمية البشرية على أنها " تنمية الناس ، من أجل الناس ، بواسطة الناس " ، وهذا يعني الاستثمار في قدرات البشر ، سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق ، والتنمية من أجل الناس معناها كفاءة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحققونه توزيعاً واسع النطاق وعادلاً ، والتنمية بواسطة الناس معناها إعطاء كل امرئ فرصة المشاركة فيها. (تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣)

أما مكتب العمل العربي فيرى أن هذا المفهوم أصبح يتضمن التركيز على أنماط التفكير والسلوك ، ونوعية التعليم والتدريب ونوعية مشاركة الجماهير في اتخاذ القرار والعلاقات الاجتماعية والعادات والتقاليد ، وثقافة الشعوب وطرق وأساليب العمل والإنتاج ، أي تعبئة الناس بهدف زيادة قدراتهم على التحكم في مصائرهم وقدراتهم. وقد اعتمدت الأمم المتحدة في برنامجها الإنمائي التعليم والتدريب نواة أساسية لتحقيق التنمية البشرية حيث حددت ثلاثة أوجه رئيسة لتنمية الموارد البشرية ، هي :

١ - استخدام أفضل للقوى العاملة من خلال توفير مستويات أعلى من التشغيل المنتج.

٢ - تحسين نوعية القوى العاملة من خلال التعليم المهني والتدريب.

٣ - حفز الدعم الشعبي لجهود التنمية الوطنية وإشراك أوسع للفئات الاجتماعية.

ونظراً لأن البشر هم الثروة الحقيقية لأي أمة ؛ لذا فإن قدرات أي أمة تكمن فيما تمتلكه من طاقات بشرية مؤهلة ومدربة وقادرة علي التكيف والتعامل مع أي جديد بكفاءة وفاعلية ، وتجربة دول جنوب شرق آسيا مثال على ذلك ؛ فتلك الأمم قطعت على نفسها التزامات مهمة تجاه تجميع رأس المال البشري وتحويله إلى طاقة

وميزة تنافسية عالية تم توجيهها إلى استثمارات عالية الإنتاجية، وقد كان مبعثه إيمانها بأن سر نهضتها ونموها يكمن في عقول أبنائها وسواعدهم. وقد كان من ثمار ذلك أن حققت اقتصاديات تلك البلدان معدلات متسارعة من النمو فاقت بها أكثر البلدان تقدماً حتى أطلق عليها النمر الأسيوية، وأصبحت مثلاً يحتذى به لكل من أراد أن يلحق بركب التقدم.

تري الباحثة: إن التحولات السابقة وما تحملته وتحمله بين طياتها من مؤشرات يفرض علينا إمعان النظر في واقعنا التربوي، وأن مواكبة هذه التحولات لا يمكن تحقيقها من خلال مؤسسات التعليم النظامي فقط - برغم أهميته والدور الحيوي الذي يقوم به - وإنما من خلال تفعيل صيغ التعليم المستمر، والعمل علي تحقيق التناغم والتكامل بينهما، والنظر إلى التعليم المستمر كضرورة ملحة في هذا العصر، وإن إعداد العاملين وتأهيلهم وتدريبهم فيه يمثل نقطة انطلاق مهمة لتكوين المجتمع المعلم والمتعلم في مجتمع المعرفة.

المحور الثاني: مجتمع اقتصاد المعرفة: تعريفه، وخصائصه، وركائزه

تعريف اقتصاد المعرفة

إن الحديث عن اقتصاد المعرفة يقتضي مبدئياً التعريف بالمعرفة، حيث إن المقصود بها في ظل هذا الاقتصاد الجديد " تلك التي يتم إنتاجها من طرف قطاع متخصص عبر وظيفة إنتاجية تمزج العمل المؤهل برأس المال، وإن ناتج هذا القطاع يتمثل في المعلومات التي يتم تداولها في السوق" (بو طالب، ٢٠٠٤) ومعني هذا أن الأمر لا يتعلق بالمعرفة بمعناها الواسع، وإنما معرفة ذات طبيعة خاصة سواء كانت مدخلاً أو مخرجاً؛ فالأفكار قد تُركَّب وتستخدم لتعطي أفكاراً جديدة.

فالمعرفة اقتصادياً تعد سلعة غير منظورة، تجعلها متميزة في مضمونها، غير خاضعة لبعض قوانين السلع المنظورة، ومن ذلك عدم خضوعها لقانون الندرة كما هو الحال لبقية عوامل الإنتاج مثل: (رأس المال والأرض)؛ لأن المعرفة تعتمد بالدرجة الأولى على العقل البشري وليس على التكنولوجيا؛ لذلك فالتحول من اقتصاد كثيف المصدر إلى اقتصاد كثيف المعرفة مرهون فقط بقدرة الأفراد على إنتاج أفكار جديدة. ومن جهة أخرى تحقق المعرفة إيرادات متزايدة خاضعة بذلك لمبدأ الإيرادات المتزايدة، وليس للمفهوم التقليدي للإيرادات المتناقصة باعتبار هذا الأخير قائماً على فكرة الندرة.

إن اقتصاد المعرفة – أو ما يطلق عليه أيضاً الاقتصاد الجديد أو اقتصاد الشبكة أو الاقتصاد الرقمي أو اقتصاد الأفكار أو اقتصاد المعلومات – هو تخصص فرعي من الاقتصاد يهتم أساساً بالمعرفة من جهة، ومن جهة أخرى يعتبر ظاهرة اقتصادية حديثة تتميز بتغير سير الاقتصاديات من حيث النمو وتنظيم النشاطات الاقتصادية.

وقد كان "دركو" أول من أعلن مصطلح اقتصاد المعرفة، وأن المعرفة مصدر للإنتاج مثل الأرض والعمال ورأس المال، وبذلك أصبحت المعرفة المصدر الرئيسي للاقتصاد. واعتبار المعرفة العنصر الأساس من عناصر الإنتاج هو الذي أبرز علم اقتصاد المعرفة إلى ساحة العلم.

وقد عرّف اقتصاد المعرفة بأنه: "اقتصاد ما بعد الصناعة حيث يتم تطويره وتوجيهه بالمعرفة، ويعطي منتجات فكرية مثل المخترعات والمهارات والأعمال الإبداعية التي تعتمد على تكنولوجيا متطورة، ولهذا الاقتصاد أثر قوي في النمو الاقتصادي ككل". (خصاونة، ٢٠٠٣)

كما عُرِّف اقتصاد المعرفة بأنه " نمط اقتصادي متطور قائم على الاستخدام واسع النطاق للمعلوماتية وشبكات الانترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وخاصة في التجارة الالكترونية، مرتكز بقوة على المعرفة والإبداع والتطور التكنولوجي خاصة ما يتعلق بتكنولوجيا الإعلام والاتصال. (جمال، ٢٠٠٤)

وأشار Gold,2001)) إلي أن الاقتصاد الجديد يتمثل في قدرة المنظمات على إدراك القيمة الاقتصادية لأصول المعرفة المتجمعة لديها، وهو بذلك يعترف بأهمية المعرفة كمورد جوهري في المجتمع ما بعد الصناعي كقاطرة للإبداع و الإنتاجية في كل القطاعات، ويرى أن في اقتصاد المعرفة تتجسد المعرفة كرأس مال فكري لتمثل مورداً إستراتيجياً متنامياً للمنظمات المختلفة.

وعند وصف الاقتصاد العالمي الحالي يتكرر استخدام مصطلحين أساسيين، هما: العولمة، واقتصاد المعرفة. لقد ظل العالم يشهد تزايد عولمة الشؤون الاقتصادية وذلك بسبب عدة عوامل من أهمها ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك التخفيف من القيود التجارية على المستويين الوطني والدولي. كما ظل العالم يشهد بالتوازي مع ذلك ارتفاعاً حاداً في الكثافة المعرفية بالأنشطة الاقتصادية مدفوعاً بثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتسارع خطى التقدم التكنولوجي (Wikipedia)

إن اقتصاد المعرفة هو الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة. ومعنى ذلك أن المعرفة - في هذا الاقتصاد - تشكل مكوناً أساسياً في العملية الإنتاجية وعمليات التسويق، ومعنى ذلك أيضاً أن النمو يزداد بزيادة هذا المكون. كما أن هذا النوع من الاقتصاد يقوم على أساس تكنولوجيا المعلومات والاتصال، باعتبارها المنصة الأساسية التي يطلق منها.

وأطلق (Kichberger,2005) على اقتصاد المعرفة أنه: " مجتمع العمليات والممارسات القائمة على إنتاج المعرفة واستخدامها، والذي يؤدي فيه عمال المعرفة Knowledge Worker دوراً مهماً، وتمثل في نفس الوقت المجموعة الاجتماعية والسياسية السائدة وهو أيضاً المجتمع الذي به تأثير للقدرة الاجتماعية والمهنية والجغرافية على وظيفة سوق العمل".

لقد اعتمد الاقتصاد في فترات سابقة على عاملين في الإنتاج، هما: رأس المال البشري، والمادي؛ وكان ينظر إلى المعرفة والإنتاجية ورأس المال الفكري والمعرفة والتعليم كعوامل ثانوية، أما الآن فقد أصبحت المعرفة مصدر قوة هائلة تدفع إلى التقدم والارتقاء، وأصبحت مقياساً لقوة وسيطرة الأمم؛ فالقوة بمعناها التقليدي قد تحولت بما يتناسب مع التطور الحضاري للمجتمعات الإنسانية. ولكن يجب الإشارة إلى أن للمعرفة دوراً قديماً ومهماً في الاقتصاد، لكن الجديد هو أن حجم المساحة التي تحتلها المعرفة في هذا الاقتصاد أكبر مما سبق وأكثر عمقاً مما كان معروفاً. بل وتعدت في دورها كل الحدود وأصبحت هي في ذاتها مورداً جديداً، وأصبحت تمثل العنصر الأهم أو المدخل الأكبر في العملية الإنتاجية مقارنة بالمدخلات الأخرى المادية.

وبناءً على ذلك يمكننا القول بأن اقتصاد المعرفة هو فرع من فروع علوم الاقتصاد الحديثة، الذي يرتكز على فهم جديد وعميق لدور المعرفة ورأس المال البشري في تحقيق تقدم وتطور اقتصادي وزيادة الرفاهية والاستقرار والتقدم. أو بمعنى آخر يمكن تعريف اقتصاد المعرفة على أنه الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة والمشاركة فيها واستخدامها وتوظيفها وابتكارها وإنتاجها بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كافة من خلال الاستفادة من خدمات معلوماتية ثرية وتطبيقات تكنولوجية متطورة واستخدام العقل البشري كرأس مال معرفي ثمين وتوظيف البحث

العلمي لإحداث مجموعة من التغييرات الإستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه ليصبح أكثر استجابة وانسجاماً مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعالمية المعرفة.

وعلى ذلك يمكن القول بأن المعرفة تعني المعلومات والخبرات و البحوث والدراسات والتكنولوجيا ونظم الإدارة الحديثة والمهارات التي يتمتع بها الأفراد، ومن هنا يبرز بوضوح دور التعليم والتعلم كمرتكز أساسي لاقتصاد المعرفة لدوره المحوري في بناء البشر وتنمية معرفتهم.

لقد أصبحت المعلومات والمعرفة اليوم مطلباً أساسياً للاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية ولتنمية الموارد البشرية، وللتنمية العلمية والتكنولوجية، ولازدهار الثقافة وزيادة الرفاهية الاجتماعية. وأهمية المعرفة في حياة المجتمعات الإنسانية ليس بالأمر بالجديد، بل الجديد هنا هو حجم تأثيرها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وعلى نمو حياة الإنسان عموماً، هذا الحجم الذي ازداد زيادة هائلة منذ الربع الأخير من القرن العشرين الذي شهد أعظم تغيير في حياة البشرية سببته الثورة الثالثة على حد تعبير " الفن توفلر" وهي ثورة العلوم والتقانة فائقة التطور، وكان لثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات دور الريادة في هذا المجال، حيث مكنت الإنسان من فرض سيطرته على الطبيعة إلى حد أصبح عامل التطور المعرفي أكثر تأثيراً في الحياة من العوامل المادية والطبيعية، " لقد باتت المعلومات مورداً أساسياً من الموارد الاقتصادية شأنه شأن الموارد الطبيعية، بل ويتميز عنها بأنه المورد الإستراتيجي الجديد لا ينضب، بل يزداد حجمه باستمرار" (Butera,2000))

تعريف مجتمع اقتصاد المعرفة

ويعتبر **مجتمع اقتصاد المعرفة**، هو المجتمع القائم على إنتاج المعرفة وامتلاكها واستثمارها وتداولها وهو **المولد الحقيقي لمجتمع المعرفة**، ومجتمع اقتصاد المعرفة هو الذي يكون أساسه الاقتصادي هو ابتكار وتبادل بضائع وخدمات غير مادية، وهو مجتمع تكون فيه المعلومات والمعارف والمهارات الحديثة مرتفعة القيمة ومطلوبة اقتصادياً. (Brie:2006)

ومجتمع المعرفة: المقصود به علي وجه التحديد أنه " ذلك المجتمع الذي يقوم أساساً على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي: الاقتصاد والمجتمع المدني، والسياسة، والحياة الخاصة، وصولاً لترقية الحالة الإنسانية باطراد، أي إقامة التنمية الإنسانية. (تقرير التنمية الإنسانية العربية: ٢٠٠٣)

ففي هذه المجتمعات تؤدي المعرفة دوراً حاسماً ومتعاضداً، في تشكيل بناها المجتمعية، وأدائها في مجالات الاقتصاد والمجتمع المدني والسياسة، وفي حياة أعضاء هذه المجتمعات بحيث يتكثف المدخل المعرفي في الحياة اليومية لهم. وفي مجال العمل على وجه الخصوص، يزداد عدد العاملين في منظومة المعرفة، ونصيبهم من قوة العمل، وترتفع نسبة وقت العمل المخصصة للنشاطات المعتمدة على كثافة المعرفة.

ويمكن القول بأن مجتمع المعرفة هو المجتمع الذي تندفق فيه المعارف والمعلومات بسهولة ويسر وبدون عوائق وصعوبات، بحيث يمكن الوصول إليها بطرق سريعة، وبوسائل متعددة خلال وقت قصير، وبدون متاعب وتكاليف مجهدة وباهظة. وتكون متاحة للجميع بدون طبقة أو تمييز. وهذا يعني إشاعة المعرفة وتعميمها في كل مرافق الحياة، بحيث تكون المعرفة هي السمة الجوهرية والمميزة لطبيعة المجتمع وشخصيته.

ومجتمع المعرفة كذلك هو المجتمع الذي يساهم بفاعلية في إنتاج المعرفة وتطويرها، وليس مجرد إتقان الاستفادة منها، وحسن استعمالها وتوظيفها. وقد أصبح التقدم في العالم اليوم يقاس بمعايير القدرة علي إنتاج المعرفة وتحديثها وتراكمها، وتحول مجال المعرفة إلي محور التنافس بين الدول والمجتمعات المتقدمة التي تتسابق فيما بينها على اكتساب مصادر القوة والتميز والتفوق الحضاري، خصوصاً بعد أن تحول الاقتصاد الحديث إلى ما يعرف بالاقتصاد المعرفي، وهو الاقتصاد الذي تشكل المعرفة فيه العصب الأساسي، وتساهم في تحديد هويته وصورته وفلسفته.

وفي هذا النمط من المجتمعات يؤدي فيه العلماء وأهل الخبرة والمعرفة دوراً مهماً وحيوياً، بحيث يكون الوصف الذي يعرفون به، هو الوصف الذي يطلق علي المجتمع بأكمله، وفي هذا المجتمع لا مكان للأمية والجهل والتخلف. ويمكن تصنيف مراحل تطور المعرفة في الاقتصاد في الآتي:

١- مرحلة التكوين: وفيها كانت المعرفة من أجل المعرفة، وهذه المرحلة ظهرت في عصر التنوير.

٢- مرحلة النمو: وفيها كانت المعرفة منظمة ومنهجية وهادفة، وهي ما تسمى بالمعرفة التطبيقية التي تميز بها عصر الثورة الصناعية.

٣- مرحلة النضج: وفيها أصبحت المعرفة معرفة الكيفية التي يتم بها تطبيق المعرفة لتحقيق أهداف محددة، وهي مرحلة ذبوع اقتصاد المعرفة التي تميز بها عصر المعرفة.

مما سبق يتضح لنا أن المعرفة الإنسانية أدت دوراً مهماً وحاسماً في تاريخ البشرية على مدى القرون الطويلة الماضية، وإن إسهامات هذه المعرفة قد بدا واضحاً وجلياً خلال السنوات الماضية بفضل الثورة التكنولوجية والعلمية.

ولكن بالنسبة لوضع المجتمعات العربية من الثورة المعرفية، ومدى استيعابها والتجاوب معها فضلاً عن إمكانية الإسهام فيها، نلاحظ أن بعض الدول العربية قد حققت إنجازات هامة في مجالات الإنماء والاقتصاد والتطور الاجتماعي، وبرغم ذلك لا زالت الدول العربية بشكل عام تواجه مشكلات متعددة، فمعدلات الأمية والفقير وتدني مستويات التعليم والبحث العلمي والتطور التقني في تزايد يدعو للقلق.

خصائص اقتصاد المعرفة

مر الاقتصاد خلال رحلته الطويلة بمحطات تحول رئيسية، انتقل خلالها من الاقتصاد الزراعي الذي كانت فيه الأرض عامل الإنتاج الرئيس وقاعدة الثروة، إلى الاقتصاد الصناعي الذي كانت فيه الآلة عامل الإنتاج الرئيس وقاعدة الثروة، لينتقل بعد ذلك إلى اقتصاد جديد كثيف المعرفة، وأصبحت فيه المعرفة عامل الإنتاج الرئيس وقاعدة الثروة والقوة بصورة مميّزة بخصائص وسمات رئيسة تختلف جذرياً عما سبقتها، ومن هذه الخصائص ما يلي:

١- مجتمعات كثيفة المعرفة، وتميز بالاتي:

١ - إن عملية تقاسم المعرفة تمثل أساساً لبناء مجتمعات اقتصاد المعرفة، إذ إن المعرفة تزداد من خلال تداولها وتشاطرها بين الأفراد والمجموعات، كما أن عملية تحويل المعرفة الكامنة في عقول البشر إلى معرفة قابلة للتوثيق والنقل لا تتم إلا من خلال تشاطر المعرفة وتبادلها عبر الأفراد.

٢ - بتحول المعرفة إلي مورد اقتصادي متجدد بتجدد المعارف والمهارات الجديدة، أصبحت المعرفة العامل الحاسم والأعمق تأثيراً في تكوين القاعدة الاقتصادية الجديدة لإيجاد الثروة والقوة. (نجم، ٢٠٠٨)

٣ - قضي اقتصاد المعرفة على الندرة التي سادت الاقتصاد التقليدي، وتحول إلى اقتصاد الوفرة باعتماده على أصول إنتاجية معرفية لا تستهلك بالاستخدام، وإنما تزداد أهمية وقيمة كلما تزايد استخدامها، وتنوع من يستخدمها، ثم إن المعرفة لا تفقد ملكيتها عندما تباع كما يحدث في الاقتصاد التقليدي، بل العكس تتحول إلى معلومات ومعرفة جديدة بفعل التقنية الرقمية.

٤ - يتصف اقتصاد المعرفة بأنه منتج للمعرفة، ومستخدم لها ولا يمكن إنتاج المعرفة واستخدامها بدون توظيف الاستقصاء توظيفاً محكماً؛ لذلك فإن على المؤسسات أن توفر للمنتمين إليها الفرص المناسبة لدراسة المشكلات والصعوبات والتحديات التي تواجههم بعقلية متفتحة، وأن توفر لهم الفرص لتوظيف البحث الإجرائي في ذلك، لأن ذلك ببساطة يدفع المهنيين إلى التفكير في ممارستهم المهنية وتحديد الصعوبات والتحديات التي تواجههم، وبالتالي العمل على حلها وبذلك يسهمون في تطوير المعرفة المهنية ونشرها.

٥ - ويرى تقرير التنمية الإنسانية العربية (٢٠٠٣) أن إنتاج المعرفة هو المرحلة الأرقى من اكتساب المعرفة في أي مجتمع، والمدخل الأوسع إن لم يكن الوحيد لولوج مجتمع المعرفة العالمي، حيث ينطوي إنتاج المعرفة على امتلاك المجتمع المعني القدرة على الإضافة إلى رصيد المعرفة الإنسانية الذي يغترف منه البشر جميعاً.

٦ - تسهم المعرفة في تطوير المجتمع والاقتصاد وفي تطوير المعرفة ذاتها، وهي التي ينتج عنها ما يسمى بالقيمة المعرفية المضافة، بمعنى الانتشار الواسع والسريع إلى حقول المعرفة الأخرى فتتطور بدورها؛ الأمر الذي يؤدي إلى ظهور تقنيات إبداعية جديدة في هذه المجالات.

٧ - يقوم اقتصاد المعرفة على الاستخدام الواسع والمكثف للتقنية الحديثة، وأنظمة المعلومات الرقمية عبر الانترنت، والأقمار الصناعية والبرمجيات، وما ينجم عن ذلك من تبادل المعلومات والمعرفة والتفاعل بين المستخدمين عبر الشبكات ويسمح بتطبيقات جديدة تعزز النمو الاقتصادي.

٨ - توفر مستوى عال من التعليم ونمو متزايد من قوة العمل التي تملك المعرفة وتستطيع التعامل معها، ثم التطبيق المنظم للعلوم من أجل تحقيق أهداف اقتصادية، وهذه من أهم السمات المميزة للنمو الاقتصادي في مجتمع المعرفة. (Arorat,2005)

٢- ظهور جيل من عمال المعرفة Knowledge Workers

* بدأ عالم الإدارة الأمريكي Peter Drucker بالتحدث عن عمال المعرفة في كتاباته منذ ١٩٥٤م، وتبلورت فكرة هذه الطبقة العاملة كرائدة للاقتصاد الجديد في كتابه The Age of Discontinuity : الذي صدر عام ١٩٦٩م لدعم دور عمال المعرفة كقوة محركة للاقتصاد القائم على المعرفة ومشاركة في بنائه. وعمال المعرفة هم هؤلاء الفئة الذين يعملون بالصناعات المرتكزة على المعرفة، ويهتمون بشكل خاص بمهام وضع المفاهيم والتصميم والتطوير والاختبار لنظم تقانة المعلومات والاتصالات مع مكوناتها ومحتوياتها وجميع تطبيقاتها وتداخلاتها مع الصناعات والخدمات الأخرى (Drucker,1994).

* وعمال المعرفة هم أفراد يتطلب إعدادهم قدرًا كبيرًا من التعليم الرسمي عالي المستوى، كما تتطلب أعمالهم معارف نظرية تخصصية دقيقة ومهارات يدوية عالية، ولا يمكن اكتساب هذه المعارف إلا من خلال التعليم الرسمي. وتتطلب طبيعة عمل "عامل المعرفة" تلازمًا بين المعرفة النظرية والمهارة التطبيقية، ويعد ارتفاع نسبة

عمال المعرفة في مجتمع ما شرطاً أولاً لوجود مجتمع المعرفة ومؤشراً عليه
(Drucker,1994)

* ومن الأمثلة على عمال المعرفة ذوي المستوى العالي: الأطباء، والمحامون، والعلماء، والمهندسون، والمعلمون، يضاف إليهم فئات أخرى تقوم بأعمال تطبيقية مهمة وتتحدد قدرات أفرادها بمقدار المعرفة التي يمتلكونها والمهارات التي يجيدونها، وأمثلة هؤلاء فني الأشعة، وأخصائي العلاج الطبيعي، والأطباء النفسيين، وأطباء الأسنان، والمتخصصين في الحاسب الآلي، والتربية، والصناعة، وقد تظهر مهن جديدة لم نسمع عنها بعد، وسيصبح أهم ما يميز عمال المعرفة أنهم ليسوا موظفين بل مهنيين. وستتميز المهن بأن المعارف المتصلة بها ستبلى سريعاً نظراً للتقدم السريع الذي سيصاحب تطور المجتمع مما سيتطلب من المهنيين الالتحاق بالدراسة مجدداً لتجديد معارفهم. (dhanarajan,2004)

* "إن الرأسماليين الجدد في اقتصاد المعرفة هم عمال المعرفة نظراً لأن ما يملكه هؤلاء الأفراد من مهارات وقدرات إبداعية يعد أهم وأقوى الأصول الإنتاجية للشركات وبالتالي للدول التي ينتمون إليها، ولهذا تسعى الشركات والدول إلى استقطاب أفضل الكفاءات والقدرات وتفرض الحماية على منتجاتها الفكرية، وما يترتب علي ذلك من تغيير العلاقة بين مالك المعرفة في الشركة، وصاحب رأس المال المادي أو الشركة". (الصيفي، ٢٠٠٦)

* إن الميزة التنافسية للمنظمات في اقتصاد المعرفة تكمن في الإبداع والقدرة والخبرة والمهارة والتحسين والابتكار، وفي هذا الاقتصاد أتاح الاستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات فرص إعادة البناء وتعزيز الابتكار، ووجه الاهتمام إلى السلعة المعرفية بدلاً من السلعة المادية، وأصبح الاستثمار مركزاً علي الموجودات المعرفية بدلاً من الموجودات

المادية، لأن الموجودات المعرفية لا تستنزف بالاستخدام، بل تتزايد وتعاظم بدلاً من ذلك، في حين أن الموارد والموجودات المادية تتناقص في الاقتصاد التقليدي، وأصبحت المنتجات المادية في ظل الاقتصاد المعرفي لا تعد مهمة كأهمية الكفاءات والأفراد الذين ينتجونها في المنظمة، وبهذا حقق الاقتصاد المعرفي قوة جديدة للموارد البشرية (العاملين)، كونهم أصبحوا عمال مواقف، أو وكلاء تغيير وهم يبحثون عن وسائل.

٣- الاعتماد على التقنية الرقمية

* يتميز اقتصاد المعرفة بأنه اقتصاد رقمي من حيث ارتباطه بالتقنية الرقمية التي مكنت من توسيع المعلومات ونقلها وتخزينها ومعالجتها، وسرعة توزيعها وتسويقها واستهلاكها، بغض النظر عن أنتجها ومن يتفاعل معها دون قيود لغوية وثقافات محلية وتعمل سواء على المستوى الكلي أو الجزئي بأحدث المعرفة والمعلومات والإحصاءات والأساليب.

* إن التقدم الذي حدث ويحدث في ميدان تقنيات الاتصال والمعلومات *Communication and Information Technology* يعد من أبرز خصائص مجتمع المعرفة، حيث فرضت هذه التقنيات نفسها بشكل بارز على كافة مناحي الحياة الشخصية والاجتماعية والعملية، وأصبحت تطبيقاتها العملية ذات فائدة عظيمة، كونها تؤثر على أداء كافة المؤسسات والشركات، فلم تعد الحدود الجغرافية ولا الزمن يشكل عائقاً أمام عمل هذه المؤسسات والشركات. فلقد أصبحت التجارة تعمل على مدار ساعات اليوم، وهذا يحتم على هذه المؤسسات والشركات أن تعد العاملين بها للتعامل مع هذه المستجدات.

* إن تقنيات الاتصال والمعلومات جعلت من العالم المترامي الأطراف مجتمعاً واحداً فقربت المسافات بين أجزائه ويسرت التواصل بين أطرافه، وسهلت للإنسان

متابعة ما يحدث في العالم فور حدوثه عبر الأقمار الصناعية ، وأصبحت شعوب العالم تتواصل بشكل أفضل وبفضل الشبكة الدولية (Inter net) أصبحت جوانب كبيرة من المعرفة متاحة للأفراد ، وأصبحت الشركات تعمل في بلدان غير موطنها الأصلي ، وأسست شركات متعددة الجنسيات ، وأصبح من الصعب أن تغلق الدولة حدودها وترفض التعامل مع الدول الأخرى أو حتى تنتقي الدول التي ترغب في التعامل معها ، وهذه الظاهرة هي التي أطلق عليها العولمة Globalization .

* يتصف اقتصاد المعرفة بأسواق عمالة بلا حدود، نتيجة تحول نوعي في سوق العمل أساسه الميل المتزايد للطلب على المهارات التقنية الاختصاصية ، والقدرات العلمية والإبداعية المتميزة التي تحقق دخولاً عالية ، وتكتسب أهميتها من حجم مساهمتها في الاقتصاد من خلال شركاتها ، مقابل ذلك انخفاض الطلب على العمالة غير المتعلمة ، وعديد من المهن والكوادر في قطاعات اقتصادية عديدة ؛ مما يدفع العمالة إلى التحرك السريع عبر الحدود إلى أسواق عديدة في العالم ، مستفيدة مما توفره الشبكة الالكترونية من معلومات وما يؤدي إليه ذلك من هجرة العقول المبدعة.

* ومن خصائص اقتصاد المعرفة أيضاً توسيع الفجوة القائمة بالفعل بين الدول المتقدمة والمتخلفة وتعميقها ، تلك الفجوة الرقمية Digital Divide ، بين أثرياء المعلومات وفقرائها ، وأنه من الواضح كيف أن الدول المتقدمة تسعى في إحكام قبضتها على المعارف من خلال فرض اتفاقية الملكية الفكرية. (بيومي ، ٢٠٠٦)

كذلك ظهور تقسيمات وفوارق طبقية من نوع جديد بين أبناء المجتمع الواحد ، بين من يملكون المعرفة ويتحكمون فيها ومن لا يملكونها ، وهذه الفوارق ستكون أكثر حدة وعمقاً من أي فوارق أنتجتها امتيازات التحكم في الثروة المادية.

الجدول رقم (١). مقارنة بين اقتصاد المعرفة والاقتصاد التقليدي.

الاقتصاد التقليدي	اقتصاد المعرفة
مستقر	ديناميكي
تراتبى	شبكة
وطني	عالمي
يرتكز على الإنتاج الكمي المقيس	يرتكز على الإنتاج المرن
مبني على العمل ورأس المال	مبني على الابتكار والمعرفة والمبادرة
يستخدم التكنولوجيا الميكانيكية (المكننة)	يستخدم التكنولوجيا الرقمية (الرقمنة/ الحوسبة)
قائم على التفرد	قائم على الشراكات والتحالفات
يستخدم الأسواق التقليدية	يستخدم الأسواق الإلكترونية (عدد أقل من الوسطاء)
قائم على توفر المهارة والدرجة الجامعية	قائم على التعلم مدى الحياة

ركائز اقتصاد المعرفة

الاقتصاد المعرفي هو اقتصاد الصناعات كثيفة المعرفة (الاتصالات من بعد، وخدمات التجارة والأعمال، والتعليم والصحة وغيرها)، ويتكون اقتصاد المعرفة من ثلاث مجموعات أساسية تشكل قوة تقوم بالعمل المعرفي، وتتطلب طبيعة عملها خبرة فكرية ومهارات اتصال مرتفعة المستوى. وعليه تبدو العلاقة واضحة بين اقتصاد المعرفة، والتعليم والتعلم من اقتران الاقتصاد بالمعرفة، حتى أن البعض يُطلق على الاقتصاد المعرفي اقتصاد التعلم لأنه اقتصاد يعتمد فيه نجاح الأفراد والمشروعات والاقتصاد ككل على القدرة على التعلم، ولقد أصبح الهدف من الإنفاق والاستثمار في الاقتصاد المعرفي هو رفع مستوى الموارد البشرية وتعزيز قدراتها.

في عصر اقتصاد المعرفة أصبح الاقتصاد يعتمد علي المعرفة والمعلومات والاتصال؛ الأمر الذي جعل خاصية الاتصال محورياً أساسياً لماهية الإنسان، ودعّم هذا التوجه تضائل سلطة الدولة ومؤسساتها أمام الشركات متعددة الجنسيات التي تعد

إحدي سمات عصر اقتصاد المعرفة، والتي يمكن أن تفوق أصولها الناتج الإجمالي لكثير من الدول، مع بطء استجابة مؤسسات الدولة للتغيرات الحادثة في السوق، وينطبق هذا الخطاب علي المؤسسات التعليمية النظامية التي تحدد سنوات معينة للتمدرس، تتيح للخريج التأهل لشغل وظيفة حتي بلوغ سن التقاعد، ولكن في عصر اقتصاد المعرفة حيث التغير الحاد في المهن، وبالتالي التغير في المهارات التي تتطلبها تلك المهن (ريكفن: ٢٠٠٠) أصبحت مؤسسات التعليم غير النظامي تحظى بالحضور في الخطاب العالمي بصفة عامة، والخطاب التربوي بصفة خاصة، فإذا كانت تلك المؤسسات توسع دائرة انتماءات الفرد خارج الحدود الضيقة للسوق المحلية فإنها أيضاً تتصف بالمرونة والتنوع؛ الأمر الذي يتيح لها الاستجابة للتغيرات المعرفية والمهارية التي يتطلبها سوق سريع التغير يتطلب طريقاً سريعاً للتكيف مع تلك التغيرات.

في عصر اقتصاد المعرفة أصبح التعليم عالي الجودة مطلباً جوهرياً بعد أن أصبحت المعرفة الإبداعية هي المكون الأساسي لإعطاء القيمة المضافة، هذا بالإضافة إلي التحولات الأساسية في خصائص العمل الأخرى، مثل التحول من خط الإنتاج الكبير كثيف العمالة إلي الإنتاج الصغير كثيف العمالة، والتحول نحو الخدمات والاقتصاد الرمزي وظهور العمالة البروليتاريا الالكترونية وهي: (الطبقة التي ستتولد بعد تحول اقتصاد العالم من اقتصاد تنافسي إلى اقتصاد احتكاري، الطبقة التي لا تملك أي وسائل إنتاج و تعيش من بيع مجهودها العضلي أو الفكري)، وطرائق العمل من بُعد؛ فالنسق القديم الذي يفصل بين التفكير من جانب الرؤساء، والعمل للأيدي العاملة لم يعد يواكب التقدم التقني السريع، ولم تعد هناك حاجة إلي عمال مطيعين بقدر الحاجة إلي عمال مبدعين يتقاسمون السلطة مع رؤسائهم؛ فديمقراطية أماكن

العمل أصبحت أمراً حتمياً في الاقتصاد المعتمد علي الشبكات الالكترونية، وأصبح العامل يملك وسائل الإنتاج داخل ذهنه، وأصبح أكثر استقلالاً.

وإذا كانت المؤسسات التعليمية تهتم بتنمية مهارات محددة تصلح لأداء مهام محددة في سوق العمل؛ فإن سوق العمل قد تغير، وبناءً علي ذلك لم تعد المؤسسات التعليمية النظامية تصلح لتلبية متطلبات العصر الحالي. ومن هنا يصبح من الضروري البحث عن بني تدعم هذه المؤسسات أو تحل محلها نتيجة التغيرات الحضارية المتسارعة، التي في سبيلها أن تنقل التعليم من قطاع الخدمات إلي قطاع مختلف تماماً، قطاع آخر يستقل بإنتاج المكون المعرفي، والتكنولوجيا، والمعلوماتية، والنظريات العلمية الحديثة، وهو القطاع القائد في الاقتصاد المعاصر، وأصبح المكون المعرفي هو العامل الحاسم في إعطاء القيمة المضافة. (فايق، ٢٠٠٣) وبناءً علي ماسبق، أصبح التعليم المستمر مدي الحياة في ظل الاقتصاد القائم علي المعرفة والتغيرات الحادة في سوق العمل قضية أمن قومي يتطلب أن يندمج فيه جميع أفراد المجتمع في بني تعليمية تحقق تنمية قدراتهم مدي الحياة وترقيتها.

إن الدول التي تجعل استثماراتها في مجال القوى العاملة العالية المهارة يتوقع لها التفوق على الدول التي تهمل مثل هذا النوع من الاستثمار؛ فماليزيا وسنغافورة والهند على سبيل المثال استفادت كثيراً من استثمارها المستمر في قوي عاملة متعلمة؛ فالدول التي تسعى لبناء اقتصاد قائم على المعرفة يجب أن تشدد على ضرورة أن يكون تدريب الموارد البشرية ميدانياً مهماً بالنسبة لحكومات هذه الدول، لأن من المشكلات الحرجة التي يواجهها أصحاب العمل والعاملون على حدٍ سواء نتيجة الفجوة القائمة بين التعليم المدرسي والتعليم الجامعي من جهة، وبين المتطلبات الفعلية لمؤسسات العمل من جهة أخرى تجعل من الضروري إصلاح التعليم الرسمي في كافة مستوياته، والاهتمام بالتعليم المستمر وتطويره ودعمه.

ولقد حدد البنك الدولي أربع ركائز لاقتصاد المعرفة نتناولها باختصار فيما يلي: (الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) **الركيزة الأولى: التعليم والتدريب**

بمعني وجود بنية تحتية مجتمعية داعمة للتعليم: تتمثل في الكوادر المدربة ذات المستوى العالي من التأهيل التي يعتبر وجودها بمثابة الدعائم القوية للاقتصاد المعرفي، ويستوجب ذلك التركيز على مستوى التعليم، والعمل على تدعيم التأهيل والتعليم المستمر، وإقامة المراكز والمعاهد المؤهلة للنهوض بمستوى الكوادر الموجودة، وزيادة الخبرة لدى الخريجين من أجل ضمان جيل من العاملين ذوي الخبرات العالية التي قد تنهض بالاقتصاد في ظل التغيرات التكنولوجية المتلاحقة.

ويشير John Abbott إلى: " أن " المجتمعات الناجحة في القرن الحادي والعشرين سوف تقوم فيها مجتمعات تعلم تتفق مع حاجات البيئة الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة بشكل متواصل."

ويمكن تلخيص هذه الركيزة فيما يلي: (Abbott,1997)

- توفير اليد العاملة الماهرة والمبدعة أو رأس المال البشري القادر على إدماج التكنولوجيات الحديثة في العمل، مما يساهم في زيادة الإنتاجية والتنافسية الاقتصادية.
- يعتبر التعليم، وبخاصة في المجالات العلمية والهندسية، أمراً ضرورياً لتحقيق النمو التكنولوجي.
- تظهر الحاجة الملحة إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمهارات الإبداعية في المناهج التعليمية كافة وبرامج التعلم مدى الحياة.
- تتبلور هذه البنية بعدد المتعلمين وذوي المهارات القادرين على توليد المعرفة والمشاركة فيها واستخدامها بشكل فعال.

الركيزة الثانية: البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

إن تكنولوجيا المعلومات والاتصال وغيرها من أساليب ونظم التقنية المتقدمة تؤدي الدور الرئيس في اقتصاديات المعرفة، فهي التي تساعد على قيام مجتمع المعرفة وتعطيه خصائصه ومقوماته ويتمثل ذلك في الآتي:

- يعتبر تأمين بنية تحتية دينامية للمعلومات والاتصالات، أمراً ضرورياً لتسهيل التواصل الفعال ونشر المعلومات والعمل عليها.

- تعد البنية التحتية للمعلومات والاتصالات، الأرضية الصلبة التي تنمو عليها أنشطة الاقتصاد المرتكزة على المعرفة.

- تتألف عناصر هذه الركيزة من أدوات المعلومات والاتصالات من الهواتف التقليدية، والمحمولة، والحاسبات الشخصية المتوفرة في البيئة الوطنية، والتي تعد معياراً على مقدار توظيف تكنولوجيا المعلومات في الدخول إلى الإنترنت، والتطبيقات الميدانية.

الركيزة الثالثة: بيئة اقتصادية وتنظيمية مواتية:

- توفير نظام اقتصادي وتنظيمي يساعد على نشر المعارف وتوليدها واستخدامها والاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتشجيع ريادية الأعمال بما يساعد على الانتقال إلى اقتصاد المعلومات.

- توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو. ويشمل ذلك إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة ويسراً، وتخفيض التعريفات الجمركية على منتجات التكنولوجيا وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- يتطلب النجاح في هذا الاقتصاد حيافة المعرفة ولتحقيق هذه الغاية على الحكومات أن تستثمر في تأهيل عمال المعرفة أي أن تخصص ميزانية مناسبة لتطوير

التعليم وتنمية المهارات، وتوفير أدوات وتقنيات يمكنها من الإسراع في الانتقال إلى مجتمع اقتصاد المعرفة
الركيزة الرابعة: منظومة الابتكار:

وهي أهم ركائز مجتمع اقتصاد المعرفة، وهذا أمر حقيقي لأن الوضع الاقتصادي الحالي يشير إلى أن الميزة النسبية الوحيدة التي يمكن أن تتمتع بها شركة معينة تكون في قدرتها على الابتكار الناجم عن المعرفة المهنية للسوق والتكنولوجيا، إضافة إلى المواهب الخلاقة لعمال المعرفة في التعامل مع قضايا تنافسية متلاحقة. "وعملياً الابتكار تتطلب تفاعلاً مكثفاً يجري في كل الاتجاهات بين مختلف الأطراف المؤثرة مع مؤسسات وجامعات ومستهلكين. وهكذا يكون الابتكار نتيجة لتفاعلات كثيرة بين أطراف متعددة تؤلف ما يسمى بالمنظومة الوطنية للابتكار، وفي أحيان كثيرة تتجاوز هذه المنظومات الحدود الوطنية لتكون منظومات إقليمية تتفاعل فيها الفروع المختلفة للصناعة، والأوساط الجامعية، والحكومات المحلية، ضمن إطار تطوير العلم والتكنولوجيا والاقتصاد المشترك." (المجدل، هواري، ٢٠٠٥)

وحسبما ورد من منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي، فإن الاقتصاديات الناجحة القائمة على المعرفة تعتمد على أربعة مصادر للابتكار هي:
 (هارجريف، شو، د.ت)

- المعرفة العلمية والفنية.
- التفاعل والحوافز للابتكار بين المستخدمين العاملين.
- الأنماط اللامركزية القياسية للابتكار داخل نظام منسق.
- تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق واسع وخاصة في التعليم.

وتعتمد هذه الركيزة على مدى تطور شبكات البحث العلمي والابتكار في الدولة للاستفادة من المخزون المتزايد من المعارف العالمية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية، وخلق معارف جديدة، وذلك من خلال انتشار مراكز البحوث والمؤسسات الخاصة وجماعات المجتمع المحلي العاملة في مجال البحث والتطور والابتكار. وتقاس متغيرات هذا المحور بعدد الباحثين لكل مليون نسمة، وبراءات الاختراع التي تسجل بواسطة الباحثين، وعدد البحوث والمقالات العلمية المنشورة في مجالات العلوم الصرفة، والتقنيات التطبيقية. ويضاف إليها حجم الاستثمارات المتخصصة لأنشطة البحث والتطوير في كل من القطاعين الحكومي والخاص.

وسمي دور المعرفة والعقل في بناء الاقتصاد الوطني للدول بالنظام الوطني للابتكار (National Innovation System) الذي بدأت مؤشرات مع بداية الثمانينيات مع ظهور أنظمة الجودة الشاملة بفضل رائده Edward Deming في اليابان، التي جعلت من عمليات التفكير الشمولي ووظائفه أسلوباً جديداً لبناء الاقتصاد؛ فأبي عملية اقتصادية هي عبارة عن مجموعة من العناصر المتفاعلة التي تضم الاستراتيجيات والسياسات والتخطيط والاستثمار الأفضل للموارد والإمكانيات والقدرات، والقدرة علي القياس والتحسين المستمر، وعرف في حينها بالنظام التكنولوجي للابتكار (Technological Innovation System) في حالة تطبيقه على مستوى مؤسسة أو تكنولوجيا محددة، وسمي بالنظام الوطني للابتكار عند استخدام المنظومة على المستوي الوطني.

ويشمل النظام الوطني للابتكار مجموعة من العمليات المركبة التي يشارك فيها كافة أفراد المجتمع ومؤسساته، وتؤدي فيه المعارف والعلوم ومؤسسات التعليم والبحث العلمي والتجمعات والمركبات التكنولوجية دوراً رئيساً في ظل دور داعم

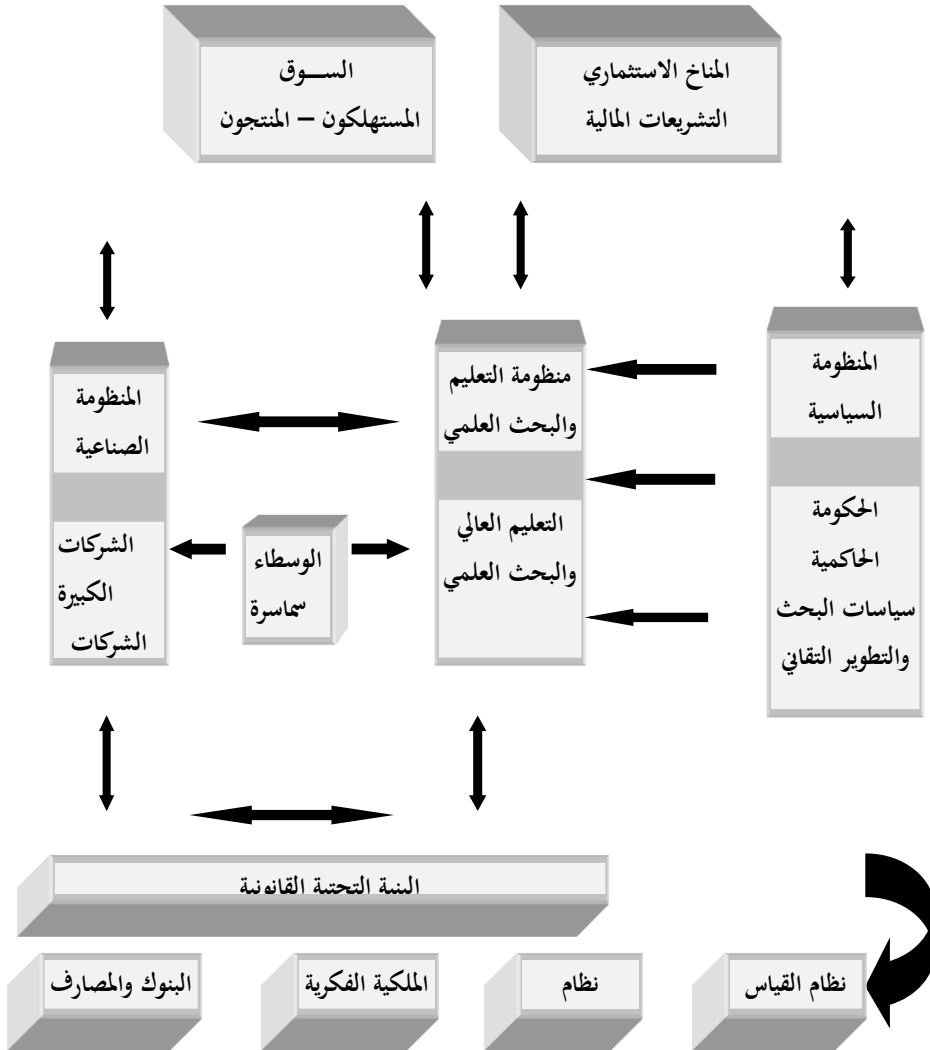
وميسر من الجهات الإدارية، ووجود رغبة من القطاع الاقتصادي العام والخاص في زيادة الاستثمار في المعرفة والبحث العلمي لحل كل المشاكل الإدارية والعلمية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

ان التنمية الاقتصادية والبشرية في الوقت الحالي تعتمد علي المعرفة واستخدامها وفق سياسات معتمدة رسمياً، تمكن من معرفة العلوم والمعلومات وكيفية استخدامها ونقلها ومعرفة مصادرها والاستفادة المثلى من القدرات والكفاءات المولدة لها إلى جانب معرفة كيفية توثيقها وتحليلها والتعاون في استثمارها، وتحويلها إلى قيمة اقتصادية بجهود جماعي؛ لأنه لا يمكن أن نرتجل فرادي لإنتاج فكرة مفيدة لا يمكن تطبيقها وتحويلها إلى قيمة مادية واقتصادية تمكن من زيادة الدخل وتحقيق الرخاء والرفاهية دون مشاركة جماعية. وهذا يتأكد من خلال فكرة المدنية والحضارة التي تجسدت من خلال دروس تاريخ الفكر الاجتماعي في مقدمة ابن خلدون الذي أكد أن الحضارة والمدنية هما نتاج عمل إبداعي جماعي تلتحم فيه كل شرائح المجتمع فذكاء الفرد وحده لا يكفي، بل المطلوب ذكاء المجتمع، وهو أساس بناء النظام الوطني للابتكار.

وهذا يؤكد أن أهم محددات نجاح المؤسسات وكذلك الاقتصاد الوطني تعتمد بالدرجة الأولى على كفاءة تجميع المعرفة واستخدامها في تلك المؤسسات سواء كانت من القطاع الحكومي، أو الخاص أو القطاع الأكاديمي. فإن كل دولة اعتمدت على امتلاك القدرة التنافسية لنظامها الحكومي والاقتصادي وتنظيم جامعاتها وكذلك توجهات التمويل الحكومي للبحث العلمي، واستطاعت توجيه البحث العلمي لخدمة احتياجاتها وحل مشاكلها الإدارية والتكنولوجية من أجل تحقيق الرفاهية لمواطنيها، قد تمكنت من تحقيق بناء منظومة الابتكار بشكل أسرع وبكفاءة عالية

مكنتها من المنافسة الدولية والمشاركة في المعرفة العالمية، في حين أن الدول التي لم تستوعب هذه الآلية فإنها ما زالت تعيش في غمار التخلف الاقتصادي والاجتماعي. ويبين الشكل (١) مخططاً للمنظومة الوطنية للابتكار يوضح العلاقة الجديدة بين البحث العلمي (إنتاج المعرفة) والابتكار والنمو الاقتصادي. كما يُبين هذا المخطط العمليات التطويرية والتصنيعية والإجرائية الخاصة بمنتج جديد مبتكر، والتي يمكن أن تتوزع على عدد من الجهات الوطنية لتصبح العملية الابتكارية في النهاية وليدة لعلاقات تفاعل وتعاضد بين الأفراد والشركات والمؤسسات التي تكون مجتمعة على مستوى علي مستوى الدولة هذه المنظومة الوطنية. (عبد الواحد، ٢٠٠٦)

تضم المنظومة الوطنية للتجديد والابتكار جميع العناصر المتوقع توفرها في أية منظومة: (المركبات الأساسية للمنظومة): الروابط Linkages التي تصل بين هذه المركبات - والبيئة المؤسسية المحيطة بهذه المركبات. وكما يمكن أن يستنتج من المخطط أن المركبات الأساسية للمنظومة (مركبات الأداء) تتكون من لبنات أساسية ثلاث: منظومة التعليم، ومنظومة البحث والمنظومة الصناعية. أما البيئة المؤسسية فتتألف من إطار عمل مؤسسي Institutional Framework يضم باقي الكتل الموجودة في المخطط وعلى رأسها المنظومة السياسية التي تهتم بتفعيل العلاقات والروابط بين جميع مركبات المنظومة وتمثيل السياسات الوطنية للابتكار والعلم والتكنولوجيا وتحديد الأهداف والأولويات لهذه السياسات، ومراقبة تنفيذها انطلاقاً من الاستراتيجيات المرسومة، إضافة إلى ضمان تفعيل الروابط والعلاقات بين المركبات.



الشكل رقم (١). مكونات المنظومة الوطنية للابتكار.

إن ما يبعث الحياة في هذه المنظومة - كما هو مبين بالمخطط - هو عنصران، هما:
* الجريانات Flows : التي تجري داخل المنظومة، والتي تعبر عن التدفق المعرفي
المرافق لعمليات توليد المعرفة ونقلها ونشرها وتقاسمها.

* العلاقات التنظيمية: Organizational Relationships الموجودة بين المؤسسات
الصناعية والحكومية والأكاديمية المكونة لمنظومة العلم والتقنية في البلد.

وتتمثل حركة تدفق المعرفة داخل النظام الوطني للابتكار فيما يلي:

- ١ - الاندماج المعرفي بين مؤسسات المعرفة و مؤسسات التكنولوجيا.
- ٢ - التداخل بين مؤسسات الأعمال ومؤسسات التمويل والجامعات ومراكز
البحوث والمختبرات العلمية ومؤسسات التدريب.

٣ - حركة العمل المشتركة بين الأفراد والعقول محلياً ودولياً.

إن فهم صانعي السياسات للنظام الوطني للابتكار يساعد في تحديد نقاط القدرة
للكفاءة الابتكارية والتنافسية الشاملة، ويمكن أن يساعد في كشف الأخطاء في أي نظام
(أي: بين المؤسسات الاقتصادية والسياسات الحكومية) التي يمكن أن تعوق التطور
والتجديد.

وجدير بالذكر، أن ضعف النظام الوطني للابتكار في الوطن العربي يؤثر على
عملية التنمية من خلال تأثيره على نقل وتوطين ثم توليد التقنية بشكل حقيقي، ومن
خلال تأثيره على توليد فرص عمل جديدة للمواطنين، وأن عدم تحول منظومة العلم
والتقنية العربية إلى نظام وطني للابتكار يرجع للأسباب التالية: (مركز الإنتاج
الإعلامي بجامعة الملك عبد العزيز، ١٤٢٨)

- ضعف الوعي بأهمية العلم والتقنية ودورها في التنمية.

• عدم وجود سياسات رسمية معلنة للعلم والتقنية مع آليات ووسائل محددة لتنفيذها.

• عدم وجود مؤسسات وسيطة تربط مكونات منظومة العلم والتقنية، مما يعوق تحول هذه المنظومة إلي نظام فعال للابتكار.

• قلة عدد العلماء والباحثين وهجرة الكثير منهم إلى خارج الوطن.

• ضعف الاستثمارين العام والخاص في مجالات العلم والتقنية المختلفة، مثل: التعليم العلمي والتقني، والبحث والتطوير، والمقاييس والمعايير، ونشر المعلومات العلمية والتقنية وأمثالها من مركبات البنية التحتية العلمية والتقنية للبلدان العربية.

• عدم اهتمام القطاع الخاص بالاستثمار في البنية التحتية للعلم والتقنية وخاصة البحث والتطوير.

أن العملية الإنتاجية باتت تعتمد على قواعد المعرفة (Knowledge Base) وعلى قواعد التكنولوجيا (Technology Base)، وأنه لا سبيل لذلك إلا من خلال مركز البحوث العلمية والتطبيقية التي تتبع مؤسسات التعليم العالي والجامعات، وأن الفجوة بين التقدم والتخلف هي فجوة معرفية تكنولوجية بالدرجة الأولى؛ لذا تسعى المؤسسات الإنتاجية والاقتصادية إلى استخدام التكنولوجيا المعاصرة التي من المفترض أن تقدمها الجامعات. وجدير بالذكر أن نظم الابتكار الوطنية تفيد القوي ليصبح أقوى؛ فالبلدان التي تريد تحسين قدراتها الابتكارية عليها أن تبذل جهوداً جديّة لتوفير بني تحتية ومؤسسات وموارد بشرية ملائمة وأن تحافظ عليها؛ بحيث يمكنها أن تعمل بتناغم بما يتيح تراكم الفوائد. وأن سرعة التقدم المعرفي والتقني وتسارع النمو المعرفي جعل مبدأ التعليم المستمر ضرورة لازمة لضمان الأداء والإنتاج.

وهناك بعض العوامل المفيدة والمسهّلة التي يمكن أن تساعد البلدان في سعيها إلى تضييق الهوة التي تفصلها عن البلدان المتقدمة علمياً ومن هذه العوامل ما يلي: (تقرير البنك الدولي، ٢٠٠٣)

- الاستفادة من البحوث في العلوم الاجتماعية وما تقدمه من معرفة وأدلة وبراهين يمكن استخدامها في اختيار السياسات والممارسات التي تجعل الاستثمارات في تنمية الموارد البشرية أكثر فعالية.
- انفتاح المجتمع العلمي الدولي عبر الحدود، واعتماده على ثقافة التشارك في المعرفة الأساسية، والتشجيع على البحث والتعاون.
- تؤمّن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة وصولاً غير مسبوق إلى المعرفة الموجودة.

وترى الباحثة أنه لتحقيق المنظومة الوطنية للابتكار تتزايد الحاجة إلي:

- إتاحة الفرصة لكل فرد لاكتساب المهارات والمعارف لفهم مجتمع المعلومات واقتصاد المعارف والمشاركة فيهما بنشاط والاستفادة الكاملة منهما.
- تعزيز استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مراحل التعليم والتدريب وتنمية الموارد البشرية مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للأشخاص المعوقين والمجموعات المحرومة.
- مواصلة التعليم وتعليم البالغين وتجديد التدريب، والتعلم مدى الحياة، والتعلم من بعد، لمساعدة الناس على الاستفادة من الفرص الجديدة التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للوظائف التقليدية والعمل الحر والمهن الجديدة.

عوائق الاندماج في الاقتصاد المعرفي

إن الواقع يشير إلى أن الجامعات العربية تركز بشكل أكبر على تنمية الفرد مقارنةً بدورها في تنمية المجتمع وتوليد المعرفة؛ وقد يرجع ذلك إلى أن خطط الجامعات ما زالت منحصرة في الناحية الأكاديمية فقط، ولم تصل إلي مرحلة التخطيط من أجل المجتمع ومن أجل تنمية المعرفة فيه؛ وقد يكون مرد ذلك إلى قلة الإنفاق على التعليم الجامعي في البلدان العربية، وهذا المستوى من الإنفاق المنخفض يتنافى مع السعي لإقامة مجتمع المعرفة. (خوخ، ٢٠٠٨)

وعموماً يمكننا أن نقدم بعض هذه العوائق باختصار فيما يلي:

- ضعف إمكانيات البحث والتطوير العلمي والتكنولوجي نتيجة ضعف الاهتمام بالبحوث العلمية والتكنولوجية النظرية منها والعلمية وضعف الإنفاق عليها.
- عدم توفر البيئة الاجتماعية المناسبة والمشجعة لتوليد التقنيات المتقدمة، واستخدامها بكفاءة نظراً لضعف الحوافز الاجتماعية، وضعف التقدير والاعتبار الاجتماعي سواء للعاملين أو المستخدمين في نشاطات البحث العلمي (خلف، ٢٠٠٨)
- توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الوطن العربي توظيفاً ترفيهياً استهلاكياً، لا توظيفاً تنموياً؛ علي سبيل المثال ما زال الانترنت يستخدم في الوطن العربي غالباً استخداماً ترفيهياً.
- هجرة العقول والكفاءات إلى دول الغرب التي تعد نزيهاً حقيقياً يكبد الوطن خسائر اقتصادية؛ لأن اقتصاد المعرفة يقوم أساساً على الرأس المال البشري في مجال التكنولوجيا.

مما سبق يمكن القول بأن اقتصاد المعرفة يركز على استغلال التقنيات الحديثة خير استغلال في شتي مناحي الحياة المعاصرة، ويتطلب الارتقاء بالرؤية المستقبلية، وإعادة

النظر في أساليب العمليات التقليدية على كافة الأصعدة؛ فقد غدت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسيلة حياة وليست مجرد أدوات رفاهية مقتصرة على مجال معين أو نخبة اجتماعية. وفي هذا الإطار يبرز النظام التعليمي كأهم محرك لإحداث تغيير جذري وثورة حقيقية في نمط الحياة والتفكير؛ فالأجيال الصاعدة دائماً هي الأقدر على تحقيق نقلة نوعية إن توافرت لها سبل التغيير ووسائله. كما يعد التعليم بوابة مجتمع المعرفة، وإحدى ركائزه الهامة وأحد جوانبه المشرقة. ويوفر التعليم أفضل الوسائل لكسر القيود التي كانت تعوق الاطلاع على المنجزات العلمية والمعلومات التقنية الحديثة.

المحور الثالث: انعكاسات خصائص اقتصاد المعرفة علي التعليم المستمر

تتضح العلاقة بين خصائص مجتمع اقتصاد المعرفة والتعليم المستمر في الاستخدام المكثف لتقنية المعلومات والاتصالات باعتبارها من أهم العوامل التي تسهم في نشر المعرفة وتحويلها إلى مرتكز أساسي لكافة أوجه النشاط الإنساني في العصر الحديث فقد دخلت تقنية المعلومات والاتصالات الحديثة في كافة مناحي الحياة وغيرت المفاهيم والعلاقات وأشكال التبادل المعرفي والتجاري وآليات العمل داخل المؤسسات الحكومية والخاصة، وأوجدت منظومة جديدة من طرق التعامل وإنجاز المعاملات عبر الانترنت وانتشار وسائل تحقيق التعليم.

كما أن هذه العلاقة تتأكد من خلال مؤسسات التعليم المفتوح المنتشرة في كثير من دول العالم، حيث تعتمد هذه المؤسسات بدرجة كبيرة في نجاحها واستمرارها على توظيف المواد والوسائل التعليمية والمستحدثات التكنولوجية كالجامعة المفتوحة بالجنزرا، وجامعة الهواء باليابان، والجامعة الوطنية بأسبانيا وجامعة ديكن باستراليا،

والجامعة القومية المفتوحة بتايوان، والجامعة المفتوحة بهولندا وغيرها من، مؤسسات التعليم المفتوحة الأخرى، حيث تضم هذه الجامعات المفتوحة مراكز ملحقة بها تختص بتصميم وإنتاج المواد والوسائل وبرامج الكمبيوتر متعددة الوسائط، وغيرها من البرامج الأخرى، كما تتعاون هذه الجامعات مع مؤسسات وهيئات من خارج الجامعة كهيئة الإذاعة والتلفاز لتوفير المستحدثات التكنولوجية التي يسهم استخدامها وتوظيفها في نجاح برامجها. (أحمد حجي، ٢٠٠٢)

إن التحدي الكبير الذي يواجه المجتمعات النامية بشكل عام، هو أن التعليم التقليدي الذي ما زال سارياً يشكل مانعاً يحول دون مواكبة التحولات الجارية، ففي إطار الاقتصاد الجديد أصبح من الضروري تحرير العملية التعليمية من قيدي الزمان والمكان؛ حيث لا يجب أن ينحصر التعليم في فترة زمنية محددة بل يجب أن يكون التعليم مستمراً مدي الحياة؛ لأن التحولات السريعة تتطلب مهارات متجددة.

إنه في ظل مجتمع الاقتصاد المعرفي لا يمكن للتعليم النظامي أن يفي بكافة متطلبات مجتمع اقتصاد المعرفة، ومن المفارقة أن يناهز الأمريكيون - الذين يعد اقتصادهم أهم وأكبر اقتصاد معرفة في العالم - بضرورة مجابهة تحديات التعليم في حين لا يستشعر غيرهم من الدول النامية حتمية تطوير منظوماتهم التعليمية التي لا تزال ضاربة في التخلف، وفي هذا المضمار كتب الاقتصادي الأمريكي المعروف Alan Greenspan ما يلي: "إن أهم تحدٍ يواجه جامعاتنا هو ضمان استمرار التعليم والبحث العلمي في تحرير الطاقات الفكرية الخلاقة حتى يتقدم نظامنا، ونظراً لكون النصيب غير المنظور والمجرد من القيمة المنظورة والمجرد من القيمة المضافة في عملياتنا الاقتصادية في نمو مستمر؛ فإنه من اللازم الرفع من القدرات الذهنية في مجالات شتى من المهن. (بوطية، ٢٠٠٩)

في اقتصاد المعرفة ستميز المعارف المتصلة بالمهن بأنها ستبلى نظراً للتقدم السريع الذي سيصاحب تطور المجتمع مما يتطلب من المهنيين الالتحاق بالدراسة مجدداً لتجديد معارفهم وتطويرها، ومن هنا نجد أن التعليم المستمر يحتل موقعاً متميزاً في مجتمعات اقتصاد المعرفة؛ لما له من دور في تجديد المعارف وتطوير المهارات، حيث سيحتاج الناس إلي معاودة الدراسة من أجل التصدي للمستجدات التي تطرأ علي الحياة؛ لذا اعتبر تقرير اليونسكو ١٩٩٦م التعلم مدي الحياة الذي يشمل كل مراحل العمر ويتسع لكل أفراد المجتمع دون تمييز، هو مفتاح الولوج للقرن الحادي والعشرين. ويؤكد التقرير أن نقص الفرص المتاحة للتعليم المستمر يمثل إحدى العقبات الكبرى علي طريق العمل من أجل إقامة مجتمعات تعلم حقيقية. (جاك ديور، ١٩٩٩)

وبناءً علي التقرير السابق فإن التعليم المستمر مدي الحياة يجب أن يأخذ موقعه في مجتمعات المعرفة؛ لأن المعرفة والمهارات بحاجة إلي تجدد وبشكل مستمر، ويشير (Fainholc, 2005) أنه لتسهيل الانتقال إلي مجتمع المعرفة الذي تناسب فيه المعرفة عبر الفضاء العام للمجتمع لابد أن يتواصل التعليم المستمر مدي الحياة. وأن يكون الاهتمام بالتعليم المستمر للجميع رد فعل طبيعي لعدم الاستقرار المتزايد للوظائف والمهن الذي يتوقعه المهتمون بالدراسات المستقبلية، ومن الجوانب المهمة للتعليم المستمر هو أن يكون هذا النوع من التعليم معترفاً به اجتماعياً، بحيث تتاح له الإمكانيات والبرامج التي تعزز وجوده في كل مراحل حياة الإنسان وللجميع دون تمييز. ومن أهم انعكاسات مجتمع اقتصاد المعرفة علي التعليم المستمر علي المستوى الجامعي ظهور عديد من الصيغ التعليمية التي تمكن الراغبين في تنمية مهاراتهم واكتساب المزيد من المعارف من الحصول علي الفرصة المناسبة لهم وبالشكل والكم المناسبين، ففي دراسة قام بها جننجز (Jennings,2001) لوضع تصورات بديلة لجامعة

المستقبل، انتهت الدراسة إلى وضع نموذج للتعليم الافتراضي (Virtual Learning) باستخدام تكنولوجيا المعلومات، والشبكة العنكبوتية (الإنترنت)، بحيث يتوسع معها تعدد أدوارها وتصبح الجامعة حينها وسيطاً لحل المشكلات المجتمعية وتصبح سوقاً للسياحة العقلية، أو مؤسسة ترويجية؛ وذلك بتوفير أساليب تعليمية وتدريبية تتواءم مع تطلعات الأفراد الذين يحتاجون للتعليم والتدريب والتأهيل والذين يتعايشون مع تقنيات العصر بشكل لحظي بما يمكنهم من التعلم الدائم والمستمر.

تشير دراسات البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية وتقاريرهما إلى أن دخول الدول النامية إلى اقتصاد المعرفة يتطلب جهوداً أكبر في مجالات التعليم والتدريب؛ كما يتطلب نوعاً جديداً من التعليم والتدريب؛ فعدد العاملين في مجال المعلومات يزداد باضطراد؛ وهذا يتطلب تكوين العلميين والعاملين في هذا المجال وفي مجالات تكنولوجيا المعلومات، فالأمية المعلوماتية أصبحت من الظواهر المعوقة للتقدم، ومن جهة أخرى فإن تطور المعرفة السريع يتطلب مستوى علمي وتكنولوجي للعمالة مرتفع جداً، وأصبحت الحاجة لاكتساب ملكة التعليم مدى الحياة حاجة ماسة لجميع للعاملين. (أبو الحمص، ٢٠٠٦)

إن نظم التعليم في عصر اقتصاد المعرفة سيكون عليها أن تعمل على توفير ثلاثة احتياجات أساسية للطلاب، وهي: (Hopkins, 1996)

١. الكفايات الأساسية لمجتمع المعرفة القائمة على قدرة التعلم المستمر.
٢. الكفايات اللازمة لإتقان لغة الاتصال، إذ إن الاتصال سيصبح إحدى المهارات الأساسية، وهو يتطلب القدرة على التحدث أو الكتابة باللغة الأم إضافة إلى إتقان لغة أجنبية.

٣. القدرة على العمل الجاد مع الآخرين بفعالية.

ومن خلال النظر إلى تجارب عدد من البلدان التي نجحت في التحول لمواكبة اقتصاد المعرفة، وتنمية مواردها البشرية من خلال نظام التعليم مثل: (سنغافورة، واليابان، وكوريا، وتايلاند)، نجد أهم التحولات التربوية للدخول إلى اقتصاد المعرفة تكمن في إدخال إصلاحات تربوية على نظام التعليم، من خلال الارتكاز على بناء قدرات الطالب في المراحل الدراسية كافة لاكتساب المعرفة، والتكيف مع المجتمع وتغييراته، وتنمية الذات والقدرات الشخصية؛ الأمر الذي يتطلب تغيير بعض المفاهيم والتوجهات التربوية في الوقت نفسه.

ولما كانت دول العالم المتقدم قد أخذت علي عاتقها توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم لما له من مردود اقتصادي متعدد الأبعاد، بات التعليم المعتمد علي التكنولوجيا ضرورة منطقية تتطلب الإعداد الجيد لها والاستعداد الجيد للتعامل معها؛ الأمر الذي دفع وزير التربية في الولايات المتحدة الأمريكية إلي أن يعلن عن الخطة القومية الأولى لتكنولوجيا التربية التي ترمي إلي تهيئة الطلاب لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، والاستجابة لمتطلبات سوق العمل والاقتصاد الأمريكي الجديد. (كمال الدين، ٢٠٠٩)

إن التعليم هو مفتاح المرور لدخول عصر المعرفة وتطوير المجتمعات من خلال تنمية حقيقية لرأس المال البشري الذي يعتبر محور العملية التعليمية، ويعني ذلك أن مجتمع اقتصاد المعرفة مرتبط بمجتمع التعلم والذي يتيح فرصاً للفرد لكي يتعلم كيف يعرف، ويتعلم بهدف أن يعمل، ويتعلم لكي يعيش مع الآخرين، وأخيراً يتعلم لكي يحقق ذاته. ولكي تقوم مؤسسات التعليم بدورها في بناء مجتمع التعلم عليها أن تقوم بمهامها وفقاً لمتطلبات العصر ومعاييرها والتي ينبغي أن تتسق مع خصائص مجتمع

المعرفة، وفي هذا السياق ينصح (دروكر، ١٩٩٣) مؤسسات التعليم في مجتمع المعرفة أن تكون ذات نوع خاص وتتصف بأنها: (حيدر، ٢٠٠٤)

- تقدم ثقافة عامة ذات مستوى عال مقارنة بما يقدم اليوم، ولا يقصد بالثقافة العامة هنا ما يقدم حالياً من معارف متصلة بالقراءة والكتابة والحساب، وحتى علوم الطب والهندسة، وإنما البحث والاستقصاء الذي يؤهل المتعلمين للتعلم الذاتي.
- تغرس في أذهان المتعلمين من جميع المستويات والأعمار الدافعية للتعلم، والانضباط المستمر للتعلم.

- تفتح أبوابها للجميع سواء من ذوي المستوى التعليمي العالي أو ذوي المستوى التعليمي الأقل الذين لم يحصلوا على فرص تعليم عالٍ في حياتهم الأولى لأي سبب من الأسباب.

- تقدم المعرفة في صورة محتوى وعمليات (عمليات الحصول على المعرفة).
- لا تحتكر التعليم والتربية في مجتمع المعرفة يجب أن تعم المجتمع بكامله؛ فالمؤسسات بكافة أنواعها: التجارية، والحكومية، وغير الربحية عليها أن تصبح مؤسسات تعليم وتعلم. وعلى مؤسسات التعليم أن تقيم بصورة متزايدة شراكة مع الموظفين والمؤسسات.

"إن النقلة النوعية الحادة الناجمة عن تكنولوجيا المعلومات في عصر المعرفة لا يمكن وصفها بأقل من كونها ثورة شاملة في علاقة التربية بالمجتمع، وهناك من يرى أن النقلة المجتمعية التي ستحدثها تكنولوجيا المعلومات، ما هي في جوهرها إلا نقلة تربوية تعليمية في المقام الأول؛ فعندما تتوارى أهمية الموارد الطبيعية والمادية وتبرز المعرفة كأهم مصادر القوة الاجتماعية، تصبح عملية تنمية الموارد البشرية التي تنتج هذه المعرفة وتوظيفها هي العامل الحاسم في تحديد قدرة المجتمعات". (العسيلي، ٢٠١٢)

ولقد أسهمت التقنية الرقمية في تطور الأجهزة والبرامج التعليمية المستخدمة في تقنية التعليم الإلكتروني؛ فأجهزة الاتصالات المختلفة قد اندمجت لتكوّن ما يسمى بتقنية المعلومات. التي ليست في حد ذاتها الهدف الأول في التعليم، إنما هي أداة لحل المشكلات التعليمية. وقد أدى تطور هذه الأجهزة إلى سد احتياجات التعليم والتدريب ودفع عجلة التكنولوجيا إلى الأمام واستثمارها بالطريقة الصحيحة، وتكمن أهمية هذا النوع من التعليم في أنه يجعل المؤسسات التعليمية والأفراد مواكبين لما يجري من تغيرات في العالم من حولهم. (Moras,2001)

وللوقوف على تأثير التكنولوجيا الرقمية في تجديد النظم التعليمية في الجامعات العربية، أشارت دراسة قام بها زاهر إلى: أن التكنولوجيا الرقمية الحديثة أثرت على أداء كافة الأنشطة الثقافية والاجتماعية والمعرفية في المجتمع المعاصر؛ وأن ذلك أدى إلى نمو منحي التعليم لغالبية أفراد المجتمع عبر الخدمات والمنتجات المعلوماتية بفعالية وبأقل التكاليف، وأشارت الدراسة إلى أنه في ظل هذه الظروف التكنولوجية ليس من المستبعد أن ينهض المتعلم العربي بدوره في إحداث النهضة المستهدفة. (زاهر، ٢٠٠٥)

ومن المعروف أن الجامعات يمكنها أن تسهم في تكوين المعرفة وتشكيلها؛ وذلك لما تملكه من أجهزة متطورة ومناهج ومقررات علمية معاصرة، وكفاءات قيادية إدارية وأكاديمية ذات مستوى عالٍ من العلم والخبرة، فكفاءة الجامعات لا تقاس اليوم بالأرقام القياسية لأعداد الطلاب والأساتذة والمباني الفخمة، وإنما تقاس بأعداد الأبحاث والرسائل العلمية التي تساهم في تنمية المجتمع؛ فهي بمثابة مراكز بحثية وعلمية وإنتاجية تساهم في إعداد الأجيال المتعاقبة وتأهيلها وتدريبها وفق منهجية علمية سليمة. وإضافة لتلك الخدمات والوظائف؛ فإن للجامعات وظيفة جديدة ألا وهي بناء

مجتمع المعرفة من خلال توليد المعرفة والمعلومات والتعامل معها وبثها عبر تقنيات المعلوماتية المعاصرة.

ولما كان مفهوم التعليم المستمر يتطلب التنوع والاستمرارية كان لابد أن تناط الجامعات بمهامه لعدة اعتبارات منها ما يلي:

- أن التغير السريع الذي تواجهه المجتمعات في شتي فروع المعرفة وما يواكب هذا التغير من مستحدثات لا يمكن لأي نظام تعليمي غير التعليم الجامعي والعالي استيعابه، وفتح آفاق التعليم المستمر أمام طالبيه؛ لذا كان اهتمام كثير من المؤتمرات التي عُقدت في مجال التعليم العالي واضحاً التوصية بتبني الجامعات للتعليم المستمر؛ لما يتوفر فيها من إمكانيات تعليمية وبحثية وكوادر من أكاديمية وفنية قادرة علي تفسير كثير من المفاهيم الحديثة في مجال التعليم التطبيقي.

- في ظل مجتمع اقتصاد المعرفة كان لا بد من دخول الفرد من جهة والمجتمع من جهة أخرى في صراع التغيير والأخذ بأسباب الرقي في وقت قصير، وأمام هذا التحدي أصبح لا مناص من لجوء الفرد لأكبر صرح علمي في مجتمعه ألا وهو الجامعة، وفي المقابل كان لزاماً علي الجامعة تهيئة المناخ المناسب لهذا اللجوء المباشر؛ وذلك عن طريق إتاحة برنامج للتعليم المستمر بشتى أنواعه لكل راغب.

- شكلت التكنولوجيا في مجتمع اقتصاد المعرفة نوعاً خاصاً من التحدي للفرد الذي يعمل في أي مرفق من المرافق التي أخذت تدخل التقنية الحديثة في تنفيذ أعمالها، وأصبح صعباً علي العاملين في تلك المرافق التعامل مع هذه التقنية مما استوجب إعادة تأهيلهم أو تطوير مهاراتهم الفنية عن طريق برامج التعليم المستمر.

وبذلك أصبح الهدف الذي تصبو إليه الجامعات تخريج متعلمين ليتعلموا مسئولية المبادرة والتوجيه، ليعلموا أنفسهم في الجامعة وخارجها، ولأن اقتصاد المعرفة

ليس تكنولوجيا المعلومات والاتصال فحسب، بل اقتصاد متكامل يتكون من كافة القطاعات الإنتاجية التي تستخدم هذه التكنولوجيا؛ فإن مهمة التعليم لا تقتصر على إعداد وتكوين عمال تكنولوجيا المعلومات IT workers، بل إن مهمته تمتد إلى من سيستخدم هذه التكنولوجيا في بقية القطاعات. إن مهمة التعليم في ظل اقتصاد المعرفة يجب أن تسعى إلى توفير فرص التعليم لجميع شرائح المجتمع - التعليم النظامي وغير النظامي. ومن الضروري أن يسهم التعليم في بناء رأس المال الاجتماعي Social Capital الذي يتجلى في العلاقات الاجتماعية الإيجابية كالثقة، وثقافة الاتصال والعمل الجماعي وهي بالطبع عوامل لا غنى عنها لبناء مجتمع معرفي قوي البناني.

ويتضح دور التعلم الإلكتروني في معالجة تجديد المعرفة والمهارات؛ فهو يعد من وسائل التعلم عن بعد، من خلال وسائل التقنية عامة، وتكنولوجيا الحاسوب والانترنت، خاصة فكرة الاستمرارية في التعليم والمداومة عليه مدى الحياة، ونقل نشاط التعليم إلى خارج أسوار الجامعة والمدارس. ويمكن وصف التعلم الإلكتروني بأنه داعم ومساند للخبرات التعليمية بالجامعات ومعاهد التعليم العالي ويساعد في تمكين الطلاب من المعلومات والمعارف وفي إجراء البحوث والتجارب العلمية، وقد أكدت بعض البحوث أن معظم الجامعات تستخدم تقنية التعلم الإلكتروني كعملية لتحسين مخرجات التعليم التقليدي وليست بديلاً عنه". (الموسى: ٢٠٠٢)

إن توظيف المستحدثات التكنولوجية في العملية التعليمية ضرورة ملحة للاستفادة منها في رفع كفاءة العملية التعليمية، ومن أهم تلك المستحدثات التعلم الإلكتروني Electronic Learning، الذي يعرف بأنه: طريقة للتعلم باستخدام آليات الاتصال الحديثة من حاسب وشبكاته، ووسائطه المتعددة من صوت وصورة، ورسومات، وآليات بحث، ومكتبات إلكترونية، وكذلك بوابات الإنترنت سواء

أكانت عن بُعد أم في الفصل الدراسي وهو استخدام التقنية بجميع أنواعها في إيصال المعلومة للمتعلم في أقصر وقت وبأقل جهد وأكبر فائدة. وبذلك يمكن القول بأن التعلم الإلكتروني هو البيئة التعليمية والعلمية التي يتم فيها توظيف التقنية بشكل مدمج مع العملية التعليمية وهو الأسلوب الأمثل والأكثر انتشاراً للتعليم والتدريب، وفي ضوء ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحالية؛ **فالتعلم الإلكتروني** يعد أهم دعائم اقتصاد المعرفة، وجزءاً ومكوناً أساسياً فيه؛ فهو يؤثر ويتأثر بعالم التربية وإدارة الأعمال.

وهنا يجب تناول معنى **التعلم الإلكتروني**، والذي يُعرّف بأنه: " ذلك النوع من التعلم الذي يعتمد على استخدام الوسائط المتعددة وشبكات المعلومات والاتصالات (الإنترنت) التي أصبحت وسيطاً فاعلاً للتعلم الإلكتروني، ويتم التعلم عن الاتصال والتواصل بين المعلم والطالب، وعن طريق التفاعل بين الطالب ووسائل التعلم الإلكتروني الأخرى، كالدروس الإلكترونية والمكتبة الإلكترونية، والكتاب الإلكتروني وغيرها" (. (Monk, 2005) وقد انتشر هذا النوع من التعلم بشكل سريع وأصبح له مستقبلاً كبيراً، وهو ما دفع الباحثة إلى الإشارة بأن التعلم الإلكتروني كأحد المستحدثات التكنولوجية هو البيئة التعليمية والعلمية التي يتم فيها توظيف التقنية بشكل مدمج مع العملية التعليمية. وإنه الخيار الاستراتيجي الذي لا بديل عنه لتحقيق التعليم المستمر وجعل التعلم غير مرتبط بالزمان والمكان، تعلم مبني على الحاجة الحالية، تعلم ذاتي فعال. كما يعتبر وسيلة لتعويد الطالب على التعلم المستمر الذي يساعده على اكتساب مهارة التعلم مدى الحياة، والذي يمكنه من تثقيف نفسه وإثراء المعلومات من حوله.

ويمكن تحديد فلسفة التعلم الإلكتروني وأهدافه في الدول العربية فيما يلي :

- استيعاب أعداد كبيرة من الدارسين الذين تحول ظروفهم من مواصلة التعليم كعدم توفر الامكانيات الاقتصادية، والبعد المكاني، وظروف العمل، ولذلك يمكن أن تصل الخدمة التعليمية الالكترونية إلى جميع الأفراد في أماكن تواجدهم.
- تقديم تعليم مستمر مدى الحياة للكبار الراغبين في تجديد معارفهم ومهاراتهم لتلائم التغيرات التي تطرأ على المهن، ولل كبار الراغبين في استكمال تعليمهم.
- سد الفجوات التي تعوق الجامعات التقليدية عن توفير المتخصصين والمدرين في المجالات العلمية والفنية، وذلك بالإفادة القصوى من مستحدثات التقنيات الحديثة في مجالات التعلم المستمر.

ومن أهم مميزات التعلم الإلكتروني ما يلي: (البحيري؛ عطا، ٢٠٠٨)

- يتيح التعلم الإلكتروني فرصاً كبيرة للتواصل الهادف والفعال بين أطراف العملية التعليمية (الطلاب والمعلم) من خلال غرف الحوار ومجالس النقاش، وهذا من شأنه يزيد من فاعلية الطلاب وحفزهم على المشاركة في التعلم.
- إثراء عملية التعلم: حيث يستطيع المشاركون بفاعلية في عمليات الحوار والمناقشة تكوين بنية معرفية قوامها الفهم والاستيعاب وليس الحشو والحفظ والتلقين.
- الإحساس بالمساواة: لكل متعلم مشارك في التعلم الإلكتروني الحرية التامة في التعبير عن رأيه في أي وقت ودون حرج وهذا ما لا يحدث داخل الفصول التقليدية.
- سهولة الوصول إلى المعلم: أتاح التعلم الإلكتروني بآلياته المختلفة من بريد الكتروني ومجالس نقاش متعددة الفرص أمام للتواصل مع المعلم وإرسال استفساراتهم، وآرائهم متى شاءوا.

- عدم الاعتماد على الحضور الفعلي: يستلزم التعلم الإلكتروني نوعاً من التنسيق بين المشاركين والمعلم ولا يفرض جدولاً زمنياً محددًا كما هو سائد في الطرق التقليدية.

- حل مشكلة الأعداد الكبيرة خاصة في الكليات النظرية.

- سهولة تحقق الدارس من إنجازاته وسليباته من خلال المراجعة المستمرة لبنوك المعلومات والاختبارات.

ومن أهم متطلبات التعلم الإلكتروني ما يلي:

- بنية تحتية تتمثل في رسائل اتصال سريعة واجهزة ومعامل حديثة للحاسب الآلي.

- تأهيل وتدريب أعضاء هيئة التدريس على استخدامات التقنية والتعرف على مستجدات العصر في مجال التعليم.

- الاستثمار في بناء مناهج ومواد تعليمية إلكترونية.

- بناء أنظمة وتشريعات تساهم في دعم العملية التعليمية بشكلها المعاصر، وتكون قادرة على إدارة عملية التعليم بشكلها الجديد.

- تسويق التعلم الإلكتروني من برامج وخدمات وتدريب.

وفيما يلي تتناول الدراسة الأثر الإيجابي للتعلم الإلكتروني علي التعليم المستمر:

- إن كثيراً من الجامعات قد حرصت على المزج بين النوعين من التعليم (التقليدي والإلكتروني) بصورة تجمع بين مزايا النظامين معاً أي استخدام التعلم الإلكتروني (عن بعد) كجزء مكمل ويقع في قلب التعليم التقليدي دون أن يحل محله، ولهذا تتجه كثير من الجامعات إلى تقديم المقررات الدراسية بمختلف أساليب التوصيل؛ مما يتيح للطلاب فرصة اختيار الأسلوب الذي يناسبهم ويلائم ظروفهم.

- التعلم الإلكتروني أسلوب للتعلم تُترك فيه عجلة القيادة إلى حدٍ ما للمتعلم لا للمعلم بحيث يكون المتعلم هو الفاعل لا المفعول به، فالمرونة التي يتسم بها التعلم الإلكتروني تجعله قادراً على التأقلم مع الظروف والأوضاع المتغيرة؛ وعلى ذلك تكون فيه مساحة من الحرية للمتعلم بحيث يختار الوقت أو المكان أو السرعة أو حتى المواد الدراسية التي تناسبه.

- أوضحت بعض الدراسات تفوق مستخدمي أدوات التعلم الإلكتروني في العملية التعليمية على غيرهم وفق درجة الاستخدام التي قد تتراوح ما بين استخدام بسيط منحصراً في محتوى المادة ونتائج الامتحانات على الانترنت أو تبادل المعلومات داخل المنتديات وقاعات المناقشات فقط، وقد يتعدى ذلك الاستخدام البسيط إلى ما يسمى بالفصول الافتراضية والتي تتم فيها العملية التعليمية بشكل متكامل من خلال تقنيات الشبكات والفيديو وغيرها. (شوملي، ٢٠٠٧) (الزركاني، ٢٠٠٨)

- التعلم الإلكتروني يعد وسيلة لتعويد الطالب التعلم المستمر الذي يساعده على اكتساب مهارة التعلم مدى الحياة؛ الأمر الذي يمكنه من تثقيف نفسه وإثراء المعلومات من حوله.

- يساعد التعلم الإلكتروني على استمرارية التواصل بين الكلية وخريجها وذلك من خلال إشاعة ثقافة التعلم والتدريب المستمر لأفراد المجتمع في إطار مفهوم التعلم مدى الحياة.

- التعلم الإلكتروني يساعد على التعلم الذاتي؛ فهو يمكن الطالب من الاعتماد على نفسه في الحصول على المعلومات، والاستفادة من التغذية الراجعة المقدمة من الأستاذ والملاء، فالطالب يكتسب المعلومات وفقاً لإمكاناته وقدراته العقلية وحسب ظروفه في مجال العمل؛ مما يؤدي إلى ترسيخ عملية الفهم وتدعيم

عملية التعلم لدي الطالب ، وعلى الرغم من اعتماده على ذاته ؛ فهو لا يكون وحيداً وإنما يستفيد من عملية الاتصال والتفاعل المستمر ومن التوجيهات المدعمة.

- التعلم الالكتروني يساعد الفرد على أن يختار ما يحتاجه فعلاً من أي برنامج ،

كما يمكنه من الدراسة

في الأوقات التي تناسبه ويحدد أوقات بدء الدراسة فلا يرتبط بمواعيد تسجيل

أو بفترات محددة لبداية الدراسة ونهايتها.

- ومن مميزات التعلم الالكتروني أنه يساعد علي تحقيق التعليم المستمر في أي

سن وتحت أية ظروف ، ذلك التعليم الذي أصبح من أهم متطلبات عصر المعرفة

والمنظمات دائمة التعلم. فقد أصبحت المنافسة العالمية من الشراسة بحيث لا يمكننا إلا

أن نتحول إلى آلات تعلم ، ولكي نكون على دراية ووعي بكل التغيرات المتلاحقة ،

ونشجذ الهمم وطرق السبل إلى آفاق الابتكار التي لا نهاية لها.

- أن التعلم الالكتروني أتاح لعضو هيئة التدريس عديداً من المميزات التي

تعينه على تفعيل العملية التعليمية ومن أهم هذه المميزات توسيع مدارك عضو هيئة

التدريس للمستجدات على الساحة التربوية التعليمية وظروف التغير بالنسبة للمجتمع

ومتطلباته وتوقعاته المتجددة.

- التعلم الالكتروني يساعد في انتشار ثقافة التعلم المستمر وتنمية مهارات

استخدام الحاسب الآلي ، وتوفير التعلم الالكتروني لمختلف مستويات العاملين

بالمنظمة يعمل على خلق بيئة وثقافة مناسبة لتنمية عمالة المعرفة التي هي الميزة التنافسية

الوحيدة التي لا يمكن تقليدها.

ويجب الإشارة أيضاً إلى صيغ أخرى للتعلم الذي يستخدم فيها المستحدثات

التكنولوجية مثل : التعليم عن بُعد والتعليم المفتوح (Open & Distance Learning) ،

ويتعدد هذه الأنماط أصبحت للجامعات أدواراً متعددة، مثل: نشر المعرفة والمعلوماتية إحدى دعائم المجتمع المعرفي بالاستناد إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ونشر التعليم المستمر، وربط العلم بسوق العمل، وفتح قنوات جديدة للتعليم، وتنمية المهارات والقدرات اللازمة التي يحتاجها الطلبة في أثناء عمليتي التعليم والتعلم. ويمكن تناول بعض صيغ التعليم الجامعي التي تعتمد علي تقنيات الاتصال والتي لها دور في تطوير التعليم المستمر فيما يلي:

التعليم عن بُعد Distance Education

إن التعليم عن بُعد يصعب اعتباره وليد العصر، حيث أن الرغبة في تقييم مسيرة المجتمع التربوية والبحث عن وسائل لنشر المعارف على نطاق أوسع وبطرق أكثر كفاءة كانت هم الشاغل لكثير من رجال التربية والسياسة، حين بدأ صوت النقد الموجه للتعليم التقليدي يعلو شيئاً فشيئاً بسبب اتساع الهوة بين وظائف المدرسة التقليدية من جهة ومتطلبات الحياة المعاصرة من جهة أخرى، وبدأ الاهتمام بالتعليم عن بُعد ينبثق بصورة عامة من مسألة تتعلق بنوعية التعليم ومداه. والتعليم عن بُعد على مستوى العالم يعود إلى ما يربو على المائة عام، عندما أنشئت جامعة لندن ببريطانيا عام ١٨٦٣م وكان هدفها إجراء الامتحانات ومنح الشهادات للطلبة المنتسبين إليها دون أن تقوم بأي وظيفة تدريسية مباشرة.

والمتتبع لتطور التعليم عن بُعد، سيجد أن هذا النمط التعليمي قد اعتمد على تقنيات الاتصال المتاحة آنذاك؛ فقد أدى انتشار البريد إلي ظهور التعليم بالمراسلة، وأدي البث الإذاعي إلى استخدام الراديو في التعليم، وبتقدم الصناعات الكهربائية والإلكترونية ازداد دور الصوتيات بشكل عام في التعليم من خلال أجهزة التسجيل، ومع ظهور التلفاز والفيديو وشيوع استخدام الأقمار الصناعية وانتشار أجهزة

الكمبيوتر الشخصية وشبكة الانترنت، أصبحت تطبيقات الكمبيوتر القائمة على التفاعل من أهم وسائل التعليم عن بُعد وأكثرها فاعلية، بل وتأسيس تعليم متكامل معتمد على هذه التقنيات وهو ما يسمى بالتعليم الإلكتروني E-Learning أو التعليم الافتراضي Virtual Learning. (الدهشان، ٢٠٠٧)

ويقصد بالتعليم عن بُعد، ذلك النوع من التعليم الذي يقوم على الوسائط التقنية المتعددة التي يمكن عن طريقها ضمان تحقيق اتصال مباشر بين المعلم والمتعلم داخل تنظيم مؤسسي يضمن أيضاً توفير فرص اللقاء المباشر بينهما.

كما يعرف التعليم عن بُعد على أنه ذلك النوع من التعليم الذي يكون فيه المعلم أو المؤسسة التعليمية التي تقدم التعليم) بعيداً عن المتعلم إما في المكان أو الزمان أو كليهما معاً. ويستتبع ذلك استخدام وسائل اتصال متعددة من مواد مطبوعة أو مسموعة ومرئية وغيرها من وسائط ميكانيكية وإلكترونية وذلك للربط بين المعلم والمتعلم ونقل للمادة العلمية بالإضافة إلى اللقاءات المباشرة وجها لوجه في بعض الأحيان.

فالتعليم عن بُعد تجديد تربوي مكمل للنظام التعليمي التقليدي الموروث عبر أجيال ماضية، فهو يعتمد في المقام الأول على التعلم الذاتي، لأنه يهتم بتقديم المواد التعليمية على أساس الانفصال بين الأطراف التعليمية (المعلم والمتعلم) كما تم ذكره آنفاً.

ويعد التعليم عن بُعد نمطاً من أنماط التعليم المستمر الذي يؤدي إلى تنمية المعارف والمهارات وتثقيف المجتمع ومواكبة التطورات والمستجدات الحديثة في جميع المجالات فهو يتيح الفرصة لجميع أفراد المجتمع للتعليم المستمر بما يلائم ظروفهم دون التقيد بشروط تعجزهم عن مواصلة تعليمهم (السعادات، ٢٠١٠)؛ فهو يتيح فرصاً تعليمية للكبار الذين ليس في مقدورهم متابعة التعليم والتدريب دون ترك أعمالهم

ومنازلهم نظراً لمسئولياتهم الاجتماعية والاقتصادية، وإتاحة التعليم المستمر للكبار الذين يرغبون في رفع مستواهم الثقافي أو مواصلة تعليمهم، وتطبيق مفهوم التعلم الذاتي مما يساعد على تنمية القدرة على الاستقلال في تحصيل المعرفة. ومن أقوى التأثيرات المحسوسة لشبكة الإنترنت على التعليم هي حركة مصادر التعليم المفتوحة التي قدمت برامج علمية حرة وغيرها من المواد التعليمية لأي شخص يرغب في استخدامها. ويعد التعليم عن بُعد من أبرز مظاهر التطور التربوي في عصر اقتصاد المعرفة حيث إنه عبارة عن تعلم ذاتي تستغل فيه تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

مما سبق يتبين أن التعليم عن بُعد، تعليم يتيح تكافؤ الفرص التعليمية بين الدارسين على اختلاف ألوانهم وبيئاتهم ومكانتهم الاجتماعية، فهو يتيح فرص النمو والتنمية، لكثير من الأفراد في المجتمع في أعمار مختلفة، فهو أساس للتعليم المستمر مدى الحياة، فهذا التعليم يؤدي إلى اكتساب خبرات جديدة بمضامينها المعرفية والمهارية والوجدانية، وبالتالي فإنه يؤدي إحداث حراك اجتماعي صاعد بما يعنيه من الانتقال من وضع أو مكانة أو منزلة أو طبقة إلى طبقة اجتماعية أعلى. كما أنه يُعد تطبيق للنظريات التربوية الحديثة في عمليات التعليم والتعلم باستخدام المستحدثات التكنولوجية.

وهناك بعض التحسبات التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند استخدام

المستحدثات التكنولوجية في التعليم عن بُعد: (إبراهيم، ٢٠٠١)

▪ إن تزايد التقنيات يدعم تقسيم العالم إلى من يملك ومن لا يملك نظراً لاحتكار الدول المالكة للعقول والقوى البشرية المنتجة والعاملة المتخصصة مما يدعم مبدأ التبعية ما لم تقف الدول غير المالكة للتقنية برسوخ لتوجد من بين أبنائها من يوطن التقنية ويطورها.

▪ انتشار تقنيات التعليم عن بُعد بين البعض من فئات الدارسين في القطر الواحد قد يوجد ما يطلق عليه الفجوة المعرفية knowled Gap والتي قد تسبب تمايزاً تعليمياً هو في الأصل تمايزاً اقتصادياً.

▪ إن تعدد تقنيات التعليم على الرغم من ميزته والتزايد عن تواجهها قد يسبب تشتتاً لدى الدارسين؛ فيصبح الهدف هو تجربة التقنية وليس الاستفادة منها كوسيط مما يؤدي إلى هشاشة التعليم والثقافة.

التعليم المفتوح Open Education:

يعد التعليم المفتوح أحد تطبيقات التعليم عن بُعد وهو من المفاهيم التي أخذت حي وازحاً على الخريطة الأكاديمية للتعليم العالي في كثير من دول العالم، إذ أصبح هذا النوع من التعليم يساعد كل من الفرد والمجتمع على النهوض وتحقيق أهداف التقدم والرقي ومواكبة العصر، كما أصبح مورداً مهماً للجامعات في سبيل التغلب على كثير من المشكلات المادية والأكاديمية على حد سواء.

فالتعليم المفتوح لم يعد مجرد ضرورة من ضرورات مواجهة التغير المتسارع، بل إنه يسهم في حل كثير من المشكلات وتلافي جوانب القصور الناتجة عن تلبية الحياة المعاصرة من التعليم والتدريب والتثقيف في ضوء الأنماط الحديثة من التعليم النظامي وغير النظامي.

وفي الواقع لا يوجد تعريف محدد وثابت للتعليم الجامعي المفتوح حتي الآن والدليل على ذلك أنه يستخدم في الدول الناطقة بالانجليزية تحت مسميات عديدة منها الدراسة في المنزل، والدراسة المستقلة، الدراسات الخارجية، والتعليم من بُعد. (عبد

وعند تناول مفهوم التعليم المفتوح بالتحليل يلاحظ أنه يشير إلى الجامعات أو الكليات ذات الإدارة أو السياسة الميسرة والمنفتحة والمتميزة بإزالة القيود التي تواجه الطلاب بالتعليم الجامعي النظامي (التقليدي)، ولذا فهو يتميز بالمرونة والإتاحة في الزمان والمكان والكيفية والتخصص الذي يدرسه الطالب فهو يتيح للطالب مواصلة تعليمه الجامعي دون التقيد بشروط الانتظام في الدراسة أو أي شروط أكاديمية أو زمانية أو مكانية أو عمرية.

وقد عرّفت الموسوعة الدولية للتعليم العالي التعليم المفتوح بأنه: التعليم الذي لا يكون مقيداً أو مشروطاً أو مقصوراً على فئة معينة بل متاحاً للجميع، ويتضمن سهولة القبول في مؤسسات التعلم وسهولة التعليم وسهولة الحصول على الفرص التعليمية أمامهم. (The Open University)

وأشار (حجي، ٢٠٠٣) بأنه جهود لتوسيع حرية المتعلمين وفقاً لما تقدمه المؤسسة المعنية من حرية بعضها يتعلق بالزمان والمكان، والبعض الآخر يتيح حرية في نواحٍ أخرى كالقبول أو اختيار المقررات أو تكييف المنهج بطريقة مفردة أو تساعد على تفريد التعليم أو اختيار البداية، أو مشاركة المتعلم في عملية التقويم وتعدد أدواته ووسائله.

وتعرّفه الباحثة بأنه: تعليم بديل لهؤلاء الذين يرغبون في العودة إلى التعليم بعد الدخول إلى مجال العمل أو الأسرة أو غيرها من الالتزامات بهدف الحصول على المؤهلات خارج الإطار التقليدي للتعليم.

وهو نمط من أنماط التعليم الجامعي عن بُعد يساهم في تحقيق ديمقراطية التعليم حيث يوسع فرص الالتحاق بالتعليم الجامعي لمن لم يستطيعوا الالتحاق به لسبب أو لآخر مستفيداً من التقدم التكنولوجي في مجال المعلومات والاتصالات. وهو تعليم

يتسم بالمرونة في القبول وطرق التدريس والمقررات ويتعامل مع الدارسين بصرف النظر عن أعمارهم أو أماكن إقامتهم. وهو تعليم يمكن أن يلتحق به كل من فاتته فرص التعليم النظامي، كما أنه يسمح بالانتقال إليه والدراسة فيه وتركه والعودة إلى التعليم النظامي. وأنه يسمح للدارسين بالجمع بين العمل والدراسة والاستمرار في الدور المنتج إلى جانب التحصيل الدراسي.

وفي ضوء التعريفات السابقة يمكن تحديد سمات التعليم المفتوح فيما يلي :

- تركز فلسفة التعليم الجامعي المفتوح على المتعلم.
- تمكن الطلاب من حرية الاختيار.
- تمكن الطلاب من التعلم في الوقت والمكان المناسبين لهم.
- يتعلم الطالب بالسرعة التي تتلاءم مع ظروفه ومتطلباتهم.
- يتسم بالمرونة لتلبية حاجات ومتطلبات فردية.
- يزيل العوائق التي تحول دون الالتحاق بالتعليم الجامعي التقليدي.
- قدرة هذا النوع من التعليم على استيعاب أعداد متزايدة من الطلاب دون زيادة كلفة التعليم وتقليل الضغط على التعليم التقليدي.

وتؤكد السمات السابقة من استخدام الجامعة المفتوحة أساليب التعليم والتعلم عن بُعد ووسائل التعلم الذاتي والتكنولوجيا المتقدمة مثل البرامج المذاعة بالراديو والأشرطة المسجلة المسموعة والمرئية، وشبكة الإنترنت، والبريد الإلكتروني والأقراص المدجة وبرامج الكمبيوتر والوسائط المتعددة والحقائب التعليمية والمواد المطبوعة وغير ذلك من وسائل الاتصال، هذا بالإضافة إلى مراكز الدراسة الإقليمية والمحلية للجامعة المفتوحة التي يتم فيها اتصال مباشر بين المتعلمين وأعضاء هيئة التدريس.

وفي ضوء ما سبق يمكن تقديم بعض مبادئ التعليم المفتوح كصيغة لتدعيم التعليم المستمر في ضوء خصائص اقتصاد المعرفة فيما يلي :

• **التمركز حول المتعلم:** حيث يقوم المتعلم دور نشط في اتخاذ القرار المتعلق بتعلمه واستقلالية تفكيره وتوظيف مهاراته وخبراته.

• **التعلم الذاتي:** ويعني استقلالية المتعلم وقدرته على التعلم في غياب المعلم، وهذا بدوره يعزز احتمالات نجاح المتعلم.

• **التعلم مدى الحياة:** وذلك باكتساب المتعلمين للمعارف والمهارات والخبرات وإشباع حاجاتهم لتلبية متطلبات الحياة المتغيرة.

المبادئ السابقة تبين لنا: أن التعليم المفتوح ينطلق من مبدأ تطوير التعليم واستمراريته، وهذا يعني أن عملية التعلم عملية مستمرة متطورة ومتغيرة، تواكب التطور والتغير المعرفي الذي يشهده العصر الحالي ويحقق أهداف التنمية البشرية التي تتجه حديثاً إلى تعزيز قدرات الإنسان في توسيع الخيارات المتاحة لكي يتمتع بالحرية، والحق في الحصول على الموارد التي تكفل له احترام الذات والعيش الكريم، والتمتع بعلاقات سليمة في محيطه الاجتماعي والثقافي، ومن هنا تأتي أهمية تفعيل فلسفة التعليم المستمر والتعلم مدى الحياة، وجعل تلك الفلسفة بمثابة ممارسة حياتية معتادة من خلال إتاحة فرص التعليم المفتوح للطلبة الكبار.

ولتحقيق فلسفة التعليم المفتوح تستشهد الباحثة: بإحدى الدراسات التي أشارت إلى أن التعلم الإلكتروني في الوقت الحالي خير وسيلة لتعويد المتعلم التعلم المستمر الذي يساعده على تعلم نفسه مدى الحياة؛ فالمعرفة طريقة وليست نتاجاً، فإذا تعلم الفرد طريقة الحصول على المعرفة عندما يريد، واكتسب المهارات المناسبة

لتوليدها فإن التعليم الجامعي يكون قد أسدى خدمة كبيرة إلى الفرد لمتابعة تعلمه في المستقبل. (بلغرسة، ٢٠٠٨)

وترى الباحثة، أن التحول إلى التعليم الإلكتروني في التعليم الجامعي المفتوح لتدعيم التعليم المستمر، لن يؤدي ثماره ما لم تتم دراسة متطلباته وإمكانية تحقيقه بصورة متأنية، كما يجب الأخذ في الاعتبار أن مقاومة التغيير - مهما كان التغيير - إنما هي من الطبيعة البشرية؛ لذلك فإنه من الخطورة بمكان أن تفكر الجامعة - أو أي منظمة - في هذا التحول دون قناعة الإدارة العليا وتوفير المناخ المناسب، وأن تكون - الجامعة أو المنظمة - على دراية تامة بالمتدربين وبأنماطهم التعليمية والتأكيد على كيفية تطبيق التعليم الإلكتروني والفوائد الناجمة عن هذا التطبيق، بالإضافة إلى مراعاة توافر الأجهزة والأدوات والمهارات المطلوبة والعمل على إزالة العوائق التي قد تحول دون التطبيق الفعال لهذا التحول

نتائج الدراسة

- مما سبق توصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج توردها الباحثة فيما يلي :
- ضعف منظومة التعليم في البلدان العربية على إقامة مجتمع اقتصاد المعرفة نتيجة للمعوقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- إن الأنظمة العربية في مجال التعليم والبحث العلمي تفتقر إلى خصائص اقتصاد المعرفة وهي: المعرفة التخصصية، ومجتمعات التعلم، والعمل في فريق، والاستقصاء، والتعليم المستمر، وتقنيات الاتصالات والمعلومات.

- ضعف قدرة الجامعات العربية على مواكبة التحديات ومتطلبات الاقتصاد المعرفي لاعتمادها على المعلومات القديمة المستوردة، وندرة الاعتماد على إنتاج معرفة جديدة.
- ضعف إقامة علاقات شراكة بين الجامعات وأماكن العمل والإنتاج واعتمادها على طرق التدريس القديمة، و ضعف الاعتماد على التقدم التكنولوجي.
- إن التعليم المستمر تأثر بالمجتمعات الجديدة (مجتمعات المخاطر)؛ لأن التقدم المعرفي والتكنولوجي جعل المجتمعات والأفراد في حالة مواجهة دائمة.
- أن سياسات التعليم المستمر أصبحت تشكل مساحة جديدة في بيئة التعلم بسبب التقنيات الحديثة للاتصال والمعلومات.
- من إجراءات التحول نحو التعلم المستمر المرور بمرحلة انتقالية يتم خلالها إنشاء نظام انتقالي للتعليم يشمل خليطاً من التعليم المفتوح الإلكتروني، والتقليدي.
- إن الأمم المتقدمة اقتصادياً في القرن الحادي والعشرين هي الأمم التي بتكوين مجتمعات تعلم؛ من خلال التزام جميع الأفراد بالتعليم والتدريب مدى الحياة.
- إن التعليم المستمر يهدف إلى تحسين نوعية الحياة لكل فرد، وذلك بمساعدة الأفراد على التكيف للتغيير، وإطلاق العنان لقدراتهم الإبداعية الخلاقة.
- بعد تحول الاقتصاد الحديث إلى الاقتصاد المعرفي الذي تشكل فيه المعرفة المحور الأساسي، أصبح تقدم الأمم يقاس بمعايير قدرتها على إنتاج المعرفة وتطويرها.
- ظهور طبقة جديدة من العمال يطلق عليهم عمال المعرفة؛ وهم أفراد يتطلب إعدادهم قدرًا كبيراً من التعليم الرسمي عالي المستوى، كما تتطلب أعمالهم معارف نظرية تخصصية دقيقة ومهارات يدوية عالية، وتتطلب طبيعة أعمالهم تلازماً بين المعرفة النظرية والمهارة التطبيقية.

- في عصر اقتصاد المعرفة أصبح التعليم عالي الجودة مطلباً أساسياً، وأصبحت المعرفة الإبداعية هي المكون الأساسي لإعطاء القيمة المضافة.
- ضعف منظومة الابتكار الوطني في الوطن العربي، نتيجة عدم وجود سياسات رسمية معلنة للعلم والتقنية، مما يؤثر سلباً على عملية التنمية لضعف القدرة على نقل وتوطين المعرفة بشكل حقيقي، وبالتالي ضعف توليد فرص عمل جديدة للمواطنين
- إن الفجوة بين التقدم والتخلف هي فجوة معرفية تكنولوجية بالدرجة الأولى، لذا تسعى المؤسسات الإنتاجية والاقتصادية إلى استخدام المستحدثات التكنولوجية التي من المفترض أن تقدمها الجامعات، وأن سرعة التقدم المعرفي والتقني جعل مبدأ التعليم المستمر ضرورة لازمة لضمان الأداء والإنتاج.
- إن التحولات التربوية للدخول إلى اقتصاد المعرفة تكمن في إدخال إصلاحات تربوية على نظام التعليم، من خلال الارتكاز على بناء قدرات الطالب لاكتساب المعرفة، والتكيف مع المجتمع وتغييراته، وتنمية الذات والقدرات الشخصية.
- إن التعلم الإلكتروني الخيار الاستراتيجي الذي لا بديل عنه لتحقيق التعليم المستمر وجعل التعلم غير مرتبط بالزمان والمكان، تعلم مبني على الحاجة الحالية، تعلم ذاتي فعال. كما يعتبر وسيلة لتعويد الطالب على التعلم المستمر الذي يساعده على اكتساب مهارة التعلم مدى الحياة.
- التعليم عن بُعد تجديد تربوي مكمل للنظام التعليمي التقليدي الموروث عبر أجيال ماضية، و يعد نمطاً من أنماط التعليم المستمر الذي يؤدي إلى تنمية المعارف والمهارات وتثقيف المجتمع ومواكبة التطورات والمستجدات الحديثة في جميع المجالات، فهو يعتمد في المقام الأول على التعلم الذاتي.

- فالتعليم المفتوح يعد مجرد ضرورة من ضرورات مواجهة التغير المتسارع، ويسهم في حل كثير من المشكلات وتلافي جوانب القصور الناتجة عن تلبية الحياة المعاصرة من التعليم والتدريب والتثقيف.

وفي ضوء النتائج السابقة تقدم الدراسة رؤية مقترحة لدور الجامعة في تفعيل التعليم المستمر في ضوء خصائص اقتصاد المعرفة فيما يلي:

رؤية مقترحة

لدور الجامعة في تفعيل التعليم المستمر في ضوء خصائص اقتصاد المعرفة

لقد أصبح الإنسان مطالباً أن يكون متعلماً على الدوام ليوافق التراكم والتجديد المستمر للمعارف والمهارات في الوقت الذي أصبحت فيه المؤسسات التعليمية مهما زادت عدد الساعات التي يقضيها المتعلم فيها غير قادرة على تزويد الإنسان بكل ما يلزمه من معارف ومهارات.

وإن المتغيرات الفاعلة في عالم اليوم، جعلت معظم أنظمة التعليم الرسمي في العالم كله عاجزة عن الاستجابة لحاجات الأفراد والشعوب في ضوء هذه المتغيرات، وهذا يقتضي جهوداً جبارة لإصلاح التعليم المفتوح لاعتبارها من صيغ التعليم الجامعي التي تحقق التعلم المستمر من بعد.

ومن ثمّ يمكن القول أن الرؤية المقترحة لدور الجامعة في تفعيل التعليم المستمر في ضوء خصائص اقتصاد المعرفة يشمل جانبين أساسيين هما التعليم والتعلم، خدمة المجتمع، وهو ما يتضح على النحو التالي:

يمكن للجامعة أن تؤدي دورها في خلق أنماط تعليمية غير تقليدية تساهم في اكتشاف قدرات الأفراد ورعايتها وتنمية القدرات العقلية والإبداعية، معتمدة التقنيات

التمثلة فيما يتسم به خصائص اقتصاد المعرفة، وهي التقنية الرقمية التي مكنت من توسيع المعلومات ونقلها وتخزينها ومعالجتها وتوزيعها وتسويقها واستهلاكها. وإكساب الأفراد نظرة جديدة لعملية التعليم التي تعلم ذاتي، وتحقيق أهداف التربية في عصر المعلومات (تعلم لتعرف، تعلم لتكون، تعلم لتشارك الآخرين، تعلم لتعلم) وتعديل سلوكياتهم واتجاهاتهم وطريقتهم في التفكير وفي التعامل مع التعليم كوسيلة مجتمعية للتنمية، ومن ثم تعزيز قدراتهم على إحداث التغيير والتطوير الذاتي والمجتمعي. ومن هذه الأنماط التعلم الإلكتروني والتعليم من بعد والتعليم المفتوح.

أن أهداف التعليم في مجتمع اقتصاد المعرفة يجب أن تتمحور حول أربعة أهداف

رئيسة:

- تمكين الأفراد من تطوير إمكاناتهم إلى حدها الأعلى.
- زيادة المعرفة والفهم.
- خدمة حاجات الاقتصاد.
- تشكيل مجتمع ديمقراطي متحضر.
- وأن تكون للجامعات مركزية عالية المستوى، وأن تتعهد بأربع وظائف أساسية، وهي:

- أن تعد الطلاب للبحث والتدريس.
- أن توفر مساقات تدريب تلبي حاجات الاقتصاد والحياة الاجتماعية.
- أن تكون منفتحة للجميع، بحيث تغذي جوانب التربية أو التعليم مدي الحياة الكثير بأوسع معني.
- أن تعمل على تحقيق التعاون الدولي في التعليم.
- ومن الأدوار المقترحة للجامعات في ما يلي:

- التحول إلى مراكز إشعاع معرفية في المجتمع المحيط بها.
- تقديم معرفة تخصصية عالية المستوى تساعد المتعلم على الالتحاق بمهنة معينة.
- تقديم برامج أكاديمية تخصصية بصورة مكثفة تتصف بالمرونة، وتلبي احتياجات العاملين في الميدان من المنتسبين إلى مهن مختلفة.
- التحول إلى مجتمع تعلم يشترك الجميع في تكوين رؤية ورسالة، وأهداف مشتركة.
- التأكيد على الاستقصاء والبحث بهدف التعلم الذاتي.
- التركيز على نواتج التعلم وليس المدخلات والعمليات فقط، لضمان الحصول على خريجين مؤهلين ومنافسين عالمياً.
- تطبيق مكثف لتقنيات الاتصالات والمعلومات في التعليم والتعلم، وربط مجتمعات التعلم بعضها ببعض.
- وإحداث نوع من التكامل والتنسيق بين التعليم النظامي وغير النظامي وفتح قنوات وجسور بينهما لإتاحة الفرصة للدارسين للانتقال من نظام إلى آخر في مرونة ويسر، وإصدار تشريعات رسمية تتناول التعليم المستمر في البعد غير النظامي والتأكيد على آليات التنسيق والربط بين الأجهزة الحكومية والخاصة في تحقيق مبادئ وموجهات التعليم المستمر. ولتدعيم ذلك يجب الأخذ بأنظمة التعليم عن بُعد، والتي تعد من الأنماط التعليمية التي لها وضع متميز في المنظومة التربوية والتعليمية في القرن الحالي.
- إن الوسائل والمستحدثات التكنولوجية تتيح مدى واسعاً من المرونة التي تتلاءم مع طبيعة التعليم المستمر وخصائصه ومتطلباته، ونجاح هذه المستحدثات في تحقيق أهداف منظومة التعليم المستمر يتوقف على الأمور التالية:

- أن يكون استخدام المستحدثات التكنولوجية سواء من قبل الأفراد أو المؤسسات من أجل تحقيق أهداف واضحة ومحددة وإلا كان ذلك إهداراً للوقت والجهد والمال؛ فاستخدام المستحدثات التكنولوجية يجب أن يكون مرتبطاً بالتغلب على مشكلات محددة أو لزيادة الفرص التعليمية وإتاحتها في صور وأنماط تتميز بالمرونة وتناسب مع ظروف الأفراد ومتطلباتهم ورغباتهم واحتياجاتهم.

- ضرورة دراسة جدوى استخدام المستحدثات التكنولوجية والتخطيط السليم لها مع الأخذ في الاعتبار: التمويل، وتوفير الكفاءات البشرية والمتطلبات المادية والتدريب، كذلك الوعي بمعوقات استخدام المستحدثات التكنولوجية ومحاذير نشرها وتبنيها، وهي متطلبات ضرورية لنجاح استخدام تلك المستحدثات التكنولوجية.

- أن يتم اختيار المستحدثات التكنولوجية وتوظيفها في ضوء منظومة من المتغيرات والعوامل المرتبطة مع بعضها البعض، وفي ضوء خبرات المتعلمين وكذلك طبيعة المعرفة والمهارات والاتجاهات التي نرغب في تنميتها لدى الأفراد، وفي ضوء أساليب التعليم والتعلم واستراتيجياتهما، والإمكانيات والبنية التحتية المتوافرة، وفي ضوء المستحدث التكنولوجي ذاته.

- أن يكون لدى الأفراد المهارات والاستعدادات اللازمة للتعامل مع المستجدات التكنولوجية، وذلك للإفادة مما تتيحه هذه المستحدثات من مواد وبرامج تعليمية.

ويمكن للجامعات أن تسهم إسهاماً فعالاً في مجال التعليم المستمر، وذلك عن

طريق:

- تدعيم فلسفة التعليم عن بعد (المفتوح) والإلكتروني، من خلال وضع آليات تطبيق هذا النوع من التعليم، وسن القوانين المنظمة لذلك، وتدريب الكفاءات التدريسية والإدارية اللازمة.

- أن تدرك الجامعات أن تعليم الكبار والتعليم المستمر إنما يعدان ضمن إطار مسؤولياتها الرئيسية، ويجب أن تزول تماماً تلك النظرة التي تربي أن وظيفة الجامعة تنحصر في التدريس والبحث العلمي فقط، لقد حان الوقت أن تعيد الجامعات النظر في تفعيل وظيفتها الثالثة وهي خدمة المجتمع؛ وذلك بالعمل علي تبني سياسات أكثر التصاقاً بمجتمعاتها.

- يجب أن تعمل الجامعات علي توسيع دورها في مجال التعليم المستمر بطريقة منتظمة، ويمكن تحقيق ذلك إذا ما تولت الجامعات العمل علي تدريب الأجهزة الفنية في مجال التعليم المستمر وعلي كافة المستويات بصفة دورية، وكذا دراسة مشكلات التعليم المستمر وبرامجه وتنظيماته.

- إنشاء مراكز للتعليم والتدريب المستمر على غرار المراكز المنتشرة في كثير من الدول المتقدمة و تنشيط دور مراكز تعليم الكبار والتربية المستمرة الملحقة بالجامعات العربية وتحديد البرامج والدورات وورش العمل التي تقدمها هذه المراكز في ضوء احتياجات الأفراد والمؤسسات والهيئات التي تقع في محيط هذه المراكز والجامعات.

- أن توسع الجامعات الدور الذي تقوم به في مجال تعليم الكبار والتعليم المستمر؛ الأمر الذي يتطلب أن يعاد النظر في نظام القبول بالجامعات بالألا يقتصر علي أساس الامتحانات والشهادات المدرسية؛ حتى يتاح للراشدين دخول الجامعات والحصول علي فرص الدراسة كما هو الحال في الجامعات المفتوحة.

ولذا من الضروري علي الجامعات أن تقوم بمراجعة سياسات التعليم واستراتيجياته لدمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كافة القطاعات التعليمية والتدريبية وإعادة النظر في أنظمة التعليم بحيث تصبح أكثر تمحوراً حول الطالب وحاجاته وتقوم على مبادئ التعاون والتفاعل معه. ووضع الخطط التي يراعى فيها دعم التخصصات العلمية الجديدة، والتخصصات الصحية والتكنولوجية، والبدء بعملية حصر التخصصات الإنسانية التي تتكامل مع كافة مؤسسات التعليم العالي، ويشمل ذلك تضمين التخصصات القائمة على التركيز على اللغات، والمجالات التطبيقية، واستخدام التكنولوجيا في كافة التخصصات، ومراجعة شاملة لمضامين التعليم الجامعي.

وعلى الجامعات أن تعيد سياساتها بشأن البرامج التخصصية التي تقدمها لتكون أكثر التصاقاً وارتباطاً باحتياجات سوق العمل، وإعطاء الأولوية لتعزيز نوعية التعليم في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات مع ضمان مواكبة مخرجات التعليم في هذه المجالات مع احتياجات الصناعة وأنشطة الابتكار التكنولوجي في إطار اقتصاد المعرفة، وهذا ما يتطلب تطوير البرامج التعليمية وتحديثها وفقاً للتطورات التكنولوجية وبرامج التعليم الدولية.

وأن تتيح سياسات الجامعات إمكانية غياب الدارسين وانقطاعهم لفترات زمنية يتناوبون فيها بين مقاعد الدراسة ومواقع العمل إن شاءوا، وذلك من أجل ربط الحياة بالعمل، وأن ينظر إلى مرحلة الإعداد والتكوين الجامعي على أنها مرحلة تهيئة فكرية تنمي مهارات الحياة والتخصص لدي الدارسين، وتنمي لديهم حب البحث وحل المشكلات، وتشبع القيم الإنسانية والأخلاقية العليا. والاهتمام بإكساب الدارسين مهارات التعلم المستمر الذي تقع مسؤوليته بالدرجة الأولى على الفرد ذاته، ومدي

امتلاكه لمهارات التعلم الذاتي، وقدرته على التعامل بكفاءة وفاعلية مع المصادر التعليمية والمستحدثات التكنولوجية المتاحة التي أصبحت من مصادر الحصول على المعرفة. إضافةً إلى قدرة الفرد نفسه على تحديد أهدافه واحتياجاته، واختيار برامج التعليم والتدريب التي يمكن أن تتحقق من خلالها هذه الأهداف والاحتياجات.

إن خلق عمالة المعرفة وتنميتها والاحتفاظ بها ليس بالأمر السهل، ومن أجل ذلك يجب على الجامعات أن تتحول إلى منظمات تعلم؛ حيث يكون التعليم مستمراً ومدى الحياة من أولى اهتماماتها وبحيث لا يستطيع أعضاؤها إلا أن يتعلموا، ويأتي دور القيادات الجامعية على رأس قائمة متطلبات هذا التحول الجوهرية؛ فعلى عاتقها تقع مسؤولية توفير البيئة الملائمة وإيجاد القدوة ووضع السياسات والاستراتيجيات المطلوبة كذلك توفير تكنولوجيا المعلومات التي لم يعد لها بديلٌ لملاحقة التطور الهائل الذي لا نكاد نصل إليه حتى يكون قد سبقنا إلى آفاق بعيدة، كذلك يكون لها دورٌ رئيسٌ في تدعيم التعلم الفعال بتحويل دورة التعلم السلبية داخل المنظمة إلى دورة تعلم إيجابية.

رصد الطاقات المحلية في كافة مجالات البحث العلمي، وخلق حوافز لربط نشاطات هذه الكوادر بحاجات التطوير والنمو الاقتصادي والاجتماعي، وذلك من خلال تأمين برامج تعاون بين القطاعين العام والخاص والجامعات والمراكز البحثية بغرض اكتساب المعرفة وتكييفها ونشرها وإنشاء روابط مشتركة بين المؤسسات البحثية والمؤسسات الصناعية. والتدريب المستمر للباحثين والعلماء في مجالات خارج اختصاصاتهم للمساعدة في عمليات تصميم المنتجات وتسويق الأفكار والابتكار العلمي ومخرجات البحوث العلمية التطبيقية والمعملية.

وهذا يتطلب توفير بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تؤمن الاتصال وسهولة الوصول إلى المحتوى لأي مواطن سواء من خلال شبكات الحزمة العريضة، أو مراكز المجتمع المحلي، أو من خلال استخدام التطبيقات التفاعلية الخاصة بأجهزة الكمبيوتر الشخصية أو الهواتف المحمولة. وضرورة اهتمام الحكومات بتهيئة بيئة تشريعية مواتية لتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومكوناته بما يكفل استكمال منظوماتها التشريعية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

إجراء تقييم شامل لمنظومة الابتكار التكنولوجي بهدف إنشاء منظومة فاعلة ومتكاملة على مستوى الدولة تضمن وجود شبكة من مراكز البحث العلمي ومراكز البحث والتطوير، بالإضافة إلى تطوير نظام التحفيز للباحثين. واستكمال المنظومة الوطنية لتأمين كل حلقات ومراحل البحث والتطوير والإنتاج في معامل ومختبرات وتجهيزات ضرورية لتحويل الأفكار الابتكارية العلمية إلى منتجات وخدمات قابلة للتسويق والاستخدام. وتوفير منظومة تمويلية محفزة لعمليات الابتكار ومساندة لعملية التحويل باتجاه الاقتصاد المعرفي، وذلك بتخصيص ميزانية خاصة من قبل الحكومة لمجالات البحث العلمي، ودعم مراكز البحث العلمي في الجامعات والقطاع الخاص وفق خطط مدروسة.

الاستثمار الحكومي والخاص في مجالات البحث والتطوير في الشركات والمؤسسات الاقتصادية، وإعفاؤها من الضرائب لقيامها بالبحث في المجالات الاقتصادية والعلمية وفق أسس معتمدة. ووجود جهاز تنظيمي قادر على خلق بيئة تنافسية منظمة للشركات العاملة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يضمن وجود سياسات للمنافسة العادلة وضمان حماية المستهلك.

أن تكون الجامعات قادرة علي أن تعلن رأيها في المشكلات الأخلاقية والاجتماعية كمؤسسات مستقلة تماماً تمارس نوعاً من السلطة الفكرية التي يحتاجها المجتمع لتساعده علي التأمل والفهم والفعل.

المراجع

- [١] إبراهيم، محمد إبراهيم (٢٠٠١): " التجارب العالمية في التعليم المفتوح والتعليم من بعد دروس مستفادة " ندوة قومية بعنوان اللغة المستخدمة في التعليم من بعد والتعليم المفتوح في الفترة من ٢٥ - ٢٧ / ٨ / ٢٠٠١ ، تونس ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ص ٩.
- [٢] أبو الحمص، نعيم (٢٠٠): نحو سياسات تعليم لتحفيز اقتصاد معرفي تنافسي في الأراضي الفلسطينية، القدس، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، ٢٠٠٦.
- [٣] أبو السعود، محمد سيد (٢٠٠٩): " تطوير التعليم ودوره في بناء اقتصاد المعرفة"، المؤتمر الدولي الأول للتعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد، الرياض، المركز الوطني للتعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد ص ص ٢ - ٥٣.
- [٤] أبو سرحان، عفاف (٢٠٠٨): اقتصاد المعرفة، رسالة المكتبة، مجلد ٤٣، العدد ٤٣، الأردن، ص ص ٥ - ٧٠.
- [٥] الأحمد، سليمان ذياب علي، الشورة، محمد سليم (٢٠٠٧): " أهمية التوجه نحو الاقتصاد المعرفي في التعليم بالأردن من وجهة نظر الخبراء التربويين"، الثقافة والتنمية، العدد (٢٣)، مصر، ص ص ١٤٨ - ١٨٤.

- [٦] أمجدل، أحمد، هواري، معراج (٢٠٠٥): "اقتصاد المعرفة والتعليم عن بعد: الواقع والأسس"، دراسات، العدد ٤، الجزائر، ص ص ١٨٨ - ٢١٦.
- [٧] أناس، ميادة بهجت (١٩٨٩): التعليم المستمر أعظم ثورة تربوية في القرن الحادي والعشرين، التربية س ١٠، ع ٧٣، الإمارات، ص ص ٦٨ - ٧٣.
- [٨] أوكاموتو، كارو (١٩٩٩): تربية الشمس المشرقة: مقدمة في التربية في اليابان، القاهرة، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ص ص ٧٥ - ٧٨.
- [٩] البحيري، خلف محمد؛ عطا، حسين طه (٢٠٠٨): "ضوابط تربوية لتطبيق التعلم الإلكتروني في الجامعات المصرية"، المؤتمر العلمي العربي الثالث - التعليم وقضايا المجتمع المعاصر - ، مج ١، مصر (٢٠٠٨)، ص ص ٣٩٤ - ٤٣٥.
- [١٠] بركات، علي (١٩٨٨م): التعليم المستمر والثقيف الذاتي، القاهرة، دار الفكر العربي، ص ٢١.
- [١١] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٣): تقرير التنمية البشرية، نيويورك.
- [١٢] بلغرسة، عبد اللطيف (٢٠٠٨): "تدريس العلوم الإنسانية في الجامعات العربية بين مبررات التعليم الإلكتروني وتحديات التعليم التقليدي في إطار إصلاح التعليم الجامعي". ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي الثاني للتعلم الإلكتروني، البحرين، جامعة البحرين.
- [١٣] البنك الدولي (١٩٩٦): من الخطة إلي السوق، تقرير عن التنمية في العالم.
- [١٤] بوطالب قويدر، بوطيبة (٢٠٠٤): " الاندماج ففي اقتصاد المعرفة: الفرص والتحديات" الملتقي الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءة البشرية ٩ - ١٠ مارس ٢٠٠٤، الجزائر، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، ص ص ٢٥٣ - ٢٦١.

[١٥] بو طيبة، فيصل (٢٠٠٩): " دور المعلوماتية في تكييف التعليم مع اقتصاد المعرفة "، مستقبل التربية العربية، العدد ٥٨، يونية، مصر، المركز العربي للتعليم والتنمية.

[١٦] بيومي، عبد الله (٢٠٠٦): " مدخل مفاهيمي لعصر العولمة"، المؤتمر الدولي العلمي السابع، مصر، كلية التربية بالفيوم، جامعة الفيوم.

[١٧] توك، محيي الدين(١٩٨٥): "التربية المستمرة ودور الجامعات في تطويرها"، رسالة الخليج العربي، السنة ٥، العدد ١٥، الرياض، ١٩٨٥، ص ص ٣ - ٣٤.

[١٨] جبر، يحيى عبد الرؤوف (١٩٩٨): "التعليم المستمر: وجهة نظر"، التعريب، مج ٨، العدد ١٦، سوريا، ص ص ٩٩ - ١٣٠.

[١٩] جمال، سالمي(٢٠٠٤): أثر التنمية البشرية المستدامة في تحسين فرص اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، الجزائر، جامعة ورقلة.

[٢٠] جمعة، محمد سيد (٢٠٠٩): "تطوير التعليم ودوره في بناء اقتصاد المعرفة"، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الأول للتعليم الالكتروني والتعليم عن بعد (صناعة التعليم للمستقبل)، الرياض، ص ص ١ - ٥٣.

[٢١] حجي، أحمد إسماعيل(٢٠٠٣): التربية المستمرة والتعليم مدي الحياة، القاهرة، دار الفكر العربي.

[٢٢] الحصري، أحمد كامل(٢٠٠٤): " التعليم المستمر وتكنولوجيا التعليم، بحث مرجعي"، دراسات في التعليم الجامعي ع٧، القاهرة، ص ص ٣٦ - ٩٧.

- [٢٣] الحوات، علي (٢٠٠٣م): بناء القدرات البشرية - التعليم في تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢م - خلق الفرص للأجيال القادمة، ليبيا: المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية، ص ص ٣ - ٨.
- [٢٤] حيدر، عبد اللطيف حسين (٢٠٠٤): " الأدوار الجديدة لمؤسسات التعليم في الوطن العربي في ظل مجتمع المعرفة"، مجلة كلية التربية، السنة ١٩، العدد ٢١، جامعة الإمارات، ص ص ١ - ٤٤.
- [٢٥] الخضيرى، محسن أحمد (٢٠٠٠): العولمة مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة، القاهرة، مجموعة النيل العربية.
- [٢٦] خصاونة، سهام محمود (٢٠٠٣): دراسة تحليلية للأنماط المعرفية السائدة في الجامعات الأردنية الرسمية وعلاقتها بأنماطها المنظمية، مجلة دراسات، ٣١، (٩)، الأردن، ص ص ٣٠٤ - ٣١٧.
- [٢٧] خلف، فليح حسن (٢٠٠٨): اقتصاد المعرفة، الأردن، عالم الكتب.
- [٢٨] خوخ، فخرية (٢٠٠٨): " مدى استفادة التعليم العالي السعودي من الصيغ الجامعية الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات" مجلة مستقبل التربية العربية، السنة ١٤، العدد ٥١، مصر، ص ص ٢٦٣ - ٢٩٨.
- [٢٩] الدهشان، جمال علي (٢٠٠٧): " الجامعة الافتراضية أحد الأنماط الجديدة في التعليم الجامعي" من بحوث المؤتمر القومي السنوي الرابع عشر (العربي السادس) لمركز تطوير التعليم الجامعي بجامعة عين شمس، المنعقد بدار ضيافة جامعة عين شمس، في الفترة من ٢٥ - ٢٦ نوفمبر.

- [٣٠] ديلور، جاك، (١٩٩٩): التعلم: ذلك الكنز الكامن، تقرير قدمته إلي اليونسكو اللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الحادي والعشرين، القاهرة، مركز مطبوعات اليونسكو.
- [٣١] الرشيد، محمد أحمد (١٩٩٩): "رؤية مستقبلية للتربية والتعليم في المملكة العربية السعودية"، من بحوث مؤتمر المملكة العربية السعودية في مائة عام، السعودية.
- [٣٢] ريكفن، جيرمي (٢٠٠٠): نهاية عهد الوظيفة، انحسار قوة العمل العمالية ويزوغ حقبة ما بعد السوق، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ص ص ٣٢٩ - ٣٤٣.
- [٣٣] زاهر، ضياء الدين (٢٠٠٥): "التكنولوجيا الرقمية وتأثيرها على تجديد النظم التعليمية"، بحث مقدم إلى مؤتمر المعلوماتية والقدرة التنافسية للتعليم المفتوح، القاهرة، جامعة عين شمس.
- [٣٤] زاهر، ضياء الدين، قمبر، محمود مصطفى (٢٠٠٥): الإستراتيجية العربية للتعليم عن بعد، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- [٣٥] زاهر، ضياء الدين (٢٠٠٣): التعليم العربي وثقافة الاستدامة، القاهرة، المكتبة الأكاديمية.
- [٣٦] زاهر، ضياء الدين (١٩٩٥): الدراسات العليا العربية بعين الواقع وسيناريوهات المستقبل، مجلة مستقبل التربية، مجلد ١، مصر.
- [٣٧] زاهر، ضياء الدين (١٩٩٣): تعليم الكبار من منظور استراتيجي، الكويت: دار سعاد الصباح.

[٣٨] الزركاني، خليل حسن (٢٠٠٨): " دور التعليم الالكتروني في تطوير التعليم العالي" ندوة استراتيجية التعليم الجامعي العربي وتحديات القرن ال ٢١ وورشة عمل تنمية أدوار عمداء الكليات كقادة إداريين، البحرين، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص ص ١٦٥ - ١٨٦.

[٣٩] زيتون، محيا(١٩٩٦): "مستقبل التعليم في الوطن العربي في ظل إستراتيجية إعادة الهيكلة الرأسالية"، حلقة دراسية لقادة الفكر التربوي المتخصصين في الدراسات المستقبلية"، بيروت، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

[٤٠] السعادات، خليل إبراهيم (٢٠١٠): أهمية التعليم المستمر عن بعد من جهة نظر بعض المتدربين، رسالة التربية وعلم النفس ع (٣٤)، الرياض، ص ص ٧١ - ٨٧.

[٤١] السنبل، عبد العزيز بن عبدالله (٢٠٠٠): " التربية المستمرة في عالم عربي متغير"، تعليم الجماهير، س ٢٧، ع ٤٧، تونس، ص ص ٨ - ٤٨.

[٤٢] سنقر، صالحة (٢٠٠٩): "التعلم مدى الحياة (Life Long Learning) مفهوم يناقش من جديد"، أبحاث مؤتمر نحو استثمار أفضل للعلوم التربوية والنفسية في ضوء تحديات العصر، مج ١، سوريا، جامعة دمشق، كلية التربية، ص ص ١ - ٢١.

[٤٣] سورطي، يزيد عيسى (٢٠٠٥): "الاقتصاد المعرفي والتعليم العالي في الوطن العربي"، مجلة دراسات، مجلد ٣٢، العدد ١، الأردن الجامعة الأردنية.

[٤٤] الشاعر، عبد الرحمن بن إبراهيم (١٩٩٨م): "التعليم المستمر.. إلي أين؟" الملتقى الأول لعمداء مراكز خدمة المجتمع في الجامعات السعودية، السعودية، ص ص ٣١٨ - ٣٥١.

- [٤٥] شوملي، قسطندي (٢٠٠٧): "الأنماط الحديثة في التعليم العالي - التعليم الإلكتروني المتعدد الوسائط"، المؤتمر السادس لعمداء كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية ندوة ضمان جودة التعليم والاعتماد الأكاديمي، فلسطين، جامعة بيت لحم، ص ص ٢١٣ - ٢٦١
- [٤٦] الصديقي، سعيد (٢٠٠٦): "الإقليمية والتحديات العالمية الجديدة"، المستقبل العربي، مج ٢٩، ع ٣٣٢، لبنان، ص ص ١٢٠ - ١٣٣.
- [٤٧] عبد الجواد، نور الدين محمد (١٩٨٢): "التعليم المستمر مفهوم يتطلب التغيير الجذري"، تعليم الجماهير، س ٩، ع ٢٢، تونس، ص ص ١٣٩ - ١٤٩.
- [٤٨] عبد المجيد، سمير (١٩٩٤): "إدارة التعليم العالي عن بعد مسح إحصائي للتجربة وضوابط نجاحها"، مجلة التربية المعاصرة، العدد ٢٧، السنة ١١، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، سبتمبر، ص ص ١٧ - ٣٨.
- [٤٩] العسيلي، رجاء زهير (٢٠١٢): "واقع الإلكتروني وتحدياته في تجربة جامعة القدس المفتوحة في منطقة الخليل التعليمية"، مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد ١٣ العدد ١، البحرين، ص ص ٣٤٩ - ٣٨٠.
- [٥٠] عمار، حامد (٢٠٠٠): نحو تعليم المستقبل، مجلة العربي، العدد ٤٩٤، الكويت.
- [٥١] غنيم، إبراهيم أحمد (٢٠١٠): أدوار التعليم الجامعي المفتوح في مصر رؤية مستقبلية"، مؤتمر "معايير الجودة والاعتماد في التعليم المفتوح في مصر والوطن العربي" المنعقد في كلية التربية ببورسعيد في الفترة ٢٧ - ٢٨ مارس ٢٠١٠، مصر، ص ص ١٣٦ - ١٥٢.

- [٥٢] فايق، طلعت عبد الحميد(٢٠٠٣): "الاتجاهات الحديثة في تحقيق التكامل بين التعليم النظامي وغير النظامي"، تعليم الجماهير، س ٣٠، ع ٥٠، تونس، ص ٢٩ - ٧٤.
- [٥٣] فايق، طلعت عبد الحميد (٢٠٠٦): التربية في عالم متغير- دراسات في أصول التربية، القاهرة، دار فرحة للنشر والتوزيع.
- [٥٤] فرجاني، نادر (٢٠٠٠): عن تحدي المعرفة في الوطن العربي، القاهرة، مركز المشكاة.
- [٥٥] كمال الدين، يحي مصطفى(٢٠٠٩): التعليم المستمر: "دراسة مقارنة للجامعة المفتوحة والجامعة الافتراضية"، آفاق جديدة في تعليم الكبار، ع ٨، مصر، ص ١٦٦ - ٢١١.
- [٥٦] محمد، أشرف السعيد أحمد (٢٠٠٨): " دور التعليم العالي في مواجهة تحديات تأسيس مجتمع المعرفة في مصر، مجلة كلية التربية، العدد ٦٨، الجزء الأول، مصر، جامعة المنصورة، سبتمبر، ص ٢ - ١٢١.
- [٥٧] مركز الإنتاج الإعلامي (١٤٢٨): نحو مجتمع المعرفة - دور مؤسسات التعليم العالي في نقل التقنية وتوطينها، سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك عبد العزيز.
- [٥٨] مركز تطوير التعليم الجامعي (٢٠٠٢): المؤتمر القومي السنوي التاسع - العربي الأول - التعليم الجامعي العربي عن بعد: رؤية مستقبلية، المنعقد في الفترة ١٧ - ١٨ ديسمبر، القاهرة، جامعة عين شمس.
- [٥٩] مطاوع، إبراهيم عصمت (٢٠٠٢): التنمية البشرية بالتعليم والتعلم في الوطن العربي، القاهرة، دار الفكر العربي.

- [٦٠] المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (٢٠٠٠): مدرسة المستقبل، الوثيقة الرئيسية للمؤتمر الثاني لوزراء التربية والتعليم والمعارف في الوطن العربي، ٢٩ - ٣٠ يوليو، دمشق.
- [٦١] المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (٢٠٠٠): "موجهات إجرائية لسياسات تعليم الكبار في الدول العربية ٢٠٠٠ - ٢٠١٥"، التعليم للجميع، المؤتمر الإقليمي حول التعليم للجميع ٢٤ - ٢٧/١/٢٠٠٠، القاهرة.
- [٦٢] الموسى، عبد الله (٢٠٠٢): استخدام الحاسب الآلي في التعليم، الرياض، مكتبة تربية الغد.
- [٦٣] نجم، عبود نجم (٢٠٠٨): إدارة المعرفة: المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات، القاهرة، الوراق للنشر والتوزيع.
- [٦٤] همشري، عمر أحمد (٢٠٠٧): مدخل إلي علم المكتبات والمعلومات، الأردن، دار الصفاء.
- [٦٥] وزارة التعليم العالي (٢٠٠٢): التعليم العالي في جمهورية مصر العربية - مرتكزاته، إستراتيجية تطويره، أهم إنجازاته، القاهرة: وزارة التعليم العالي.
- [٦٦] وزراء التربية والتعليم العرب (٢٠٠٠): إعلان دمشق حول مدرسة المستقبل في الوطن العربي، المجلة العربية للتربية، المجلد العشرون، العدد الثاني، ديسمبر، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- [٦٧] Abbot, John (1997). School is not Enough: Learning for The 21st Century, TECHNOS, Vol.6, No.2, pp29-32 Sum , **Eric,Record Details – EJ547786**
- [٦٨] Arorat, Ashish et all (2002). Markets for technology in the knowledge Economy, **International Social Science Journal**; Mar, Vol.54 issue171.
- [٦٩] Brie, jachy(2006).Lif long learning and the knowledge economy: Those that know and those that donot. The discourse of the European union , **British Educational Research Journal**, Vol.32, No. 5, October.

- Butera, Federico (2000). Adapting the Pattern of university organization to **Economy**, Vol. the Need of the Knowledge **Economy**, **European Journal of** [٧٠]
35. No. 4.
- Drucker, peter (1994). **Knowledge Work and Knowledge Society: The** [٧١]
Transformation of this century. The 1994 Edwin L. Godkin **Social**
Lecture, John Kennedy School of Government At Harvard University, May 4.
- Fainholc, Beatriz (2005). Teaching and learning in th knowledge society, [٧٢]
Encounters on education, Vol.6 ,Feb.
- Gene Hawes & Lynne Hawes (1973). **The Concise Dictionary Of** [٧٣]
.New York, Hill book Company , **Education**
- Gold ,Andrew H. , Malhotra, Arvind & Segars, Albert H. (2001): Knowledge [٧٤]
management: an Organization Capabilities, **Journal of management**
Information System, Vol.18, No.1, summer
- Hopkins, David & Reynolds, David (1996). **Towards Schooling for the** [٧٥]
Publication — **Twenty- First century**, British Library cataloguing – in
.Data. New York
- Human Development Report, (1990). **Review and assessment** , World [٧٦]
Development, Vol. 19, Issue 10, October 1991, New York, pp 1451-146.
- Jennings, L. (2001). Alternative visions for the future university. **The** [٧٧]
Futurist Journal, Vol. 44 No.2, pp 66-71
- Kirchberge, A. (2005). **The Knowledge Economy and Education Reform in** [٧٨]
.MENA Countries: Selected Examples, World Bank, Washington, Dc
- ، Laurillard, Diana (2002). Rethinking Teaching for the Knowledge society [٧٩]
.Educause review, Vol.37, No.1, Jan.-Feb. 2002
- valenduc Gerard (2000). Towards a Knowledge Society, **Foundation Travail** [٨٠]
.University Infose, No. 6
- World Bank (2002). **Constructing Knowledge Societies: new challenges for** [٨١]
tertiary education, Washington, D.C

[٨٢] تقرير التنمية الإنسانية العربية " نحو إقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، ٢٠٠٣. : available at : <http://www.un.org/arabic/esa/rbas/ahdr2003> Last visit: 20/12/2012

[٨٣] دياب، محمد: اقتصاد المعرفة: أين نحن منه؟ مجلة المعرفة العدد ٥٤٦ - ٥/٢٠٠٤. available at: <http://3arabimag.com/SubjectArticle.asp?ID=11596>. Last visit: 10/3/2013

[٨٤] عبد الواحد، محمد نجيب (٢٠٠٦): التجديد والابتكار التقني بين المعلوماتية والجامعات، مجلة مجتمع المعرفة، العدد (٩)، تشرين الثاني. : available at : <http://infomag.news.sy/index.php?inc=issues/showarticle&issuenb=9&id=13>. Last visit: 15/3/2013 3

[٨٥] مركز الفتوى. : available at ; <http://www.Islam web.net/ ver2/ fatwa/ show fatwa.php>. Last visit: 10/3/2013

[٨٦] المعهد الإسلامي للدراسات الإستراتيجية المعاصرة - قسم مجلس مناقشة الراحة الفكرية. : available at : <http://www.islamicforumarab.com/vb/t174081> Last visit: 25/2/2013

[٨٧] المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية. : available at: <http://www.hrdiscussion.com> 14/2/2012

[٨٨] ميرنا الحاج بربر: رؤية مقترحة لتعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل مواجهة تحديات اقتصاد المعرفة في منطقة الإسكوا. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. : available at : <http://www.google.com.sa/search?hl=ar&site=&source=hp&q=%D8%B1%D> Last visit: 26/11/2012 8%

[٨٩] هارجرريف، أندي ، شو، بول (د.ت): تنمية المعارف والمهارات في اقتصادات البلدان النامية والبلدان السائرة على طريق التحول إلى نظام السوق، دراسة

تحليلية لمشروع البنك الدولي، وزارة التنمية الدولية البريطانية المعني بالمعارف
والمهارات المطلوبة في الاقتصاد الحديث. :

available at:

<http://www.google.com.sa/search?hl=ar&site=&source=hp&q=%D8%AA%D9%86>

% 1.1.0...0.0...1c..6.hp.WDQVzuJ3e38 Last visit: 20/12/2012 .

- [90] Dhanarajan ,Gajaraj (2000). Education in Knowledge Societies , **Eleventh General Conference of the International Association of Universities** , Durban, south Africa Retrived, August Available at: <http://www.col.org/resources/speeches/2000presentations/Pages/2000-08-DD.aspx> Last visit: 20/12/2012.
- [91] Drucker,Peter.: The next workforce, Featured article by Peter F. Drucker, Available at: <http://www.Druckerarchives.net/data/html/pop/article3htm> .Last visit: 2/12/2012
- [92] kiss, Endr , (2006). " Understanding Knowledge society " Cached: 11 October 2007 , available at: <http://www.Pointernet.pds.hu/Kissendre/Jovok.utatas/2006091501365321000000958.html>. Last visit: 20/11/2011 .
- [93] Monk, David (2005). Using Data Mining for e-Learning Decision Making, **The Electronic Journal of e-Learning** ,Volume 3 Issue 1, pp 41-54, **available at www.ejel.org**. Last visit20/12/2012
- [94] Moras, Solange. (2001). **Computer – assisted Language Learning (Call) and the Internet**. Brazil: Cultura Inglesa de São Carlos, Brazil, June available at: <http://www3.telus.net/linguisticsissues/CALL.html> Last visit: 17/11/2012
- [95] Race, Phil(1989). **The Open Learning Hand book** , Kogan Page London.
- [96] – **UNESCO (2002)**. Education for All - Is the world on track, available at: <http://www.portal.unesco.org/education/>
- [97] <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D9%81%D8>
- [98] The Open University,Ou Programmes, Avaiable at: [http:// www.Open.ac.uk/](http://www.Open.ac.uk/) For Programmes , Last visit: 17/11/2012

**Role of the university in the activation of Continuing Education
In light of the characteristics of the knowledge economy
"Searches vision"**

Dr. Souhair Abdellatif Abu Elella
Aswan University - Faculty of Education
Department: Foundations of Education

Abstract. This study aimed to address the philosophical foundations and aspects of each of continuing education, and knowledge economy. The impacts of knowledge economy on continuing education were also addressed in a form of analytical vision. The study used descriptive approach to study conditions, phenomena and relationships associated with each of knowledge economy and continuing education. Arabic and English literature related to knowledge economy and continuing education areas was reviewed. The study came in three main streams. The first one was about the theoretical foundations of continuing education, particularly its concept, importance and characteristics, while the second one was about knowledge economy aspects, particularly those related to its definition, characteristics, and its pillars. The third one was about the impacts of knowledge economy aspects on continuing education. It addresses e-learning and its role in supporting distance education which related to continuing education. The study concluded with a set of recommendations and suggestions on how knowledge economy could be in beneficial of the development of continuing education at the university level, and then followed by a list of references which have been utilized in the preparation of this study.

